

جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم -  
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير  
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية  
تخصص: مالية نقود وتأمينات

بغنوان :

# المعاملات المالية الموازية

تحت إشراف الأستاذ :  
د. رضاني محمد

من إعداد الطالب :  
بن درف محمد

أعضاء اللجنة :

د/ ولد محمد عيسى محمد محمود .....أستاذ محاضر بجامعة مستغانم .....رئيسا  
د/ رضاني محمد .....أستاذ محاضر بجامعة مستغانم .....مشرفا  
أ/قوار حبيب سعيد.....أستاذ مساعد بجامعة مستغانم.....مناقشا

السنة الجامعية : 2015/2014



## الإهداء

إلى الروح الطاهرة التي لظالما انتظرت هذه اللحظة بشوق وبفارغ الصبر أمي  
رحمة الله عليهما.

إلى أبي الغالي أطل الله فيي عمره.

إلى إخوتي: عبد الكريم، شرفه.

إلى أخواتي: هوارية، أمينة.

إلى عبد القادر والفرد الجديد في العائلة محمد زكريا.

إلى أصدقائي: إبراهيم، عبد الكريم، منور، علي، الحاج.

إلى كل من قدم لي الدعم المعنوي لإنجاز هذه  
الرسالة.

إلى كل الأساتذة الذي يعود إليهم الفضل في وصولي إلى  
هذا المنبر العلمي.

إلى كل زملائي في الدراسة تخصص مالية نقود وتأمينات.

## I. الجداول

الصفحة	الجدول	الفصل
16	الجدول رقم (I-1): الفرق بين القطاع الرسمي و القطاع غير الرسمي	I
20	الجدول رقم (I-2): أسباب نمو الاقتصاد الموازي حسب دراسة قام بها فرديريك شنايدر في ألمانيا (1996-2003)	I
23	الجدول رقم (I-3): تقديرات حجم الاقتصاد الموازي كنسبة مئوية من الناتج الوطني الخام في مجموعة من الدول (77-79).	I
26	الجدول رقم (I-4): نتائج قياس الاقتصاد الموازي كنسبة من الناتج الاجمالي الوطني في دول مختارة	I
29	الجدول رقم (I-5): طرق تقدير الاقتصاد الموازي	I
48	الجدول رقم (II-1): تطور سعر الصرف غير الرسمي وسعر صرف الرسمي للفترة (1970-2009)	II
56	الجدول رقم (III-1): اجمالي سعر الضريبة مستحقة الدفع على مؤسسة الأعمال ( % من الارباح)	III
59	الجدول رقم (III-2): أهمية مختلف القطاعات وأنواع الاقتصاد الموازي	III
61	الجدول رقم (III-3): تقدير الدخل الخفي في الجزائر خلال الفترة: (1970-2004)	III

## II. الأشكال

الصفحة	الشكل	الفصل
24	الشكل رقم (I-1): حصة الاقتصاد رسمي والاقتصاد غير الرسمي من الناتج الوطني الخام	I
27	الشكل رقم (I-2): النموذج الديناميكي متعدد المؤشرات ومتعدد الأسباب لقياس الاقتصاد غير الرسمي.	I
37	الشكل رقم (I-3): اثار الاقتصادية للاقتصاد الموازي	I
48	الشكل رقم (II-1): تطور سعر الصرف غير الرسمي و سعر الصرف الرسمي (1970-2009)	II
57	الشكل رقم (III-1): تطور حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر كنسبة من الناتج الاجمالي حسب طريقة ديميميك (2000-2010)	III
61	الشكل رقم (III-2): تقدير الدخل الخفي في الجزائر خلال الفترة: (1960-2010)	III
62	الشكل رقم (III-3): حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر خلال الفترة: (1985-2010)	III
68	الشكل رقم (III-4): دورة العملة الصعبة بين الاقتصاد الرسمي وغير رسمي.	III

الصفحة	العنوان	الفصل
01	شكر وعرفــــــــان	
02	الإهــــــــــــــــداء	
03	قائمة الجداول والأشكال	
04	الفهرس	
07	المقدمة العــــــــاممة	
14	الفصل الاول : الاقتصاد الموازي	I
14	مقدمة الفصل	I
15	المبحث الاول : الإطار العام للاقتصاد الموازي	I
15	المطلب الاول : الفرق بين الاقتصاد الموازي و الاقتصاد الهيكلي	I
17	المطلب الثاني : تعريف الاقتصاد الموازي	I
19	المطلب الثالث : أسباب ظهور و نمو الاقتصاد الموازي	I
20	المبحث الثاني : تقدير وقياس حجم الاقتصاد الموازي	I
21	المطلب الأول : المقاربات المختلفة لقياس حجم الاقتصاد الموازي	I
21	المطلب الثاني : الطرق المباشرة في تحليل وقياس الاقتصاد الموازي	I
23	المطلب الثالث: طريقة النماذج	I
25	المبحث الثالث : الآثار الاقتصادية للاقتصاد الموازي	I
30	المطلب الأول : آثار الاقتصاد غير الرسمي السلبية على قضايا الاقتصاد الجزئي	I
30	المطلب الثاني : آثار الاقتصاد غير الرسمي السلبية على قضايا الاقتصاد الكلي	I
31	المطلب الثالث : الآثار الايجابية للاقتصاد الموازي	I
35	خاتمة الفصل	I
38	الفصل الثاني : المعاملات المالية الموازية	II
40	مقدمة الفصل	II
40	المبحث الأول : المعاملات المالية الإسلامية الموازية	II
41	المطلب الأول : تعريف المعاملات المالية الموازية	II
41	المطلب الثاني : تعريف المعاملات المالية الإسلامية الموازية	II
41	المطلب الثالث : أنواع المعاملات المالية الإسلامية الموازية	II

43	المبحث الثاني : سوق الصرف الموازي	II
43	المطلب الأول : طبيعة سوق الصرف الموازية	II
44	المطلب الثاني : أسباب بروز سوق الصرف الموازية	II
46	المطلب الثالث : حقائق عن انتشار ظاهرة السوق الموازية للصرف	II
49	المبحث الثالث : المالية الموازية	II
49	المطلب الأول : مفهوم المالية الموازية	II
49	المطلب الثاني : أسباب ظهورها	II
50	المطلب الثالث : أهم متغيرات المالية الموازية	II
51	خاتمة الفصل	II
53	الفصل الثالث : واقع المعاملات المالية الموازية في الجزائر	III
53	مقدمة الفصل	III
54	المبحث الأول : الاقتصاد الموازي في الجزائر	III
54	المطلب الأول : حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر	III
57	المطلب الثاني : مقاربات الحسابات الاقتصادية الجزائرية لتقييم الاقتصاد الموازي	III
60	المطلب الثالث : أمثلة عن مقاربات قياسية للاقتصاد غير الرسمي في الجزائر	III
63	المبحث الثاني : نظام الجزائري للرقابة على الصرف	III
63	المطلب الأول : إجراءات فتح الحساب بالعملة الصعبة	III
68	المطلب الثاني : مفهوم الرقابة على الصرف	III
69	المطلب الثالث : الأجهزة المكلفة بالرقابة على الصرف	III
76	المبحث الثالث : المالية الموازية في الجزائر	III
76	المطلب الأول : تحديد متغيرات المالية الموازية في الجزائر	III
76	المطلب الثاني : متغيرات المالية الموازية الجزائرية	III
77	المطلب الثالث : الاستراتيجيات المتخذة من قبل الجزائر في مجال تحسين بيئية الأعمال والحد من البطالة وإدماج الاقتصاد الموازي	III
84	خاتمة الفصل	III
86	الخاتمة العامة	
90	المراجع	
97	الملاحق	

المقدمة العامة

## المقدمة العامة

يعتبر موضوع المعاملات الموازية من أهم المحاور الحديثة التي أثارت اهتماما كبيرا في دراسات الباحثين الاقتصاديين كما أنها شغلت بال الحكومات و الدارسين المهنيين في المؤسسات الدولية بانتشارها في كل البلدان بدون استثناء، لكن بدرجات متفاوتة، حيث اتساعها في البلدان النامية وانحسارها في البلدان المتقدمة لأسباب تتعلق بطبيعة و بنية الأنظمة الاقتصادية و الاجتماعية السائدة في كلتا المجموعتين. وكذا خطورة الآثار المختلفة التي تترتب على نمو واتساع أنشطة الاقتصادية الموازية، وخاصة الآثار المتعلقة بعدم ادماجها في نظام الحسابات الوطنية و الإجمالية الاقتصادية الأساسية : الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم، معدل البطالة، معدل النمو الاقتصادي، مدخرات القطاع العائلي.

ومن بين الاقتصاديين السابقين لجلب الانتباه -من الناحية الاقتصادية الصرفة- إلى ظاهرة المعاملات الاقتصادية الموازية هو P. Gutmann عندما نشر بحثه سنة 1977 عن الاقتصاد السفلي والذي نبه فيه صراحة إلى خطورة المعاملات الاقتصادية التي لا يتم تسجيلها ضمن حسابات الناتج الوطني، وأكد من خلاله أن هذه المعاملات ليست بهذا القدر الذي يمكن معه إهمالها.

مع تطور هذه الظاهرة وانتشارها في كل بلدان كما أسلفنا، كان لابد من الاهتمام بها وتعميق النقاش بشأنها جديا نظرا لتعقدها وتداخل التعابير المستعملة في تحديد معناها.

تعد الجزائر من بين البلدان التي تعاني هذا المشكل، ويرجع ذلك إلى التغيرات التي عرفها الاقتصاد الجزائري، والتي تزامنت مع كل فترة تاريخية مر بها، ولعل أهم مرحلة ميزت هذا الأخير، هي فترة ما بعد منتصف الثمانينات التي شهدت فيها الجزائر أزمة اقتصادية حادة، انجر عنها بروز عدة سلبات كان لها تأثير كبير على مردودية الاقتصاد الوطني، مما دفع الجزائر للتوجه إلى إصلاحات حملت في طياتها تغير النظام الإشتراكي المتبع، وتبني نظام اقتصاد السوق.

هذه المرحلة الانتقالية كان لها انعكاسا سلبيا على الناحية الاقتصادية و الاجتماعية، وقد تمخض عنها تنامي ما يعرف بالمعاملات الموازية.

## حدود الدراسة:

يدور موضوع بحثنا حول ظاهرة المعاملات المالية الموازية في الجزائر من حيث إعطاء نظرة عامة حول مفهومها ومحاولة تقدير وقياس حجمها وإجراءات الحد منها.

## إشكالية البحث:

يمكن طرح إشكالية البحث كمايلي:

كيف يمكن تحديد أليات ضبط المعاملات المالية الموازية في الجزائر؟

## الأسئلة الفرعية

من خلال الإشكالية الرئيسية تطرقنا إلى طرح جملة من الأسئلة الفرعية و التي تتمثل في :

- ماهو الاقتصاد الموازي وكيف يمكن تحليله و قياسه؟
- على اي اساس يتم تحديد المعاملات المالية الموازية؟
- ماهي متغيرات المعاملات المالية الموازية في ظل الإقتصاد الموازي الجزائري؟

## فرضيات البحث

لتحليل موضوع بحثنا قمنا باختبار الفرضيات التالية:

يعود تنامي المعاملات المالية الموازية في الجزائر إلى:

- دراسة الاقتصاد الموازي دراسة صعبة لطبيعته الخفية.
- المعاملات المالية الموازية بما فيها سوق الصرف أصبحت تنظم أكثر من ذي قبل.
- تعتبر المالية الموازية كمنخرج أو حل للمشاكل المالية.

## الدراسات السابقة

تمت دراسة المعاملات المالية الموازية على صعيدين :

## على الصعيد الدولي:

- (Bruno.Lautier ,1994) قام بعدة دراسات تتعلق بالاقتصاد غير الرسمي في بلدان العالم الثالث، وبنوعية العلاقة الموجودة بين هذا الاقتصاد والدولة .وقد استخلص في الأخير بأن الاقتصاد غير الرسمي لا يستطيع أن يكون كبديل للاقتصاد الرسمي في توظيف اليد العاملة لكونه يتميز بعدم الاستقرار.
- (Jaque .Charmes) قام بدراسة بعض المقاربات المحاسبية والإحصائية للقطاع غير الرسمي.
- الدراسات التي قامت بها المنظمات الدولية مثل OIT, BIT , OCDE البنك العالمي، ... الخ، والتي تهدف إلى البحث عن أسباب انتشار الاقتصاد غير الرسمي ، درجة خطورته، وكيفية معالجته.
- Gutmann P, The sub terranean Economy – Financial Analysts journal,nov , DEC 1977
- Tensuke Tanaka ;Margrit molnar " what is different about informal finance” revue économique ,volume 9,nemero06, paris,novembre 2008.

## على الصعيد المحلي:

- أحمد هني 1991 قام بدراسة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، حيث اعتبر هذا الأخير بأنه ظاهرة ملازمة للاقتصاد الرسمي بحكم أنه نتج عن الأوضاع والظروف الرسمية التي هيأت الجو الملائم لانتشاره.
- الدراسة التي تقدم بها مجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي سنة 2004 والتي حملت عنوان :القطاع غير الرسمي أو هام أم حقائق؟ حيث ركزت هذه الدراسة على تشخيص اليد العاملة في القطاع غير الرسمي.
- رسالة دكتوراه (بدلال علي) 2007 تحت عنوان : الاقتصاد غير الرسمي مقارنة نقدية للاقتصاد الخفي.

- دكتور رمضاني محمد، أستاذ قوار الحبيب سعيد، المتغيرات القيادية للتعاملات المالية الموازية في الجزائر، مجلة المالية و الأسواق، سبتمبر 2014.

### منهجية الدراسة

إن المناهج المتبعة في هذه الدراسة هي : المنهج الوصفي التحليلي .

أما أدوات التحليل المستعملة فهي إحصائية تتنوع مصادرها:

- الديوان الوطني للإحصائيات بصفته الهيئة الرسمية المكلفة بتجهيز كل المعلومات المتعلقة بالاقتصاد الجزائري.

- الدراسات العالمية : كالأبحاث التي قام بها كل من : صندوق النقد الدولي، البنك العالمي، المكتب

الدولي للعمل، المنظمة العالمية للعمل، منظمة التعاون والتنمية... الخ.

-دراسات المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي المكلف بالسياسة العمومية.

-الاعتماد على الإحصائيات المأخوذة من مختلف المصادر :وزارة العمل،

وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مصالح الجمارك، الشرطة القضائية، مفتشي الضرائب،... الخ.

### أهمية الدراسة

تظهر أهمية الدراسة من أهمية الموضوع الذي يتناوله فقد أصبحت المعاملات المالية من القضايا الاقتصادية

والاجتماعية والسياسية ذات الاهتمام الدولي خصوصاً مع ما يفرضه التوجه الحالي ، إلى جانب بحثه في كيفية

تأثيرها على المتغيرات الاقتصادية من خلال تحليل مختلف الآثار السلبية والإيجابية على الأبعاد الاقتصادية.

### مبررات الدراسة:

تم اختيارنا لهذا الموضوع لعدة أسباب أهمها:

- التنامي المستمر والمتزايد لهذه الظاهرة خاصة في الآونة الأخيرة.
- أهمية الموضوع وحدثته، وقلة الدراسات فيه.
- دراسة الأسباب التي أدت إلى تطور الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر.
- دراسة نوعية الأساليب المستعملة من طرف السلطات اتجاه هذه الظاهرة.

## أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تسليط الضوء على الإطار العام للاقتصاد الموازي.
- إبراز مدى الثروة الكامنة المادية الموجودة في الاقتصاد غير الرسمي وغير المستغلة.
- الاستراتيجيات المتخذة من قبل الجزائر في مجال تحسين بيئة الأعمال والحد من البطالة وإدماج الاقتصاد الموازي.

## هيكل وإطار الدراسة

يهدف الإجابة على إشكالية البحث المتمثلة في تحديد آليات ضبط المعاملات المالية الموازية في الجزائر وإثبات الفروض قسم البحث بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة إلى 3 فصول

- سنتناول في **الفصل الأول** العام للاقتصاد الموازي بإعتباره البيئة الخصبة لنمو المعاملات المالية الموازية، حيث حاول الباحث اعطاء تعريف موحد وشامل لظاهرة الاقتصاد الموازي وكذا معرفة خصائصه وكيفية قياسه إلى جانب الأسباب المرتبطة بنمو حجمه، كما تطرق إلى الآثار المترتبة عنه من البعد الاقتصاد المحض
  - أما **الفصل الثاني** فيتناول المعاملات المالية الموازية من حيث المفهوم الإقتصادي والإسلامي، وأنماط التمويل لهذا الأخير، إضافة إلى إعطاء نظرة عامة حول سوق الصرف الموازي من خلال الطبيعة والأسباب وبعض الحقائق انتشار السوق الموازية للصرف، كما حاول حصر مفهوم المالية الموازية وأسباب ظهورها وأهم متغيراتها
  - فيما يخص **الفصل الأخير** فقد خصص لواقع المعاملات المالية الموازية في الجزائر من حيث تقدير حجم الإقتصاد الموازي ومقاربات تقييمه، نظرة حول نظام الرقابة في الجزائر والأجهزة المكلفة به، وأخيرا تحديد متغيرات المعاملات المالية الموازية و الاستراتيجيات المتخذة من قبل الجزائر في مجال تحسين بيئة الأعمال والحد من البطالة وإدماج الاقتصاد الموازي
- أما في **الخاتمة** فسيتم إبراز أهم ما توصلنا إليه من نتائج، وتم اقتراح مجموعة توصيات مستنبطة من هذه النتائج كما تعتبر بعض منها توصيات لمنظمات دولية مثل منظمة العمل الدولية منظمة الاتحاد الإفريقي .

## تحديد المصطلحات والمفاهيم

تعرف المعاملات المالية الموازية على أنها أنشطة اقتصادية قانونية وغير قانونية، تحقق دخولا ولا تخضع للضريبة كما لا تسجل ضمن الحسابات القومية، ولكنها تسير بالموازاة مع المعاملات الرسمية الخاضعة للوائح.

وتستبعد الدراسة الأنشطة غير المشروعة، المرتبطة بالمخدرات وغسيل الأموال والمخدرات وما في سياقها، على كافة المستويات الطبقية، وأيضا أنشطة (التربح) الخاصة بالطبقة العليا، باعتبارها أنشطة غير مشروعة أيضا. كما تستبعد الدراسة (المؤسسات الدينية، المؤسسات غير الربحية).  
الكلمات المفتاحية: الإقتصاد الموازي، الإقتصاد الهيكلي، الإقتصاد الرسمي وغير الرسمي، المعاملات المالية الموازية، المالية الموازية، التمويل الموازي.

## صعوبات الدراسة:

### 1 الصعوبات الفني

- صعوبة ضبط مفهوم المعاملات المالية الموازي

2 قلة المراجع خاصة الكتب المتعلقة بمتغيرات الدراسة بما فيها المالية الموازية التي تكاد تكون شبه منعدمة باللغة

### العربية صعوبات الذاتية

- صعوبة ترجمة المصادر والذي أخذ وقتا طويلا من الباحث خاصة في الفصل الثاني.
- صعوبة إيجاد التوازن الملائم في توزيع المادة العلمية في بعض فصول ومباحث البحث وهذا راجع إلى قلة مراجع المادة العلمية في بعض العناصر وتوافرها في البعض الآخر إضافة إلى الاعتماد على مصادر المادة العلمية بدلا من المراجع.

# الفصل الأول

## تمهيد :

لم يكن الاقتصاد الموازي محط اهتمام الاقتصاديين حتى أربعة عقود الأخيرة بحيث تبين أن كل البلدان متقدمة ومتخلفة معنية بهذه الظاهرة، ومنذ اكتشافه كمفهوم في أوائل السبعينات، و الاقتصاد غير الرسمي ودوره في التنمية الاقتصادية محل نقاش كبيرين، بحيث يعتبر من جهة مصدر لكسب العيش للكثير من الفقراء، كما يمثل مجموعة من مشاريع تتميز بصمودها ومرونتها خاصة في الأزمات الاقتصادية والاجتماعية ومن جهة ثانية فهو يهدد سلطة وإيرادات الدولة، من خلال التجنب العمدي للقوانين و التنظيمات والضرائب ما يقلص من إيرادات الدولة. وبالتالي يؤثر على الإنفاق على البنية التحتية.

وتزداد أهمية الاقتصاد الموازي من خلال ما يمثله حجمه كقيمة مضافة وكنسبة مئوية من إجمالي الناتج الوطني الإجمالي إذ بلغت نسبته 33.6% من إجمالي الناتج المحلي لـ 145 دولة في العالم وذلك سنة 2005 وبلغت النسبة أقصاها في دول إفريقيا 42.8% وفي أمريكا اللاتينية 42.2% وفي دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي 14.8% ومع زيادة حجم الاقتصاد غير الرسمي خاصة في الدول النامية والإفريقية زاد الاهتمام بتحليله وفهم أسبابه وآثاره ما يساعد و يسمح بتفسير أسباب فشل خطط وسياسات التنمية في الاقتصاد الرسمي.

ويهدف هذا الفصل إلى تحديد الإطار النظري للاقتصاد الموازي، وذلك عبر تحليل العناصر الاسترشادية الأساسية .

## المبحث الاول : الإطار العام للاقتصاد الموازي

منذ اكتشافه في أوائل السبعينات، و الاقتصاد الموازي ودوره في التنمية الاقتصادية محل نقاش كبير، بحيث رأي بعض المراقبين في الاقتصاد غير الرسمي دورا إيجابيا، وأنه يمثل مجموعة من مشاريع صامدة ومتاحة ومرنة خلال الأزمات الاقتصادية. و يمثل بالنسبة لآخرين مصدرا لمشكل كبير، وحثتهم في ذلك هي أن أصحاب المشاريع غير الرسمية يتجنبون عمدا التنظيمات والضرائب ما يقلص من إيرادات الدولة. وبالتالي يؤثر على الإنفاق على البنية التحتية. ويعتبره البعض الآخر مصدرا لكسب العيش للفقراء العاملين<sup>1</sup>. وكل من هذه الآراء نظر إلى الاقتصاد غير الرسمي من زاوية واحدة و لم يتم النظر إليها في إطار شمولي وتمحورت النقاشات من ناحية التنظير للاقتصاد غير الرسمي في أربعة مدارس مهيمنة للتفكير وهي: المدرسة الثنائية، المدرسة الهيكلية، المدرسة الشرعية، المدرسة غير الشرعية .

## المطلب الاول : الفرق بين الاقتصاد الموازي و الاقتصاد الهيكلية

من خلال هذا المطلب سنتطرق إلى العناصر التالية:

## ● تعريف الاقتصاد الهيكلية "الرسمي" :

هو عبارة عن مجموعة القواعد التي تسمح بالإنتاج، تسيير وإعادة توزيع الثروة التي يحتاج إليها المجتمع، وذلك وفق لمبادئ العدالة وقوانين السوق داخل الحدود الذي يسمح بها المحيط، ويعتبر الاقتصاد الرسمي أساس الإصلاحات الاقتصادية.

## ● الفرق بين الاقتصاد الموازي و الاقتصاد الهيكلية:

حسب المنظمة العالمية للعمل (OIT) فإنه توجد هناك عدة مميزات تساعد على ، التفرقة بين الاقتصاد الرسمي و غير الرسمي<sup>2</sup>:

- الفرق بين المؤسسات على مستوى الاقتصاد الكلي والمؤسسات غير المتجانسة.

<sup>1</sup> - KACEM anis, BENSALAH Mohamed, et autre : **Libéralisation commerciale, économie informel et capitale vers un regard critique et application au pays de Magreb**, voire [www.ps2d.net/media/Haddar\\_PEV\\_08pdf.p.04](http://www.ps2d.net/media/Haddar_PEV_08pdf.p.04) Consulté le : 24/10/2014.18:20.

<sup>2</sup> - Socialalert: **the informal economy** (en line) on site: [www.socialalert.org/pdf/1808brochENGred.pdf](http://www.socialalert.org/pdf/1808brochENGred.pdf) .visitedted 20/10/2011 at 17:53

- مرونة العمل: فبعض الأنشطة يمكن أن تمارس بالموازاة بعقود رسمية وأخرى بعقود غير رسمية.
  - سهولة حواجز ممارسة الأنشطة غير الرسمية مقارنة بالأنشطة الرسمية ( المؤهلات، رأس المال، القروض،...الخ).
  - يلعب القطاع غير الرسمي دور كبير في استيعاب المهاجرين بدون وثائق، بالإضافة إلى كونه يستقبل أيضا المتعاملين الاقتصاديين المستبعدين من القطاع الرسمي.
  - إن مستويات الدخل الخاصة بالأنشطة غير الرسمية تكون متأرجحة فأحيانا تكون مرتفعة وأحيانا أخرى منخفضة، عكس دخول الأنشطة الرسمية التي تكون في الغالب نوعا ما تتميز بالاستقرار.
  - الاستجابة إلى القواعد والقوانين لأن القطاع غير الرسمي يمكن أن يتناقض إذا أصبحت القوانين أقل صرامة.
  - في القطاع الرسمي تدفع الضرائب و الرسوم، أما في القطاع غير الرسمي فلا تدفع لا الضرائب ولا رسوم.
- ويمكن توضيح أهم الفروق الموجودة بين القطاع الرسمي و القطاع غير الرسمي في الجدول التالي:

**الجدول رقم (I-1): الفرق بين القطاع الرسمي و القطاع غير الرسمي**

القطاع الرسمي	القطاع غير الرسمي
<u>الأهداف الرئيسية:</u>	<u>الأهداف الرئيسية:</u>
- تحقيق أقصى حد من الأرباح في السوق.	- تحقيق أقصى حد من الأرباح في السوق.
- دخول مقنن، وجود نقابات.	- دخول مقنن، وجود نقابات.
- تطبيق تشريع العمل.	- تطبيق تشريع العمل.
- الاستفادة من القروض الوطنية والأجنبية.	- الاستفادة من القروض الوطنية والأجنبية.
- دفع الضرائب و الرسوم.	- دفع الضرائب و الرسوم.
- أجور و عقود العمل.	- أجور و عقود العمل.
<u>تنظيم السوق:</u>	<u>تنظيم السوق:</u>
- حواجز عند الدخول.	- حواجز عند الدخول.
- علامات مسجلة، منتجات معيارية.	- علامات مسجلة، منتجات معيارية.
- أسواق محمية ( الحصص، الرخص، الرسوم).	- أسواق محمية ( الحصص، الرخص، الرسوم).
<u>التكنولوجيا:</u>	<u>التكنولوجيا:</u>
- عصرية و مستوردة.	- عصرية و مستوردة.
- الاستعمال المكثف لرأس المال.	- الاستعمال المكثف لرأس المال.
- التريبة الرسمية لازمة.	- التريبة الرسمية لازمة.
- إنتاج نطاق واسع.	- إنتاج نطاق واسع.
<u>تنظيم السوق:</u>	<u>تنظيم السوق:</u>
- غياب الحواجز عند الدخول.	- غياب الحواجز عند الدخول.
- منتجات تقليدية.	- منتجات تقليدية.
- أسواق غير محمية.	- أسواق غير محمية.
<u>التكنولوجيا:</u>	<u>التكنولوجيا:</u>
- تقليدية، مكيفة، منشأة.	- تقليدية، مكيفة، منشأة.
- الاستعمال المكثف للعمل.	- الاستعمال المكثف للعمل.
- تمهين غير رسمي	- تمهين غير رسمي
- وحدات إنتاجية صغيرة و متنوعة.	- وحدات إنتاجية صغيرة و متنوعة.

المصدر : المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الاقتصاد غير الرسمي أو هام وحقائق، تقرير لجنة علاقات العمل، الجزائر، جوان 2004.

**المطلب الثاني : تعريف الاقتصاد الموازي**

في الحقيقة لا يوجد اتفاق نهائي بين الاقتصاديين على تعريف محدد أو وحيد لما هو مقصود بالاقتصاد الموازي وذلك بالرغم من أهمية الاهتمام إلى ضرورة وضع تعريف شامل للظاهرة بسبب الاختلاف بين شخص و آخر كل حسب مفهومه ونظراته للأنشطة التي تندرج في مثل هذا الاقتصاد. أمام هذا التعدد في التسميات، نرى من الأهمية توحيد و تنسيق التعاريف بتبني الموصفات النمطية على المستوى الدولي - وتكييفها إذا كان ضروريا- وهذا من شأنه أن يسمح بعقد مقارنات دولية بأكثر سهولة وفقا لمضمون تعريف نظام المحاسبة الوطنية للأمم المتحدة 1993 الذي أدخل مفهوم الاقتصاد غير الملاحظ بهدف توحيد المصطلح. وعلى اثر ذلك استعملت ثلاثة تعابير مختلفة لتحديد مختلف فئات الاقتصاد غير ملاحظ و هي<sup>1</sup>:

**• الاقتصاد غير قانوني Economie illégale :**

و يتمثل في النشاطات غير الشرعية الممنوعة بقوة القانون ( تجارة المخدرات، الرشوة، تبييض الأموال،... الخ) أو النشاطات الشرعية الممارسة من طرف أشخاص غير مصرحين.

**• الاقتصاد السفلي Economie souterraine :**

يعبر عن النشاطات القانونية التي يكون فيها جزء من الإنتاج أو كله مخفيا لعدة أسباب، ومن امثلة الإخفاء و الكتمان يذكر نظام المحاسبة الوطنية أربعة أمثلة<sup>2</sup>:

1 -التهرب الضريبي على الدخل

2 -الرسم على القيمة المضافة أو بعض الرسوم الأخرى بسبب التصريح الجزئي بالانتاج والدخل و التستر على التصريح بالشغل و العمالة.

3 -Les cotisations الغش في المساهمات الاجتماعية و خرق و تجاوز ضوابط العمل المنصوص عليها قانونيا (الاجر الأذني، عدد ساعات العمل، تجهيزات الأمن) الإحصاءات.

4 -عدم الالتزام بتطبيق بعض الإجراءات الادارية كالإجابة عن نموذج الإستطلاع Questionnaires .

كما يفرق نظام المحاسبة الوطنية في هذه الفئة من الاقتصاد غير الملاحظ بين مكونين أساسيين هما : الاقتصاد السفلي لأسباب اقتصادية (التهرب الضريبي، التصريح الجزئي برقم الأعمال والشغل) والاقتصاد السفلي لأسباب إحصائية (غياب الوحدات المؤسسية للسجلات الإحصائية، عدم التسجيل، وعدم الإجابة).

**• القطاع غير الرسمي Informel :**

<sup>1</sup> - jacques CAZENAVE , Economie en sou – Sol , insee – ANTIANE N° 23 Décembre 1993. P 29

<sup>2</sup> - Hamid Zidouni, Evaluation et Analyse de la place de l'économie informelle en Algérie, Approche de la comptabilité nationale, objet d'une communication au " séminaire sur L'Economie informelle. " Alger 09 avril 2003"

يعني القطاع غير الرسمي الوحدات الإنتاجية المتصفة بضعف مستوى التنظيم ووسائل إنتاج بدائية وغياب تقسيم بين العمل ورأس المال ووسائل عمل قائمة بالأساس على العمالة الموسمية أو على الروابط العائلية أو الشخصية أو الاجتماعية. هذه الوحدات تنتمي الى القطاع العائلي و لا تستطيع أن تشارك مع وحدات أخرى، وبعبارة أخرى القطاع غير رسمي يتضمن مؤسسات بحسابات خاصة ومؤسسات للمستخدمين غير الرسميين. وعليه يمكن القول أن الاقتصاد الموازي هو " مجموعة من الأنشطة التي تحقق دخلا لا يتم تسجيله رسميا ضمن حسابات الناتج القومي إما لتعمد إخفائه تهربا من الالتزامات القانونية المرتبطة بالكشف عن هذه الأنشطة، وإما بسبب أن هذه الأنشطة المولدة للدخل بحكم طبيعتها تعد مخالفة للقوانين السائدة في البلاد"<sup>1</sup>.

**وفقا للتعريف السابقة يمكن القول أن الاقتصاد الموازي هو:**

- الدخل المحقق بطرق شرعية ولكن لا يتم الاعلان عنها للإدارات الضريبية.
  - الدخل المحقق من الأنشطة الإجرامية المتعارف عليها مثل: إنتاج المخدرات والمتاجرة بها، وأنشطة تهريب السلع، القمار، السرقات وغيرها
  - الغش ونقص بالتصريح أو التصريح الكاذب مثل: المؤسسة التي تنجز بعض الأعمال بدون فاتورة ، التصريح الجزئي لرقم الأعمال.
  - ظهور أسواق جديدة ومن ثمة أسعار جديدة وجود سلسلة من الازدواجية في سوق السلع والخدمات، وفي سوق عوامل الأنتاج، وسوق النقد، وسوق العمل.
- كما يشمل الاقتصاد الموازي كافة المعاملات والمبادلات العينية التي تتم دون استعمال النقود<sup>2</sup>.

### المطلب الثالث : أسباب ظهور ونمو الاقتصاد الموازي

هناك مجموعة من العوامل: الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، الإدارية المتداخلة التي تؤثر في ظهور ونمو وكذا انتشار ظاهرة الاقتصاد الموازي في كل البلدان سواء المتقدمة منها او النامية. وتمثل العوامل الاقتصادية المقام الأول من بين هذه العوامل، علما أن الأسباب الاقتصادية في حد ذاتها تختلف من بلد لأخر، وتكون في أشدها بين دول الشمال و الجنوب و من بين هذه الأسباب<sup>3</sup>:

- ارتفاع معدلات الضرائب و الرسوم الملحقة بها:

<sup>1</sup> - صفوت عبد السلام عوض الله، الاقتصاد السري -دراسة البات الاقتصاد الخفي وطرق علاجه، دار النهضة العربية-القاهرة-2002، ص9.

<sup>2</sup> -محمد عبد الفضيل، جيهان ذياب، أبعاد ومكونات الاقتصاد الخفي في إطار نظام متطور للحسابات القومية، مجلة مصر المعاصرة العدد 400 افريل 1985 ص11-13.

<sup>3</sup> - د/صفوت عبد السلام عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص9.

كلما تعرضت النشاطات الاقتصادية في الاقتصاد الرسمي للمزيد من الضرائب و إلى التوسع في تعددها كلما كان ذلك دافعا مشجعا للأشخاص وأصحاب المؤسسات للانتقال والتوجه نحو العمل في الاقتصاد الموازي، تجنبا لهذا العبء المتزايد الذي يقلل من دخولهم وأرباحهم.

#### ● الإفراط الحكومي في التدخل في النشاط الاقتصادي:

يعتبر التدخل المباشر للدولة في الحياة الاقتصادية في أي اقتصاد حافز مهما لا يمكن تجاهله في التأثير على اتساع مجال الاقتصاد الموازي. حيث يكون في الغالب درجة تدخل الدولة عن طريق فرض النظم الإدارية كاللوائح (إن الاقتصاد الذي تضبط لوائحه تولد ضغوطا داخله وتشجع محاولات الالتفاف على هذه اللوائح وبالتالي تنشئ أنشطة مختلفة لا يمكن مراقبتها) والتي تصبح مع مرور الوقت قواعد وقوانين لتسيير الاقتصاد، خاصة في البلدان النامية التي يهيمن فيها القطاع العمومي على كافة جوانب الحياة الاقتصادية. وبزيادة هذه القيود والضغوطات الإدارية يزداد تحايل الأفراد والمتعاملين الاقتصاديين على هذه القيود المفروضة من طرف الدولة. ويظهر الاقتصاد الموازي لكثير من الأسواق الرسمية الهامة المكونة لأي اقتصاد: كسوق العمل، سوق النقد و أسواق المال، سوق السلع والخدمات، سوق العملة الصعبة (سوق الصرف الموازي)....

#### ● اختلال هيكل الإنتاج المحلي وندرة العرض:

إذا كانت إحدى خاصيات البلدان المتقدمة هي أنها دول مدفوعة بالعرض، بمعنى أنها لا تشكو من ندرة السلع لكونها توفر على القاعدة الإنتاجية المتطورة، فإن العكس هو الذي يحدث في البلدان النامية التي تعاني من اختلالات هيكلية عميقة تصيب بنية الاقتصاد ذاته والتي يترتب عنها عجز مستمر في عرض السلع الاستهلاكية والرأسمالية، أي أنها دول مدفوعة بالطلب. وفي وضعية كهذه من الطبيعي الاتي الاحتياجات الأساسية من السلع والخدمات على المستوى المحلي، فيتحتم اللجوء إلى الاستيراد من الخارج مع ما يحمله من تضخم يؤدي إلى تدهور القدرة الشرائية للعملة الوطنية وارتفاع الأسعار بالنسبة لأغلبية المواطنين ( الطبقات الوسطى ومحدودة الدخل خاصة ) وهذا ما يدفعهم في النهاية باتجاه إنتاج السلع في نطاق الاقتصاد الموازي لمواجهة الطلب المتزايد عليها محليا.

#### ● عجز الميزانية العامة للدولة:

يمثل الاختلال بين الإيرادات العامة والنفقات العامة لأي دولة "عجز الميزانية" والمقصود بالعجز هنا هو زيادة النفقات عن الإيرادات، الذي يمثل فعلا أحد الأسباب الاقتصادية لظاهرة الاقتصاد الموازي وفقا للميكانيزم التالي: لتغطية هذا العجز، عادة ما تلجأ الحكومات ( الدول) إلى إحدى الطريقتين التقليديتين المعروفتين في أي سياسة اقتصادية، تتمثل الأولى في فرض ضرائب ورسوم جديدة أو رفع المعدلات القائمة للضرائب، في حين تتجه الثانية إلى الإصدار النقدي الجديد أو ما يسمى بالتمويل بالتضخم. ويترتب عن هذين الإجرائيين زيادة العبء الضريبي إلى جانب الضغوطات التضخمية والارتفاع في مستوى العام للأسعار،

وبالتالي تقليص في دخول دافعي الضرائب (الأفراد والمؤسسات)، الأمر الذي يدفعهم إلى تعويض هذا النقص بزيادة الدخل الحقيقي عن طريق اللجوء إلى أنشطة الاقتصاد الموازي.

• تنامي عدد المؤسسات الصغيرة والفردية (المصغرة):

تكمن مسؤولية المؤسسات الصغيرة والمصغرة وحتى العائلية في نمو الاقتصاد الموازي بنسبة لا يستهان بها، في تفضيل تعاملاتها باستخدام النقود السائلة بدلا عن البنوك و النظم الائتمانية الأخرى، وبهذا يسهل التهرب الضريبي الذي يعكس واحد من أوجه الاقتصاد الموازي، ناهيك عن تبادل فيما بينها عن طريق المقايضة والهدايا والمساعدات المجانية وكل من الإقراض والإقتراض (المالية الموازية) بحكم العلاقات العائلية التي تربط الأفراد.

الجدول رقم (2-I): أسباب نمو الاقتصاد الموازي حسب دراسة قام بها فردريك شنايدر في ألمانيا (1996-2003)

العوامل المؤثرة في اقتصاد الظل		نسبة التأثير على اقتصاد الظل(%)
(1)	(2)	
زيادة نمو حصص الضرائب واقتراكات الضمان الاجتماعي بشكل مرهق	38-35%	45-52%
كثرة اللوائح الحكومية	10-8%	10-15%
التحويلات الاجتماعية	7-5%	5-8%
لوائح خاصة بسوق العمل	7-5%	5-8%
خدمات القطاع العام	7-5%	5-8%
موقف الأفراد اتجاه الضريبة	25-22%	-
مجموع التأثيرات	94-76%	70-90%
(1) متوسط القيم لـ 15 دراسة		
(2) متوسط القيم لـ 28 دراسة		

Source: Fridrich Schneider: Shadow Economies and corruption all over the world: New Estimated for 145 countries , Op, Cit., p.14.

## المبحث الثاني : تقدير وقياس حجم الاقتصاد الموازي

ككل الظواهر الاقتصادية المعقدة والمتشابكة التي يصعب تفسيرها او تقديرها بعوامل او مؤشرات محددة. كذلك الاقتصاد الموازي يصعب هو الآخر قياسه وتحديد نسبته بدقة في اي بلد مقارنة بحجم الاقتصاد الرسمي او المهيكل للبلد المعني. والمقصود هنا تحديد قيمة الدخول المتولدة من الأنشطة الموازية بشكل عام والأنشطة غير المشروعة بشكل خاص. نظرا لصعوبة تسجيل بعض الدخول الناتجة عن الاقتصاد الموازي في الحسابات الوطنية. وعدم الوقوف او الاتفاق على تعريف محدد وواضح للاقتصاد الموازي ذاته كما جاء في المبحث السابق. لكن ليس ثمة ما يمنع من تقديم محاولة لتقدير حجم ومكانة الاقتصاد الموازي وفق الطرق والمقاربات المختلفة التي تناولت عملية تقدير حجم الاقتصاد الموازي فيما يلي :

المطلب الأول : الطرق المباشرة في تحليل وقياس الاقتصاد الموازي

وفقا لهذه الطريقة تحسب القيم التقديرية للدخول الناتجة عن مختلف الأنشطة الفرعية لدولة ما، والمرتبطة بالاقتصاد غير الرسمي ، ثم تجمع هذه القيم الجزئية لتعطي تقديرات حول قيمة الاقتصاد غير الرسمي، هذه الطريقة تضم مختلف أنواع التحقيقات التالية<sup>1</sup> :

**1- التحقيقات الخاصة بالقطاع المتري ( الأسر):**

يتم جلب المعلومات مباشرة من الأفراد في هذا النوع من التحقيق، وهو يشمل:

- التحقيقات حول اليد العاملة ( العمل) : ويكون في شكل استمارات خاصة لصرير الآراء تستعمل في القطاع المتري.
- التحقيقات الخاصة بالاستهلاك وتستعمل من أجل تقدير نفقات الاستهلاك (ميزانية الأسر) والدخول، كما يأخذ بعين الاعتبار هذا النوع من التحقيقات طبيعة العمل أيضا.

**2- التحقيقات الخاصة بالمؤسسات:**

إن إحصاء المؤسسات يلعب دورا هاما في قياس القطاع غير الرسمي حيث يهتم كثيرا بإنتاج السلع والخدمات، وهو يعطي بصفة عامة أحسن تقسيم للعمل (حسب الفرع).

**3- التحقيقات المختلطة أو على مرحلتين:**

<sup>1</sup> - Dennis DUCKE, Gabor IVANY, Mark KAN: **The Shadow Economy- A critical Analysis**, p. 16.

وهي تحقيقات تخص الأسر والمؤسسات تنجز على مرحلتين:

- المرحلة الأولى: تتعلق بتعريف مؤسسات القطاع غير الرسمي وأصحابها من خلال إحصاء السكان (التحقيق حول الأسر).
  - المرحلة الثانية: وتتمثل في اختيار عينة من مالكي المؤسسات وإعطائهم استمارة استبيان بهدف الحصول على معلومات تخصص مؤسساتهم.
- يعاب على هذه الطريقة بكونها معقدة ومرتفعة التكاليف، لذا فلا يمكن إجرائها بشكل منتظم و متكرر.

#### 4-التحقيق :

يكون مثل هذا النوع من التحقيق قائما على أساس مختلف أنظمة التحقيقات التي تجمع بين الأسر والمنتجين غير الرسميين، ويتم على ثلاث مراحل:

#### ● مرحلة التشغيل:

يهدف هذا النوع من التحقيق الذي يركز على الأسر إلى تحديد عرض العمل وقدرة إدماج الأفراد في سوق العمل. كما أنه يسمح كذلك بتحديد رؤساء الوحدات الإنتاجية غير الرسمية.

#### ● مرحلة القطاع غير الرسمي:

يتم تحديد مكونات النشاط الاقتصادي للوحدات الإنتاجية غير الرسمية من خلال اجراء تحقيق لدى أعوان القطاع غير الرسمي بالتركيز على سلوكياتهم في مجال التشغيل، الأسعار، الإنتاج، الاستثمار والمنافسة.

#### ● مرحلة الاستهلاك:

يهتم بتحليل استهلاك الأسر إذ يسمح خاصة بتحديد مصدر الطلب الموجه للقطاع غير الرسمي، وهو بذلك يمارس من زاويتين:

-تقدير قيمة نفقات مختلف الأسر حسب المنتجات.

-تقييم أهمية القطاعين الرسمي وغير الرسمي من خلال النفقات التي تقوم بها الأسر.

#### 5-المراقبة الجبائية:

يرتكز هذا النوع من التحقيق على تقييم خاص بالغش الجبائي والذي يعتمد عادة على طريقة المقارنة بين مبالغ المراقبة الجبائية التي تنجز كل سنة وتلك المتعلقة بإجمالي الإيرادات الواردة فعلا إلى الخزينة من ضرائب والرسوم، وبين التصريحات الجبائية المقدمة من طرف الأشخاص الطبيعيين والمؤسسات، والفرق يمثل الغش الجبائي.

## المطلب الثاني : الطرق غير المباشرة في تحليل وقياس الاقتصاد الموازي

إن التقديرات غير المباشرة تسمح بتقييم أهمية الأنشطة المخفية مستعملة بذلك المؤشرات النقدية، الضريبية أو المحاسبية، على مستوى الاقتصاد الكلي<sup>1</sup> :

### 1 قياس الاقتصاد الموازي عن طريق الفرق بين الدخل والانفاق :

إذا ما تبين ان الانفاق القومي اكبر من الدخل القومي.فانه يمكن تقدير حجم الاقتصاد الموازي باعتباره يمثل هذا الفرق.والطريقة المعتمدة في قياس الدخل القومي هي مجموع دخول عناصر الانتاج مقابل مساهمتها في النشاط الانتاجي لمدة سنة.كما يقاس على انه يمثل مجموع الانفاق القومي ( أي الانفاق الاستهلاكي "العائلي والحكومي" والانفاق الاستثماري، وصافي الانفاق الخارجي).

فاذا ما تبين ان الانفاق القومي لا يتساوى مع الدخل القومي.فان الفرق الذي يظهر بينهما لا بد ان يمثل تقديرا للدخل غير المعلن عنه للسلطات الضريبية.

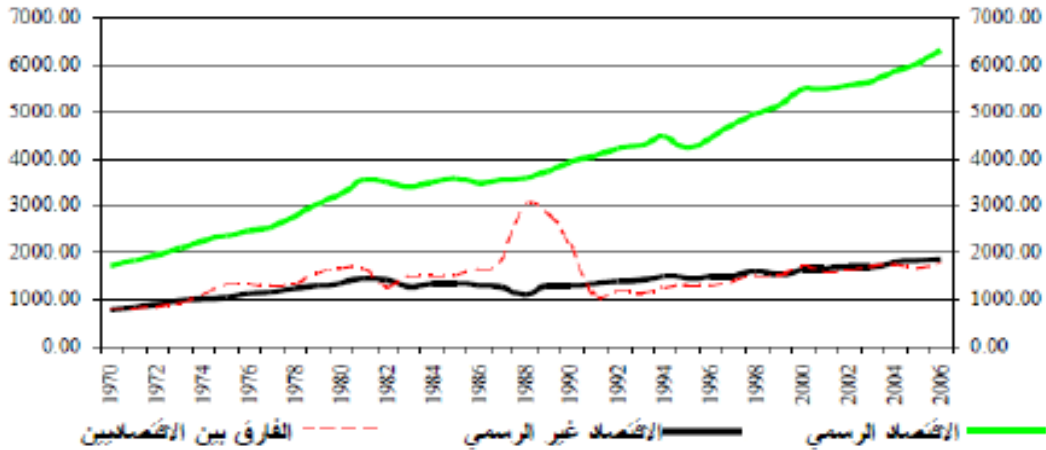
الجدول رقم(3-I): تقديرات حجم الاقتصاد الموازي كنسبة مئوية من الناتج الوطني الخام في مجموعة من الدول (77-79).

البيان	الدولة	(%) النسبة المئوية لحجم الاقتصاد الموازي
1	استراليا	11-9%
2	النمسا	7-6%
3	بلجيكا	15-13%
4	كندا	20-18%
5	النمرك	12-10%
6	فنلندا	6,5-5,5%
7	فرنسا	8-7%
8	المانيا	7,5-5,5%
9	الهند	48-45%
10	ايرلندا	6-5,5%
11	ايطاليا	20-18%
12	اليان	3,5-2,5%
13	النرويج	7,5-5,5%
14	سبانيا	5,5-4,8%
15	السويد	13-12%
16	سويسرا	4,5-3,5%
17	و.م. الأمريكية	22-20%
18	بريطانيا	7,5-5,5%
19	روسيا	10-8%

المصدر: صفوت عبد السلام عوض الله، الاقتصاد السري -دراسة البيات الاقتصاد الخفي وطرق علاجه، دار النهضة العربية-القاهرة-2002،ص45.

<sup>1</sup> - صفوت عبد السلام عوض الله،مرجع سبق ذكره، ص28-44. إضافة إلى:

الشكل رقم (1-I): حصة الاقتصاد رسمي والاقتصاد غير الرسمي من الناتج الوطني الخام



Source: Brambila Macias: Modeling the informal Economy in Mexico, Ca Foscari university, April 2008, p16.

## 2 مؤشرا احصاءات سوق العمل :

ويعتمد على حساب الفرق بين عدد السكان الذين يفترض أنهم جزء من قوة العمل الاقتصادية بناء على الاحصائيات السكانية. وعدد العمال المسجلين رسميا باعتبارهم قوة العمل الفعلية في الدولة.

## 3 أسلوب المراجعات الضريبية :

ويخص عينة ممن يقع عليهم عبئ الضريبة (دافعوها) الذين تقدموا بتصريحات ضريبية تعتمد الخطأ لدى الادارة الضريبية. ويعتمد أسلوب المراجعات الضريبية على الجهود التي تبذلها الادارات الضريبية في الكشف والتدقيق والمراجعة من اجل الكشف عن الدخول التي لا يتم الافصاح عنها. وبالتالي اكتشاف نسبة التهرب الضريبي.

## 4 المؤشر النقدي:

وهو من أكثر المؤشرات التي استخدمت في تقدير حجم الاقتصاد الموازي رغم ما أثاره من جدل وتعرضا للانتقادات. حيث يركز على فرضية أساسية فحواها أن معظم المعاملات التي تتم في الاقتصاد الموازي تستخدم النقود السائلة عوضا عن الشيكات والدوائر البنكية لكي لا يعثر على أي أثر مسجل لها. وانطلاقا من هذه المعايينة يمكن قياس وقع المبادلات الموازية في الاقتصاد بدراسة حركة وطبيعة التداول النقدي عن طريق :

- فائض الأوراق النقدية بالنسبة لاحتياجات التداول في الاقتصاد الرسمي: بمعنى آخر عقد مقارنة بين الاحتياجات من النقود الضرورية من طرف تداول الإنتاج بقيمته الحقيقية والمبلغ الحقيقي للنقود المتداولة، مما يسمح بتقييم الفائض من النقد المتداول. ومنه أيضا محاولة قياس "رقم أعمال" الاقتصاد الموازي.

- معلمتي الكتلة النقدية كتلة الأوراق في التداول و كتلة الودائع تحت الطلب: أو ما يمكن تسميته بمعدل النقود السائلة إلى الودائع تحت الطلب ، وبناء على المنهجيات والطرق المختلفة أعلاه المعتمدة في القياس في مجموعة من الدول.

### المطلب الثالث : طريقة النماذج

كل الطرق الموصوفة سابقا صممت لتقدير حجم ونمو الاقتصاد غير الرسمي وتأخذ بعين الاعتبار مؤشر واحد فقط والذي يجب أن يحيط بكل آثار الاقتصاد غير الرسمي .من ناحية ثانية، من الواضح أن آثار الاقتصاد غير الرسمي تتجلى في وقت واحد الإنتاج، العمل، سوق النقد .وأیضا أهم انتقاد هو أن الأسباب التي تحدد حجم الاقتصاد غير الرسمي أخذت في الحسبان فقط في بعض مناهج النقدية التي أخذت في الاعتبار مسبب واحد فقط، هو عبء الضرائب.

## الجدول رقم (I-4): نتائج قياس الاقتصاد الموازي كنسبة من الناتج الاجمالي الوطني في دول مختارة

الترتيب من 151	الدولة	منهج استهلاك الكهرباء 90/89	منهج النماذج موسم -90 93	منهج النماذج (DYMIMIC) والطلب على النقود						
				1999 00-	/2001 2002	/2002 2003	/2003 2004	2004 / 2005		
-	نيجيريا	76.0	-	57.9	58.6	59.4	59.6	59.5	-	-
89	مصر	68.0	-	35.1	36.0	36.9	36.3	35.4	34.1	33.1
97	تونس	45.0	-	38.4	39.1	39.9	39.4	38.3	35.9	35.4
90	المغرب	39.0	-	36.4	37.1	37.1	37.3	36.7	33.1	33.1
76	الجزائر	-	-	34.1	35.0	35.6	34.8	33.9	31.0	31.2
55	جنوب إفريقيا	-	-	28.4	29.1	29.5	29.0	28.2	26.0	25.2
151	بوليفيا	-	65.6	67.1	68.1	68.3	68.0	67.2	62.8	63.5
147	البيرو	44.0	57.4	59.9	60.3	60.9	59.1	58.2	55.7	53.7
35	الشيبي	37.0	18.2	19.8	20.3	20.9	20.3	19.4	18.7	18.5
143	تايلندا	71.0	-	52.6	53.4	54.1	54.3	53.6	48.5	48.2
65	ماليزيا	39.0	-	31.1	31.6	32.2	32.0	31.4	30.0	29.6
24	السعودية	38.0	-	18.4	19.1	19.7	19.3	18.4	17.4	16.8
39	الهند	-	-	23.1	24.2	25.6	25.9	25.1	21.2	20.7
19	هونك كونغ	13.0	-	16.6	17.1	17.2	16.4	15.6	15.0	14.7
10	سنغافورة	13.0	-	13.1	13.4	13.7	13.0	12.1	12.4	12.2

Source : friedrich schneider, dominik enstl : the chadow economy an international survey, op. cit. p. 31

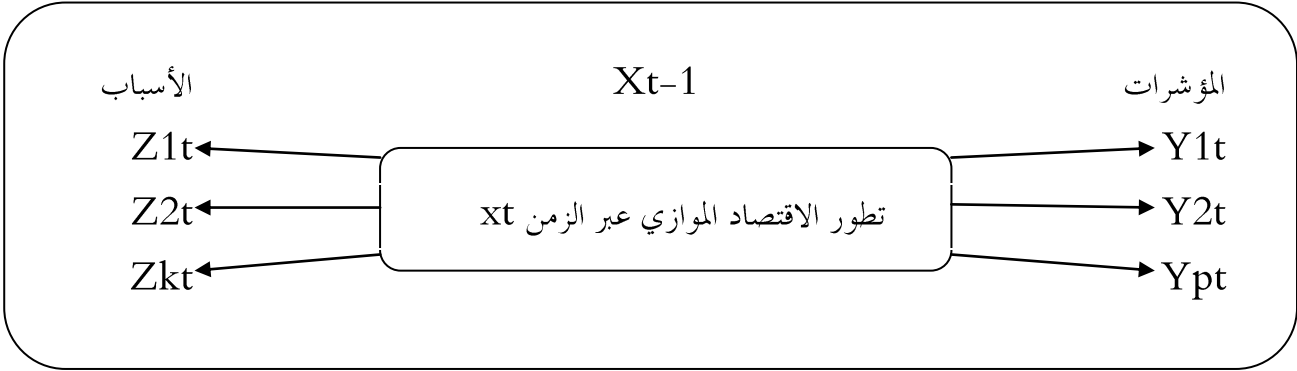
ومنهج النماذج يأخذ بعين الاعتبار أسباب متعددة أدت إلى وجود ونمو الاقتصاد غير الرسمي إضافة إلى الآثار المتعددة للاقتصاد غير الرسمي عبر الزمن. وهذه الطريقة مختلفة تماما عن الطرق المذكورة سابقا. وتقوم على النظرية الإحصائية للمتغيرات غير الملاحظة، التي تدرس عدة أسباب وعدة مؤشرات للظاهرة محل الدراسة والمراد قياسها. بحيث يعتبر الاقتصاد غير الرسمي متغير غير ملاحظ عبر الزمن، والعوامل غير المعروفة تقاس وتدرس في معادلات تتضمنها، أين لا يمكن قياس المتغير غير الملاحظ بطريقة مباشرة. ويتألف النموذج الديناميكي متعدد المؤشرات والمتعدد الأسباب أو ما يسمى :

### The dymimic (dynamic multiple-indicators multiple causes)

يتألف عموما من قسمين، متغيرات غير ملاحظة و مؤشرات ملاحظة. وفي هذه الحالة يوجد متغير واحد غير ملاحظ هو الاقتصاد غير الرسمي، ويفترض أن يتأثر بجملة من المؤشرات المتعلقة بالاقتصاد غير الرسمي وهكذا

يتحكم في البناء المتعلق بالاقتصاد غير الرسمي متغيرات ممكن أن تكون مفيدة في التنبؤ بحركته وحجمه في المستقبل. إن التفاعل عبر الزمن بين الأسباب  $Z_{it} (i = 1, 2, \dots, k)$  وحجم الاقتصاد غير الرسمي  $x_t$  في الزمن  $t$  والمؤشرات  $Y_{jt} (j = 1, 2, \dots, p)$  أنظر الشكل الذي يوضح النموذج الديناميكي متعدد المؤشرات ومتعدد الأسباب لقياس الاقتصاد غير الرسمي.

الشكل رقم (I-2): النموذج الديناميكي متعدد المؤشرات ومتعدد الأسباب لقياس الاقتصاد غير الرسمي



Source: Freidrich SCHNEIDER: Shadow Economies and Corruption all over the world: New Estimation for 145 Countries.

ويعالج نموذج *DYMIMIC* مخرجات الاقتصاد غير الرسمي كمتغير كامن ويستخدم العديد من المتغيرات السببية والتي يمكن قياسها ومتغيرات المؤشرات فالمتغيرات السببية تتضمن قياس معدل الضريبة المتوسطة والحدية، والتضخم، والدخل الحقيقي، ودرجة التنظيم في الاقتصاد، أما متغيرات المؤشرات فتتضمن التغير في نسبة مشاركة القوى العاملة و نسبة النقود السائلة على عرض النقود، واستخدمت معادلات الطلب على النقود للحصول على متوسط قيمة المنتج غير الرسمي في المدى الطويل على المخرجات التي تم قياسها، وبالتالي فمؤشر هذه النسبة الذي يتنبأ به نموذج *DYMIMIC* يمكن استعماله لقياس حجم و نسبة وحدات الاقتصاد غير الرسمي. وأغلب الأدبيات تحدد أسباب الاقتصاد غير الرسمي حسب مؤشر الديميمك (*DIMIMIC*) في ثلاث أنواع :

- عبء الضرائب المباشرة وغير المباشرة توفر باعث قوي للعمل في الاقتصاد غير الرسمي.  
- عبء التنظيمات.

- موقف المواطنين من الضرائب ومن الدولة، والذي يصف استعداد الأفراد -ولو جزئيا على الأقل- لترك أعمالهم الرسمية والدخول في الاقتصاد غير الرسمي: ويفترض أن انخفاض في الضريبة الأخلاقية يؤدي إلى زيادة في الاقتصاد غير الرسمي.

وحسب مؤشر الديميمك فالتغير في حجم الاقتصاد غير الرسمي يمكن أن يظهر في المؤشرات التالية:  
1 تطور المؤشرات النقدية: فإذا زادت أنشطة الاقتصاد غير الرسمي، فستزداد المعاملات النقدية.

2 تطور سوق العمل: الزيادة في مشاركة العمال في الاقتصاد غير الرسمي يترتب عليها انخفاض في المشاركة في الاقتصاد الرسمي، وبشكل مماثل زيادة أنشطة الاقتصاد غير الرسمي من المتوقع أن تنعكس في شكل ساعات عمل أقل في الاقتصاد الرسمي.

3 تطور أسواق الإنتاج: فالزيادة في الاقتصاد غير الرسمي تعني أن المدخلات (وخاصة العمل) تتحرك خارج الاقتصاد الرسمي (على الأقل جزئياً)، وهذا التنحي يمكن أن يلحق آثار سلبية على نسبة نمو الاقتصاد الرسمي.

### نموذج الطلب على النقود و نموذج الديميك (*DYMIMIC*) المعدل :

إن الجمع بين نموذج الطلب على النقود و نموذج (*DYMIMIC*) أوضح أن هناك تقدم تقني ملموس في مجال قياس الاقتصاد غير الرسمي قد تم التوصل إليه. لكن هذا لا يمنع من وجود عدد من الانتقادات الموجهة لهذا المنهج وهي:

- عدم ثبات المعاملات المقدره فيما يتعلق بتغير حجم العينة.
- عدم ثبات المعاملات المقدره فما يتعلق بالخيارات المخصصة.
- مدى فاعلية مجموعة المتغيرات الأسباب والمؤثرات فما يتعلق بمدى تفسيرها للاقتصاد غير الرسمي، و يمكن تلخيص هذه المناهج في الجدول التالي

## الجدول رقم (I-5): طرق تقدير الاقتصاد الموازي

الطريقة	أهم السمات	أهم الانتقادات
المسح بالعينة	تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي من واقع بيانات المسح بالعينة	دقة النتائج تتوقف على مدى دقة الأسئلة ومدى تجاوب المبحوثين معها إضافة إلى سرية الإجابات
تدقيق الحسابات الضريبية	تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي من واقع قيس الدخل غير المبلغ عنه الخاضع للضريبة.	أن أفراد العينة لم يتم اختيارهم بطريقة عشوائية، ولكن تم الاختيار على أساس من هم الأكثر احتمالاً من غيرهم لأن يتهربوا من الضرائب. وبناء عليه فالنتائج المحصل عليها غير ممثلة للمجتمع
إحصاءات الحسابات القومية	تقدير النمو في اقتصاد الظل على أساس التفاوت بين إحصاءات الدخل والإنفاق في الحسابات القومية أو في البيانات الفردية	كل الأخطاء المتخفية وراء حسابات الناتج الوطني تُسبب خطأ في الإحصاءات وبالتالي عدم دقة تقديرات الاقتصاد غير الرسمي
إحصاءات القوى العاملة	تقدير نمو العمالة في الاقتصاد غير الرسمي على أساس الانخفاض في مشاركة العمالة في الاقتصاد الرسمي. على افتراض أن القوى العاملة تشارك بنسبة ثابتة في الاقتصاد عموماً.	الاختلافات في نسب المشاركة يمكن أن يرجع إلى أسباب أخرى غير الاقتصاد غير الرسمي، كما أن الأشخاص يمكن أن يعملوا في الاقتصاد غير الرسمي و يملكون وظائف في الاقتصاد الرسمي معاً.
المعاملات	استخدام البيانات الخاصة بالحجم الكلي للمعاملات النقدية في الاقتصاد من أجل حساب إجمالي الناتج المحلي الاسمي الكلي (غير الرسمي والرسمي). ثم تقديره بطرح إجمالي الناتج المحلي الرسمي من إجمالي الناتج الكلي.	صعبة التطبيق من الناحية الإحصائية، افتراض سنة أسس لا يوجد فيها اقتصاد غير رسمي، وجوب توفر قدر كبير من البيانات لاستبعاد معاملات مالية مشروعة ليس لها علاقة بالاقتصاد غير الرسمي.

المصدر: من اعداد الطالب بناء على المراجع السابقة.

## المبحث الثالث : الآثار الاقتصادية للاقتصاد الموازي

يظهر تأثير الاقتصاد غير الرسمي على الاقتصاد البلد في ناحيتين : ناحية الاقتصاد الجزئي، يتجلى هذا الأثر في صورة التوزيع غير العادل للدخول، وسوء تخصيص الموارد، أما من ناحية الاقتصاد الكلي فيظهر الأثر في فقدان حصيلة الضرائب و فشل سياسات الاقتصاد الهادفة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتشوه الأسعار و تشوه معدل البطالة، ونمو الأسعار والأثر على النمو الاقتصادي ، والسياسات النقدية وكلها آثار سلبية لكن هذا لا ينفي وجود آثار إيجابية وسيتم بيان ذلك في الآتي.

## المطلب الأول : آثار الاقتصاد الموازي السلبية على قضايا الاقتصاد الجزئي

تتجلى آثار الاقتصاد غير الرسمي بصورة أساسية من ناحية الاقتصاد الجزئي في التوزيع غير العادل للدخول وتخصيص الموارد وأثر ذلك على الكفاءة الاقتصادية.

## 1 الإخلال بالتوزيع العادل للدخول

يظهر تأثير الاقتصاد غير الرسمي على توزيع الدخل من خلال التهرب الضريبي، فهذا الأخير يعيد توزيع الدخل بطريقة عشوائية تماما، لأنه يؤدي إلى الإضرار بالمكلفين الذين يتحملون فعلا العبء الضريبي، مما يخل بفكرة العدالة والمساواة أمام الأعباء العامة مقابل الحصول على نفس الخدمات العامة. وقد يدفع هذا التهرب بالدولة إلى مزيد من عدم مراعاة العدالة في توزيع الأعباء بين كافة الأفراد ذوي القدرة والاستطاعة على دفع الضرائب والذين لا يفكرون في التهرب، بتحميلهم مزيدا من الضرائب من خلال رفع سعر الضرائب أو فرض ضرائب جديدة؛ ما يؤدي إلى زيادة التضخم وانخفاض مستويات المعيشة للغالبية. كما أن الاقتصاد غير الرسمي يؤدي إلى إضعاف النسيج الاجتماعي بسبب إعادة توزيع الدخل لغير صالح المواطنين دافعي الضرائب وإضعاف الموقف التنافسي للمؤسسات الرسمية التي تلتزم بالقوانين والتشريعات الحكومية والضريبية من خلال حرمانها من دخول شرعية، يتم التهرب من سدادها<sup>1</sup>.

إن نمو الاقتصاد غير الرسمي يترتب عليه زيادة كبيرة في الدخل غير المشروعة التي يحصل عليها العاملون في الاقتصاد غير الرسمي، وفي نفس الوقت لا يحصل أصحاب الدخل المشروعة على زيادة مماثلة للدخول المحققة في الاقتصاد غير الرسمي ويؤدي كل هذا إلى الإخلال بقاعدة التوزيع العادل للدخول.

<sup>1</sup> - عبد الحكيم مصطفى الشراوي: التهرب الضريبي والاقتصاد الأسود، دار الجامعة الجديدة، بدون طبعة، الإسكندرية، 2006 ، ص150-181 .

## 2 تأثير الاقتصاد الموازي على تخصيص الموارد وبالتالي على الكفاءة الاقتصادية

إن عدم خضوع الدخول المجمعة في الاقتصاد غير الرسمي للضرائب يؤدي إلى حدوث تحول في تخصيص الموارد، حيث تتجه تلك الموارد إلى أنشطة الاقتصاد غير الرسمي وتبتعد عن أنشطة الاقتصاد الرسمي من أجل التهرب من الضرائب، ويستمر ذلك إلى أن يحدث اختلاف بين العائد في الاقتصاديين ما ينطوي على سوء تخصيص للموارد من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية، فإذا حدث نمو في الاقتصاد ككل فسوف تزداد الحاجة إلى مزيد من الخدمات العامة، وفي المقابل يزداد مستوى الضرائب ما قد يدفع بالأنشطة إلى التحول إلى الاقتصاد غير الرسمي، وبذلك تصبح المنافسة غير عادلة بين الاقتصاديين على النحو الذي يصبح فيه الاقتصاد غير الرسمي مستقطبا لأكبر قدر ممكن من الموارد وسيستمر هذا الاستقطاب طالما أن العائد في الاقتصاد غير الرسمي أكبر من الاقتصاد الرسمي، وكل هذا سوف يؤدي إلى تعديل أسلوب استخدام العمل وعناصر الإنتاج، لأن نفقات عناصر الإنتاج بالنسبة لأنشطة الاقتصاد غير الرسمي سوف تكون لديها ميزة تنافسية عن نفقات عناصر الإنتاج بالنسبة لأنشطة الاقتصاد الرسمي بسبب عدم خضوعها للضرائب، ونتيجة ذلك إعادة توزيع الموارد بين الأنشطة الأكثر كفاءة والخاضعة للضريبة والأقل كفاءة والتي لا تدفع الضريبة، ما يخفض مستوى الكفاءة في الاقتصاد عموماً<sup>1</sup>.

في سنة 1980 تم تقدير الفاقد في الرفاهية الناتج عن الفروق في التحصيل الضريبي في الولايات المتحدة الأمريكية بحوالي 28% من إجمالي الضرائب، أو حوالي 9% من الناتج المحلي الإجمالي. ويلاحظ أن معظم التحليل في أدبيات الاقتصاد غير الرسمي يقوم على افتراض أن كفاءة استخدام الموارد فيه أقل من الاقتصاد الرسمي، وهو افتراض قد لا يكون صحيحاً في بعض الأحيان، حيث يمكن أن يترتب على تحويل الموارد نحو الاقتصاد غير الرسمي إلى وضع الاقتصاد في مستوى التوازن أفضل مما لو تم توجيه الموارد نحو الاقتصاد الرسمي.

### المطلب الثاني : آثار الاقتصاد الموازي السلبية على قضايا الاقتصاد الكلي.

تتعدد الآثار السلبية التي يحدثها وجود الاقتصاد غير الرسمي على المتغيرات الكلية للاقتصاد مثل :

#### 1 فقدان حصيلة الضرائب

إن أول وأهم الآثار السلبية المترتبة عن وجود الاقتصاد غير الرسمي هو الدخل الذي يتم توليده ولا يكشف عنه في داخل الاقتصاد غير الرسمي، كذلك فإن بعض أشكال الضرائب مثل الضريبة على القيمة المضافة وضريبة المبيعات لا يتم تحصيلها نتيجة التهرب الضريبي، وعندما يكون حجم الاقتصاد غير الرسمي معتبراً فإنه يؤدي إلى فقدان معتبر في الإيرادات العامة، ويترتب عن فقدان الإيرادات الناتج عن التهرب

<sup>1</sup> - فريديريك شنايدر، دومينيك انستي: الاحتباء وراء الظلال، مرجع سابق، ص.6، و عبد الحكيم مصطفى الشرفاوي، مرجع سابق، ص183-184.

- نبيه نسرین عبد الحمید: الإقتصاد الخفي، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2008، ص84.

الضريبي زيادة مستويات الضرائب على الأنشطة التي تتم في الاقتصاد الرسمي، وعليه فإن الإيرادات الحكومية ستقل ويزيد عجز الموازنة العامة للدولة، وبهذا يصبح النظام الضريبي القائم على الضرائب على الدخل في ظل وجود حجم كبير للاقتصاد غير الرسمي غير عادل، الأمر الذي يولد ضغوطا أكبر نحو نظم الضرائب غير المباشرة وقد قدرت خسارة الضريبة على الدخل الناتجة عن وجود الاقتصاد غير الرسمي في سنة 1981 في الولايات المتحدة الأمريكية ما بين 86 و 90 مليار دولار، ما يمثل 30% تقريبا من إجمالي حصيلة الضرائب على الدخل<sup>1</sup>.

## 2 الأثر على سياسات الاستقرار الاقتصادي

إن النمو السريع للاقتصاد غير الرسمي قد يؤدي إلى فشل سياسات الاقتصاد الهادفة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ويعود السبب في ذلك إلى حصول صناع القرار على معلومات خاطئة عن معظم المتغيرات الاقتصادية التي يمكن الاعتماد عليها عند وضع هذه السياسات مثل: معدلات النمو الاقتصادي، معدلات البطالة، معدلات التضخم، ميزان المدفوعات، الإنفاق العام، توزيع الدخل القومي، السياسة النقدية الضريبية، هذا الخطأ يؤدي إلى الوقوع في خطر وصف طرق علاجية غير صحيحة للمشاكل الاقتصادية نظرا للتحديد غير السليم لطبيعة المشكل بسبب الاعتماد على معلومات غير صحيحة ناتجة عن وجود الاقتصاد غير الرسمي<sup>2</sup>.

## 3 للتأثير على مصداقية البيانات والإحصاءات الرسمية

عندما يكون حجم الاقتصاد غير الرسمي كبيرا، فستنخفض درجة مصداقية البيانات والإحصاءات الرسمية لأن إغفال الأثر والدور الذي يلعبه الاقتصاد غير الرسمي في الحياة الاقتصادية والاجتماعية سيؤثر على فعالية السياسات المرسومة لتحقيق أهداف التنمية الشاملة المستدامة التي تسعى إليها، لأن القرارات تقوم أساسا على المؤشرات الرسمية والتي لا تأخذ في الحسبان الاقتصاد غير الرسمي ما يشكك من كفاءتها، فقد تؤدي المعلومات غير الكاملة إلى اتخاذ إجراءات مكثفة أكثر من اللازم أو العكس، أو اتخاذ سياسات كلية مختلفة تماما عن التي يجب تنفيذها مثال ذلك: قد تشير إحصاءات الناتج المحلي الإجمالي ومستوى التشغيل إلى أن الاقتصاد في حالة انكماش وأن مستوى التشغيل منخفض، لكن الواقع يشير إلى أن مستوى الناتج أكثر بكثير من المستوى المسجل ومستوى البطالة أقل، ويترتب عن ذلك إجراءات توسعية أكثر من اللازم -لأن جانبا من العمال الذين يُعتَقَد أنهم بطالون يشتغلون في الاقتصاد غير الرسمي- تؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم وارتفاع مستوى الأسعار وليس مستوى الناتج أو مستوى التشغيل، كما أن عدم النمو في الاقتصاد الرسمي راجع إلى تركزه في الاقتصاد غير الرسمي، ما يدفع إلى افتراض أن هناك علاقة عكسية بين دورات الاقتصاد الرسمي ودورات الاقتصاد غير الرسمي.

<sup>1</sup> - نبيه نسرین عبد الحمید: الاقتصاد الخفي، ص 80-81.

<sup>2</sup> - عبد الحكيم مصطفى الشرفاوي، مرجع سابق، ص 162-163.

ويقول (E. Feige): "أن الكساد الذي ساد في منتصف السبعينات مع الارتفاع في مستوى الأسعار ليس إلا نوع من الوهم الإحصائي المترتب على نمو الاقتصاد غير الرسمي وأنه حتى لو كانت الحالة الاقتصادية قوية فالتحول من الاقتصاد الرسمي إلى الاقتصاد غير الرسمي سيعتبر عليه انخفاض في الدخل الحقيقي المسجل، ارتفاع مستوى البطالة وانخفاض مستويات الإنتاجية وارتفاع مستويات الأسعار"<sup>1</sup>. كما يرى Feige أنه "إذا كان الاقتصاد غير الرسمي ينمو بمعدل أسرع من الاقتصاد الرسمي، فإن الإحصاءات الرسمية عن الدخل قد لا تبلغ في معدل النمو الحقيقي للاقتصاد الكلي"<sup>2</sup>.

#### 4 الأثر على معدلات البطالة

يؤدي عدم احتساب بعض الفئات التي تحصل على دخول في نطاق الاقتصاد غير الرسمي ضمن الفئات العاملة في المجتمع واعتبارهم عاطلين عن العمل إلى إعلان معدل مرتفع للبطالة وهذا إذا علمنا أن نسبة العاملين في الاقتصاد غير الرسمي تبلغ 60% من مجموع القوى العاملة في العالم أي 1.8 مليار عامل مقابل 1.2 مليار عامل في الاقتصاد الرسمي وهذا حسب دراسة حديثة لمنظمة OCDE في 2009 وهنا تظهر أهمية الاقتصاد غير الرسمي في توفير دخول للذين لم يتمكنوا من الحصول على وظائف أو أعمال ثابتة أو لا تكفيهم الدخول المحصل عليها في الاقتصاد الرسمي<sup>3</sup>.

وفي هذا السياق تتضح أهمية تركيز سياسات الاستقرار الاقتصادي على معدل البطالة الرسمية طالما كانت الهجرة إلى الاقتصاد غير الرسمي هي نتاج البطالة في الاقتصاد الرسمي، كما أن البطالة هي التي تدفع العمال للعمل في الاقتصاد غير الرسمي وليس الاقتصاد غير الرسمي هو الذي يقودهم إلى تسجيل أنفسهم على أنهم عاطلين<sup>4</sup>. وتبقى الأسباب التي ذكرناها عن سبب نمو الاقتصاد غير الرسمي هي الدافعة إلى توجه الأفراد أو العمال إلى العمل في الاقتصاد غير الرسمي.

#### 5 الأثر على العرض والطلب

يتطلب قياس الأثر الذي يحدثه الاقتصاد غير الرسمي على النمو الاقتصادي، دراسة الأثر على ظروف العرض والطلب في الاقتصاد غير الرسمي والنتائج عن التغيير في أداء الاقتصاد الرسمي، فانخفاض معدلات الزيادة في الدخول الحقيقية يؤدي إلى زيادة الضغوط على الأفراد للبحث عن دخول إضافية أو زيادة مصادر الدخول التي يحققونها للحفاظ على مستوى معيشتهم. وتزداد هذه الضغوط في ظروف الكساد ما يؤدي إلى زيادة عرض العمل القابل للتوظيف في الاقتصاد غير الرسمي إما لبعض الوقت أو كله. كما يزداد التحول إلى الاقتصاد غير الرسمي إذا كان الأفراد يحصلون على معاشات أو إعانات بطالة أو تقاعد.

<sup>1</sup> -نسرين عبد الحميد، مرجع سابق، ص 83-85.

<sup>2</sup> -عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، مرجع سابق، ص 160.

<sup>3</sup> -OCDE , l'Emploi Informel dans les pays en développement, Op, Cit.p.1.

<sup>4</sup> -عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، مرجع سابق، ص 168-171.

وتدفع ظروف الركود في الاقتصاد الرسمي إلى زيادة المقدرة التنافسية للموردين في الاقتصاد غير الرسمي وبالتالي زيادة كمية السلع والخدمات المعروضة التي يتم إنتاجها في الاقتصاد غير الرسمي، لأن ارتفاع معدلات التضخم يؤدي بالمستهلكين إلى إعادة تقييم قوتهم الشرائية سواء كانت دخولهم الحقيقية تتناقص أم لا، ولأن المستهلك رشيد ويبحث عن تعظيم منفعته بأقل التكاليف، فستدفع التكاليف المنخفضة للسلع والخدمات في الاقتصاد غير الرسمي بالمستهلكين إلى شرائها حتى ولو كان ذلك على حساب الجودة والتي عادة مالا تتوافر في منتجات الاقتصاد غير الرسمي<sup>1</sup>.

## 6 تشوه الأسعار

يؤدي الاقتصاد غير الرسمي إلى تشوه الأسعار المحلية، حيث تميل الأسعار فيه إلى الزيادة بمعدلات أقل من تلك السائدة في الاقتصاد الرسمي خاصة عندما يكون منافسا له في تقديم نفس أنواع السلع والخدمات وبأسعار منخفضة نظرا لما تتحمله الأسعار في الاقتصاد الرسمي من أعباء ضريبية وإدارية وإجرائية وبالنسبة للدول النامية تكون معظم السلع مدعمة أو تخضع للتسعير الجبري أو تكون حصص الاستيراد من بعض السلع محددة مع وجود فائض كبير في الطلب<sup>2</sup>.

## 7 الأثر على السياسة النقدية

يترتب عن وجود الاقتصاد غير الرسمي زيادة الدوافع للاحتفاظ بالنقود السائلة لأغراض إجراء المعاملات التي تتم في الاقتصاد غير الرسمي نظرا لصعوبة الحصول على التمويل في هذا الاقتصاد وعدم القدرة على التداول بالأشكال الأخرى للنقود، والطلب على النقود في الاقتصاد غير الرسمي لا يكون حساسا للتغيرات التي تحدث في معدلات الفائدة، ما يتسبب في قلة مرونة الطلب على النقود بالنسبة لمعدل الفائدة في الاقتصاد ككل، لأن رغبة المتعاملين في هذا الاقتصاد قوية للتستر على أنشطتهم<sup>3</sup>. كما ويلعب حجم الكتلة النقدية المتداولة في الاقتصاد غير الرسمي دورا كبيرا في التأثير على السياسة النقدية، أين لا تكون لسياسات البنك المركزي أي تأثير على هذه الكتلة، ما يجعل السياسة النقدية تحلل في ضوء ما هو موجود من احتياط لدى البنوك والنقود المتداولة في الاقتصاد الرسمي.

<sup>1</sup> -Christopher BAJADA, Friedrich SCHNEIDER : **Size, Causes, And Consequences Of The Underground Economy An Internal Perspective**, Op, Cit., p. 69.

<sup>2</sup> -عبد الحكيم مصطفى الشرفاوي، ص 176-177.

<sup>3</sup> -فريدريك شنايدر، دومينيك إنسي: الإختباء وراء الظلال "نمو الاقتصاد الخفي"، ص 4-5.

### المطلب الثالث : الآثار الإيجابية للاقتصاد الموازي

تركز معظم الدراسات التي تمت على الاقتصاد غير الرسمي على الجوانب السلبية فيه سواء على المستوى الجزئي أو الكلي، إلا أن ذلك لا يعني أنه لا توجد آثار إيجابية لهذا الاقتصاد منها قدرته على تجنب الأزمات حيث يلعب دور المهدئ الاجتماعي ويعتبر مساهما في خلق الوظائف، ومساهما في توليد الثروات، ومساهما رئيسيا في توليد الدخل والاستقرار الاجتماعي للأسر المعيشية، كما يعتبر أهم موفر للوظائف للشباب من الجنسين.

#### 1 - تجنب الأزمات الاقتصادية ولعب دور المهدئ الاجتماعي

يُشكل الاقتصاد غير الرسمي صمّاما للأمن الاجتماعي في فترات الانكماش والأزمات الاقتصادية أين ينخفض حجم العمل في القطاع العام<sup>1</sup>، كما أن له القدرة على تجنب بعض آثار الإجراءات التنظيمية مثل الحد الأدنى للأجور والضرائب، والتي تجعل هذا الاقتصاد أكثر ديناميكية ومن ثم أكثر قدرة على الاستجابة للتغيرات التي تحدث في السوق مقارنة بالاقتصاد الرسمي وبالتالي يحقق آثارا توزيعية موجبة من خلال مساعدة محدودي الدخل، ما قد يؤدي إلى تخفيض الفروق في توزيع الدخل.<sup>2</sup>

ويطرح التساؤل حول ما إذا كان وجود اقتصاد غير رسمي كبير الحجم ومنتج وديناميكي يعد ضرورة لاستقرار الاقتصادي في الاقتصاديات الحديثة، خاصة مع تزايد درجات الجمود وعدم المرونة في الاقتصاد الرسمي والتي قد تؤدي في بعض الحالات إلى إفلاس بعض المؤسسات وارتفاع معدلات البطالة وقد تتوقف سياسات مكافحة التضخم بسبب الضغوط الناجمة عن الرأي العام ما يدفع إلى اتخاذ سياسة أكثر تكلفة من خلال السماح بالتضخم في الاستمرار في سبيل هدف التوظيف الكامل.

وفي مثل هذه الحالات قد يلعب الاقتصاد غير الرسمي دور المهدئ الاجتماعي، وسواء كان الأمر هو استعادة أو المحافظة على الاستقرار الاقتصادي، فإن وجود اقتصاد غير رسمي منتج ومرن أصبح أساسا مهنيا لنجاح عملية الاستقرار الاقتصادي.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - لجنة العمل والشؤون الاجتماعية التابعة للإتحاد الإفريقي: تأثير الأزمة العالمية على العمالة وسوق العمل في إفريقيا، متابعة توصيات الدورة السادسة للجنة العمل والشؤون الاجتماعية حول الدراسة بشأن الاقتصاد غير الرسمي في إفريقيا: البرنامج حول الاقتصاد غير الرسمي، وثيقة رقم LSAC-EXP-5-SA 1553 أديس أبابا، إثيوبيا، 18 سبتمبر 02 أكتوبر 2009، متاح على

(شاهد بتاريخ 14/12/2014 على الساعة 17:30 )، ص4. <http://www.africa-union.org/LSAC-EXP-5-SA1553>

<sup>2</sup> -Christopher BAJADA, Friedrich SCHNEIDER, Op, Cit., p100.

<sup>3</sup> - نسرین عبد الحمید، مرجع سابق، صص 94-95.

## 2- المساهم الرئيسي في خلق الوظائف وتوليد الثروة

يساهم الاقتصاد غير الرسمي بصورة كبيرة في خلق الوظائف، حيث يُتيح أكثر من نصف الوظائف الجديدة في أمريكا اللاتينية، ويمثل أكثر من 90% من القوة العاملة في الهند. ويتسبب في وجود حوالي 80% من الوظائف الجديدة في إفريقيا. كما أن نسبة 70% منهم يمثلون أصحاب مهن حرة، وبصورة أساسية البائعون والتجار في الشوارع، ويُقدّر البنك الدولي أن الاقتصاد غير الرسمي يُولّد 40% من إجمالي الناتج الوطني للشعوب المنخفضة الدخل و 17% من إجمالي الناتج الوطني للشعوب المرتفعة الدخل. أما في إفريقيا فيساهم الاقتصاد غير الرسمي بدرجة كبيرة في إجمالي الناتج الوطني وتوليد الدخل لغالبية المواطنين<sup>1</sup>. حيث يبلغ في نيجيريا مثلاً 59.5% من إجمالي الناتج المحلي وهذا سنة 2005 و 25.2% في جنوب إفريقيا سنة 2007 ويساهم بشكل كبير في توسيع نطاق الطبقة المتوسطة في القارة الإفريقية.

## 3 يساهم في توليد الدخل للأسر المعيشية

تمثل حصة الوظائف الممارسة في الاقتصاد غير الرسمي أكثر من نصف العمالة غير الزراعية، وتصل إلى 90% إذا شملت العمالة الزراعية. ومن بين ثلاث مليارات عامل في العالم يجري توظيف حوالي الثلثين ( 1.8 مليار شخص ) في الاقتصاد غير الرسمي ، أي بنسبة 60% مقابل 1.2 مليار عامل أي بنسبة 40% كما أن أكبر نسبة توظيف للعمالة غير الرسمية غير الزراعية هي في إفريقيا جنوب الصحراء بنسبة تصل إلى 80% تليها بلدان جنوب و جنوب شرق آسيا ب 70% فأمريكا اللاتينية ب 52%.

يعمل الاقتصاد غير الرسمي على خلق وظائف لعمال غير مهرة ويخفف التوترات الوظيفية في المناطق الحضرية . وبناء على مؤشرات منظمة العمل الدولية، فهناك حوالي 85% من فرص العمل الجديدة حول العالم يتم إيجادها ضمن القطاع الحضري غير الرسمي، وتجدر الإشارة إلى أن غالبية الشباب العاملين في الاقتصاد الحضري غير الرسمي هم من سكان العشوائيات<sup>2</sup>.

وغالبا ما تعمل المنشآت الصغيرة غير الرسمية في أفقر أجزاء المناطق الحضرية وكذلك في المناطق الريفية حيث تكون الأنشطة غير الرسمية المولدة للدخل هي الأشكال الغالبة وتشكل مصدرا هاما لدخل الأسر المعيشية المكتملة للدخول الزراعية. و تُوجد صلة بين العمل في الاقتصاد غير الرسمي و الفقر حيث أن معدل الدخول هو أدنى في الاقتصاد غير الرسمي منه في الاقتصاد الرسمي و كنتيجة لذلك فإن أعلى نسبة مئوية من العمال في الاقتصاد غير الرسمي مقارنة بالاقتصاد الرسمي هم من العمال الفقراء<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - لجنة العمل والشؤون الاجتماعية التابعة للإتحاد الإفريقي، مرجع سابق، ص 3، نقلا عن بيكر كريستينا فولدمان (2004): الاقتصاد غير الرسمي دراسة لتقصي الحقائق أعدت للوكالة السويدية للتنمية الدولية، استكهولم .

<sup>2</sup> - برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، أعداد متزايدة من الشباب القطاع غير الرسمي، برنامج الأمم المتحدة، لمستوطنات البشرية، حوار الموائل، العدد (1)، الطبعة العربية، عمان ص9.

<sup>3</sup> - لجنة العمل والشؤون الاجتماعية التابعة للإتحاد الإفريقي، مرجع سابق، ص 5.

الشكل رقم (I-3): اثار الاقتصادية للاقتصاد الموازي



Source :Friedrich Schneider, Dominik Enste, Op., Cit, p157.

## خلاصة :

تكتسب أهمية الاقتصاد غير الرسمي في كبر حجم العمالة التي يوظفها فهي تبلغ 60% من إجمالي القوى العاملة في العالم، كما تزداد أهميته من خلال ما يمثله حجمه كقيمة مضافة وكنسبة مئوية من إجمالي الناتج الوطني الإجمالي. كما تتعدد أسباب نمو حجم الاقتصاد الموازي لكن أهمها هو عبء الضرائب والضمان الاجتماعي وكثرة اللوائح والقوانين المنظمة لممارسة الأنشطة وتعقدتها يفرض التدخل الحكومي في الأسواق المختلفة و تدني كفاءة وجودة خدمات القطاع العام والعاملين فيه وهي ظروف تعتبر بمثابة أرض خصبة لنمو وانتشار المعاملات المالية الموازية.

# الفصل الثاني

## تمهيد :

يلجأ المتعاملون الاقتصاديون للاقتصاد الموازي للحصول على الدخل دون اقتطاع الضريبة، تجنّب للقنوات الرسمية والإدارية، أما في حالة المعاملات المالية الموازية يلجأ إليها الأعوان الاقتصاديون إضافة إلى الأسباب السابقة بهدف الحصول على التمويل الموازي أو على العملة الموازية لأسباب شرعية أو غير شرعية على حد سواء. حيث إن المعاملات المالية الموازية (سوق الصرف الموازي و المالية الموازية) أصبحت أكثر انتشاراً أو ما يعرف بالمالية المصغرة في وقتنا الحالي بسبب الاهتمام الكبير بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها عجلة النمو لأي اقتصاد .

### المبحث الأول : المعاملات المالية الإسلامية الموازية

المعاملات المالية هي الحدث الذي ينطوي على المال أو الدفع، مثل إيداع الأموال في حساب مصرفي، اقتراض المال من المقرض .

#### المطلب الأول : تعريف المعاملات المالية الموازية

هي أنشطة اقتصادية قانونية وغير قانونية، تحقق دخولا ولا تخضع للضريبة\* كما لا تسجل ضمن الحسابات القومية، ولكنها تسير بالموازاة مع المعاملات الرسمية الخاضعة للوائح وعليه تعرف المعاملات المالية الموازية على أنها:

- نشاطات تقوم على تداول النقود والأموال بعيدا عن رقابة السلطات المالية الحكومية المختصة أي غير مصرح بها .
- نشاطات غير قانونية غير شرعية الممنوعة بقوة القانون.

#### المطلب الثاني : المعاملات المالية الإسلامية الموازية

هي أنشطة اقتصادية مالية و تجارية خاضعة للشريعة الإسلامية أي معاملات جائزة شرعا، لكنها تدخل ضمن نشاطات منتجة غير مصرح بها(خارج إطار البنك الإسلامي)، أي الدخل محقق بطرق شرعية ولكن لا يتم الاعلان عنها للإدارات الضريبية<sup>1</sup>.

#### المطلب الثالث : أنواع المعاملات المالية الإسلامية الموازية

- قد يلجأ الأفراد أو حتى الأعوان الاقتصاديين إلى أسواق غير منظمة لطلب أشكال مختلفة من التمويل التقليدي أو حتى بعض أنواع التمويل الإسلامي لغياب البنوك الإسلامية التي يفترض أن تقدم هذا النوع من التمويل أو الخدمة المالية وفيما يلي أهم هذه أنواع التمويل الإسلامي<sup>2</sup>:
- **الاستصناع:** عقد يشتري به في الحال شيء مما يصنع صنعا يلتزم البائع بتقديمه مصنوعا بمواد من عنده بأوصاف معينة لقاء ثمن محدد.

\* -تجدر الإشارة إلى أن الضريبة ليست هي المعيار أو المؤشر الوحيد للحكم على أن الاقتصاد يكون موازيا عندما لا تخضع الدخول لها، فحضور الدخل للضرائب أو عدم حضوره لا يصلح بمفرده كمقياس لتعريف الاقتصاد الموازي لاسيما أنه في حالة تعقب هذه الدخول السرية وإحضاها للضريبة فإنها عادة ما تخفى.

<sup>1</sup> -محمد عثمان شبير، المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي، دار النفائس للنشر و التوزيع، الطبعة السادسة، الأردن، 2007 ص.15

<sup>2</sup> -طويطي مصطفى، شرع يوسف، الملتقى الدولي الأول حول: الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل مداخلة بعنوان: صيغ التمويل الإستثماري في الاقتصاد الإسلامي وضوابطه، يومي 23-24 فيفري 2011، ص 4-11.

- المضاربة : تعني إعطاء المال من جانب لمن يعمل فيه نظير حصة من الربح المعلوم بالنسبة المقدرة كجزء شائع من هذا الربح، ومن ثم فإن عقد المضاربة يتضمن أن يكون المال من جانب والعمل من جانب آخر، ولكل من الجانبين نصيب شائع من الربح إن تحقق.
- المشاركة: فهي عقد بين طرفين أو أكثر، يكون فيه المال والعمل شراكة بين الطرفين أو الأطراف، ويكون الربح على أساس الاتفاق بنسبة شائعة ( أي نسبة مئوية )، والخسارة تكون على قدر حصص المال المقدم من كل طرف دون تقصير من أحد الطرفين.
- المراجعة: بيع السلعة بالثمن الذي تم الشراء به وزيادة ربح معلوم يتفق عليه، كأن يقول ثمن السلعة مائة وقد بعته برأس مالها وربح درهم في كل عشرة وبالتالي نستنتج ضرورة توفر ثلاثة عناصر أساسية حتى تكون المراجعة صحيحة.
- دخول السلعة في ملك البائع مراجعة حتى يمكن بيعها للمشتري مراجعة وحتى لا تدخل في إطار بيع الإنسان ما ليس عنده ممنوع شرعا
- ذكر الثمن الأصلي للسلعة.
- زيادة ربح معلوم متفق عليه.
- السلم: وهو عملية بيع سلعة يتعهد فيها البائع بتوريد بعض السلع المعنية للمشتري في تاريخ مستقبلي مقابل مبلغ محدد مقدما و يدفع بالكامل في الحال و هنا يتم دفع المبلغ نقدا و لكن يتم تأجيل توريد السلعة المشتراة إلى أجل مسمى .
- الإجارة: يقصد بالإيجار تقديم شخص يسمى مؤجر منفعة معينة لشخص آخر يسمى المستأجر مقابل تعويض على هذه المنفعة ويسمى الأجر.
- القرض الحسن: هو عقد بين طرفين أحد هما المقرض والثاني المقترض، يتم بمقتضاه دفع مال مملوك للمقرض إلى المقترض على أن يقوم هذا الأخير (المقترض) برده أو رد مثله إلى المقرض في الزمان والمكان المتفق عليهما.

## المبحث الثاني : سوق الصرف الموازية وأسباب انتشارها

ان السوق الموازية سواء تعلقت بالعملات الصعبة او السلع والمنتجات. تاخذ شكل سوق غير مهيكلة<sup>1</sup>، حيث يتم فيها ويوميا عروض وطلبات خاصة على العملات الصعبة مع تصميم سعر الصرف الموازي وذلك نظرا لاسباب عديدة ومتعددة سواء عرفت الدولة نظاما صارما للرقابة على صرفها او نظاما متحررا لذلك.

المطلب الاول : طبيعة سوق الصرف الموازية

هي سوق يتم بداخلها تبادل العملات الصعبة من بيع وشراء بعيدا عن رقابة السلطات المالية الحكومية المختصة، وذلك عند عدم قدرة بنك المركزي على تلبية طلبات جميع المقيمين على العملات الصعبة، اذ وكلما كان عرض العملات الصعبة غير كاف كلما تبعته ارتفاع حجم هذه السوق، ويختلف بداخلها طبعاً سعر الصرف الرسمي عن نظيره الموازي<sup>2</sup>.

ان السوق الموازية للصرف اصبحت واقعا معيشا، كون انه لم يعد بمقدور السلطات النقدية التكيف مع الانماط الجديدة للتسيير النقدي والمالي، اضافة الى الثغرات القانونية الموجودة في مختلف التشريعات الخاصة بها، كسياسة الاستيراد بدون دفع التي انتهجت في السابق، والاجراءات المتخذة بغية تشجيع المواطنين على فتح وسير الحسابات بالعملة الصعبة القابلة للتحويل دون اي تبرير لمصدر تلك الاموال، والغاء الاجراءات التنظيمية المتعلقة بحسابات المصدرين بالدينار القابل للتحويل، وهو ما يشجع طبعاً على ازدواجية سوق الصرف وليس احاديته.

ونلاحظ ان آلاف الاسواق الموازية موجودة حاليا في معظم دول العالم، سواء كانت من تلك المشددة لنظام رقابتها على الصرف او تلك التي تتبع نظام تحرير الصرف<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - عزي لخضر، السوق الموازية وتدهور الدينار، مذكرة التخرج ماجستير في التسيير، جامعة الجزائر، 1993، ص150.

<sup>2</sup> - عبد الباقي يوسف، دور سعر الصرف في تعديل ميزان المدفوعات للدول النامية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001، ص79.

<sup>3</sup> - Koucou Djah, les taux de change du marché parallèle, thèse pour obtenir le doctorat en science économique, Université de Paris 1, Panthéon. Sorbonne. 1994, pp6-7.

المطلب الثاني : أسباب بروز سوق الصرف الموازية

صحيح أن شدة وصرامة قواعد الرقابة على الصرف تعد سببا في ظهور السوق الموازية، لكنه لا يمكننا القول أنها السبب الأساسي والرئيسي، لان هناك أسباب أخرى أكثر من الرقابة نفسها:

- **الطلب على العملات الصعبة في السوق الموازية :**

بالإضافة إلى أنها مطلوبة لتمويل الواردات القانونية وتمويل الإستثمارات (الديون الخارجية) وتسديد خدمة الدين

فإن العملات الصعبة مطلوبة لغايات أخرى لها طابع غير قانوني أمام نظام الرقابة على الصرف.

1- لتمويل الواردات غير القانونية.

2- لتمويل المدفوعات غير المنظورة.

3- توظيف رؤوس الأموال في الخارج.

- **عرض العملات الصعبة في السوق الموازية:**

عادة ما يكون عرض العملات الصعبة متأتيا عن عادات التصدير أو الاقتراض كما يمكن إيجاد منافذ أخرى للعرض.

1- الصادرات المهربة.

2- بيع العملات الصعبة من طرف (المهاجرين، الدبلوماسيين، والسياح).

3- الإفراط في الفاتورة بالنسبة للواردات.

4- انخفاض في مبلغ فاتورة التصدير المصرح به.

إضافة إلى:

- **البيروقراطية:**

أثبتت الحياة اليومية وجود و بروز هذه البيروقراطية، إذ تبقى عملية تسيير الأرصدة بالعمل الصعبة رهينة ما يسمى بالبيروقراطية مع استمرارية تعاملات البنوك مماثلة ومشابهة لسنوات التسيير الاشتراكي، على حد قول البروفسور زوايمية رشيد في إحدى محاضراته على انه "الابد من تغيير الذهنيان حتى نتأقلم مع النظام الحالي." فلا يعقل أن يكون النظام ليبراليا والذهنية اشتراكية.

كما انه على الرغم مما يتداول عن الاصلاح البنكي، الا ان المؤسسات المالية لم تغير من معاملاتها شيئا، حيث لا يزال المواطن يعاني الى يومنا هذا من شبح البيروقراطية.

كما ان فتح الحسابات بالعمل الصعبة لا يزال يخضع لمنطقة الوساطة على الرغم من إن بنك المركزي يشجع دائما على فتح مثل هذه الحسابات لتوفير وامتصاص جزء من العملة المتداولة خارج البنوك، ويرجع أصحاب

بعض البنوك أسباب تخوفهم من فتح مثل هذه الحسابات الى نقص الإمكانيات المادية والبشرية، وتخوفهم من المغامرة في فتحها لأشخاص غير مقيمين في الحدود الجغرافية لوكالة البنك، الامر الذي يجبر الزبون على احضار شهادة الاقامة معه حتى يقبل طلبه بفتح الحساب.

#### ● عدم قدرة السوق الوطنية على اشباع جميع الحاجيات المحلية :

عادة ما يكثر الطلب على العملات الصعبة داخل السوق الموازية لاجل تمويل الواردات غير القانونية بسبب عدم قدرة السوق الوطنية على اشباع جميع حاجيات المحلية، الامر الذي يسمح للأشخاص بالحصول على العملة الصعبة لاجل اقتناء جميع المنتجات من الخارج وغير المتوفرة في الداخل، بهدف اعادة بيعها بسعر يسمح لهم بتحقيق نسبة من الارباح تعادل الفرق بين السعر الرسمي ونظيره الموازي<sup>1</sup>، او لاجل توظيف رؤوس الاموال في الخارج، لاسيما عندما تفتقر الدولة الى الامن والاستقرار السياسي والاقتصادي، او لاجل القيام بسفر الى الخارج سواء للدراسة او السياحة او العلاج... الخ.

يمكننا القول بان سوق الصرف الموازية شبه خفية، ولو انها تلي في بعض الاحيان طلبات المواطنين الذين لهم احتياجات سريعة، لكنها تشكل عيبا وعبئا ثقيلا على الاقتصاد الوطني، اذ تستغل بنسبة 40% تقريبا من الإمكانيات المالية للاقتصاد الوطني خارج نطاق البنوك و المؤسسات المالية، وما يعادل نسبة 2 مليار دولار تصرف سنويا في السوق الموازي للصرف.

تبقى هذه الظاهرة مقبولة مؤقتا في ظل اصلاح البنوك، فهي لم تدخل في التجارة الخطيرة وستزول بوصول البنوك و المؤسسات المالية الى مستوى جيد في الادارة و سيسمح الامر بتهيئة المحيط الملائم لفتح مكاتب الصرف و تعميمها على مستوى الوطني كما هو معمول به في معظم دول العالم والتي يبقى ايضا مسالة فتحها مرهونة بتهيئة الظروف القانونية لها.

<sup>1</sup> -Benbahmed R, **taux de change et déperdition du système productif en algérie**, le Monde en développement, N° :36,1981.

### المطلب الثالث : بعض الحقائق عن انتشار ظاهرة السوق الموازية للصرف

تعيش السوق الموازية للصرف فترات متقلبة، حسب قيمة العملة الوطنية اتجاه نظيراتها الاجنبية، فاحيانا تكون هذه السوق في احسن احوالها، و احيانا اخرى تكون في اسوا احوالها، سنشرح في عرض بعض الحقائق عن هذه السوق في حالة انخفاض اسعار العملات الصعبة، ثم في حالة ارتفاعها.

#### ● في حالة انخفاض اسعار العملات الصعبة

كلما انخفض سعر الدولار الامريكي او اليورو الاوربي امام الدينار الجزائري وهما العملتان الاساسيتان اللتان تتعامل بهما الدولة الجزائرية كلما ادى ذلك الى حركة غير عادية داخل السوق الموازية، لاسيما سوق بورسعيد التي تعد المؤشر الرئيسي لبورصة العملة الموازية في مختلف مناطق البلاد. فمثلا انخفضت قيمة اليورو سنة 2005 الى 94.5 دج مقابل 96 دج في البنوك التجارية، وذلك بسبب قرار رئيس الجمهورية لسنة 2005 القاضي بمنع استيراد بعض المواد المستعملة من فرنسا، بالاضافة الى ما ورد في القانون المالية التكميلي لسنة 2005 برفع راسمال شركات الاستيراد الى 20 مليون دج، الامر الذي نتج عنه تطهير لقطاع الاستيراد من الطفيليين، و دفع شركات السوق الموازية لقبول تكبدها لخسائر جزئية عند تحويل السيولة العالية التي تراقبها هذه الشركات في مقابل عدم اكتشاف وانفضاح امرها وعدم اجبارها على التعامل الشفاف في اطار القنوات الرسمية.

أكد المنسق العام لجمعية البنوك والمؤسسات المالية السيد عبد الرحمان بن خالفة الى ان تراجع سعر صرف اليورو وحتى الدولار في السوق الموازية امام الدينار الجزائري ظاهرة معروفة، وتستمر بسبب التراجع القياسي من طرف المستوردين في الاقبال على العملة، وان قيمة العملة المتداولة داخل هذه السوق ستتواصل في الانخفاض كلما تراجع الطلب الذي يعد السبب الرئيسي لارتفاع قيمة الدينار، وليس قاعدة العرض والطلب المعروفة.

كما أكد نفس المسؤول ان هذا الامر صحي جدا، لان الدينار الجزائري ولاول مرة اصبح قيمة واحدة في السوق الموازية كما في البنوك، باعتبار ان المستثمرين المحليين وحتى الاجانب ياخذون دائما بسعر العملة في السوق الموازية كمرجع اساسي لكل القراءات والتحليل بشأن السوق الجزائرية، باعتبار ان قيمة السوق الموازية قيمة حرة، بل اكثر من ذلك، ازدادت ثقة المستثمرين في العملة الوطنية، بعد ان اصبحت قيمة الدينار في هذه السوق تساوي او تقل احيانا عن السعر الرسمي داخل البنوك، الامر الذي سيمنح المصدقية للعملة الوطنية، لان المتعامل الاقتصادي ينظر دائما لقيمة العملة على اساس سعر صرفها الحر<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> -El Kadi ihsane ,Cotation du jour à arrière boutique street, El watan économique, du 11 au 17 avril 2005.

اصبح سعر العملة يتحدد بناء على قاعدة العرض والطلب بين البنوك وليس بناء على سعر يتم تحديده اداريا، الامر الذي كان يتيح وجود سوق موازية تدعمها قوة طلب غالبا ما كان البنك المركزي غير قادر على تلبية في الماضي.

وما يمكن ملاحظته في مثل هذه الاسواق انه قد ترتفع قيمة العملة الصعبة في هذا الاسبوع وتنخفض مباشرة الاسبوع المقبل او العكس، وكلما ارتفعت قيمة العملة الصعبة كلما قل عدد البائعين عند عرض العملة في السوق وانسحابهم، لكن ليس بصورة نهائية وانما مؤقتة لانتظار ما ستسفر عنه تطورات السوق ولانقاص العرض لدفع سعر اليورو للارتفاع.

#### ● في حالة ارتفاع اسعار العملات الصعبة

شهد صيف جويلية 2007 ارتفاعا مفاجئا في سعر اليورو داخل السوق الموازية، الامر الذي جعل من الظاهرة سابقة في هذه السوق، اذ بلغت قيمة 100 يورو ما يساوي 10150 دج، في حين ان شراء تجارة السوق السوداء لهذه القيمة من العملة يدعو الى دفع 10100 دج.

ارجع اصحابها سبب ارتفاع اسعار العملات الى تدني او انخفاض عرضها امام التزايد المستمر في الطلب عليها من طرف الجزائريين، بحجة تراجع عدد الوافدين بين الجزائر 1 والخارج، والحملة التي بادر بها رجال الامن في الاشهر الماضية من نفس السنة والتي تم على اثرها حجز كميات معتبرة من العملة الصعبة، وبالتالي ضرورة توخي الحيطه والحذر من طرف تجارة السوق من مثل هذه المداهمات، الامر الذي ادى الى تراجع عرض كمية معتبرة من العملات الصعبة وبالتالي ارتفاع قيمتها.

إلا ان بعض الخبراء الماليين، اكدوا بان موضوع ارتفاع اسعار العملات الصعبة خاصة اليورو، لم يعن الجزائر وحدها، بل مست جميع الاسواق المالية الدولية، وان جميع التأثيرات الدولية تمس الجزائر بنسبة 80%، لاسيما عندما ترتفع قيمة اليورو مقابل الدولار في الساحات المالية الدولية لان هذا الامر يخدم بالدرجة الاولى الدول المتقدمة المستهلكة للطاقة، ومنها الدول الاوروبية، وطالما ان اسعار المحروقات تفوتر بالدولار المتدني قيمته، فيؤدي ذلك الى تقلص نفقات هذه الدول على حساب الدول المنتجة كالجزائر.

الجدول رقم(II-1): تطور سعر الصرف غير الرسمي وسعر صرف الرسمي للفترة (1970-2009)

الوحدة : الفرنك الفرنسي والدينار الجزائري (1970-2000)

الأورو والدينار الجزائري (2001-2009).

السنة	1970	1974	1977	1980	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	
سعر الصرف الرسمي	1.0	1.1	1.3	0.62	0.61	0.71	0.80	1.2	1.5	1.8	3.75	4.36	
سعر الصرف غير الرسمي	1.0	1.4	1.5	2.0	3.0	4.0	4.0	5.0	6.0	6.8	7.0	9.5	
السنة	1993	1994	1995	1996	2000	2001	2002	2004	2005	2006	2007	2008	2009
سعر الصرف الرسمي	4.20	10.5	11.0	11.05	11.0	72.25	78	86	96	93.60	99.70	107	101
سعر الصرف غير الرسمي	10.0	12.5	13	14.2	12	85	96	120	94.5	100	105	120	125

Source: - Ahmed.H: Essai sur l'économie parallèle,Ed ENAG,1991.

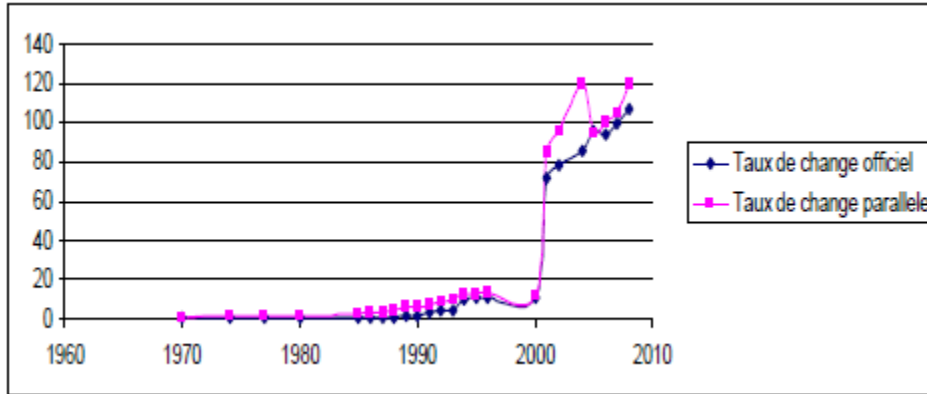
- Said.C : Le dinar volatil sur le marché noir, la monnaie déprécie face a l' euro,Jeune Afrique,2002.

- Hakim.C: Algérie, L' euro remonte, Quotidien d'Oran, 2006.

- l'euro franchit les 100 dinars sur le marché parallèle en Algérie, Morjene, Liberté, 2007.

- Le dinar est en chute libre : Flambée de la monnaie unique sur le marché parallèle, Banque site web,

الشكل رقم(II-1): تطور سعر الصرف غير الرسمي و سعر الصرف الرسمي (1970-2009)



المصدر : من إعداد الطالب باستخدام الجدول رقم(II-1).

## المبحث الثالث : المالية الموازية

المالية الموازية تعتبر مفهوما وظاهرة قديمة في اقتصاديات العالم خاصة اقتصاديات العالم النامي، إلا أنها لم تأخذ حقيقتها من الدراسة، وما زال الكثير يخلط ما بين الاقتصاد الموازي والمالية الموازية علما أن الاقتصاد الموازي يشمل إلى جانب الأنشطة التجارية والإنتاجية الموازية، المعاملات المالية الموازية والتي تنتمي إليها المالية الموازية .

المطلب الاول : مفهوم المالية الموازية

تعرف على أنها "مختلف عمليات الاقتراض والاقتراض في المؤسسات المالية الموازية والتي تلي حاجات التمويل لدى الافراد والمتعاملين الاقتصاديين"<sup>1</sup>.

المطلب الثاني : أسباب ظهورها

يعتبر الاقتصاد الموازي البيئة الخصبة لظهور وتنامي هذا النوع من المعاملات، أي هناك علاقة طردية بين حجمهما، وبالتالي نفس أسباب الظهور والنمو وخصوصا الإدارية منها "الضريبة"، لأن الفائدة المتأتية عن المالية الموازية تدر دخلا صافيا دون احتساب الضرائب والرسوم على صاحبها "المقرض"، ودون المرور بالعراقيل والمشاكل الإدارية من طرف البنوك، أو حتى عدم وجود ضمانات مادية كافية للحصول على هذا النوع من القروض بشكل تقليدي، ويمكن لطالب القرض "المقترض" إنفاقه لأغراض غير مشروعة، كما قد تدفعه حاجة التمويل إلى اللجوء للاقتراض من هيئات غير منظمة، حتى ولو كانت ذات طابع إسلامي.

<sup>1</sup> - دكتور رمضان محمد، أستاذ قوار الحبيب سعيد، المتغيرات القيادية للمعاملات المالية الموازية في الجزائر، مجلة المالية و الأسواق، سبتمبر 2014، العدد:01، ص.102.

المطلب الثالث : أهم متغيرات المالية الموازية

إن المعاملات المالية الموازية من بيع وشراء العملة في السوق الموازي "سوق الصرف الموازي"، اقراض واقتراض من هيئات غير بنكية وغير منظمة "المالية الموازية"، المعاملات وفق مبادئ الربحية، المشاركة، المضاربة دون وجود بنوك إسلامية تحتوي هذه الأنماط "التمويل الموازي" إضافة إلى سوق الصرف الموازي الذي تطرقنا إليه سابقا، هناك متغيرين<sup>1</sup>:

● **متغير معدل الفائدة الموازي**

هذا المتغير الذي يظهر ويتجسد حقيقة مع عملية الاقراض والاقتراض، وان كان الامر لا يعاين بوضوح لانه يكون في سوق غير رسمي، فهذا النوع من التعاقد على التمويل يكثر في نطاق المالية المصغرة la microfinance غير رسمي. اي بمعنى انه ليس كل عمليات المالية المصغرة هي عمليات غير رسمية وموازية ولكن تكثر ظاهرة المالية الموازية la finance informel في جوانبها واحجامها الصغيرة والمتناهية الصغر.

فكل قرض بين افراد العائلة الواحدة او بين الاصدقاء او الشركاء يدر دخلا ثابتا على الطرف المقرض انما هو شكل من اشكال القروض غير مصرح بها وغير رسمية، ربما يطلب هذا النوع من القروض لغرض غير مشروع او ربما لكثرة العراقيل الادارية من طرف البنوك الرسمية او حتى عدم وجود ضمانات مادية كافية للحصول على هذا النوع من القروض بشكل تقليدي من البنوك. وغالبا ما يكون هذا النوع من القروض كقروض شخصية اي بضمانات شخصية داخل هذه الاسواق غير منظمة.

● **متغير التمويل الموازي**

ان التمويل الموازي "هو تلبية حاجات الاعوان ذو الاحتياج للتمويل عن طريق هيئات غير منظمة". وان هذا النوع من التمويل الموازي قد يكون كالنوع السابق الذكر على شكل قروض وقد يكون على شكل وساطة مالية موازية.

قد يلجأ الافراد او حتى الاعوان الاقتصاديين الى اسواق غير منظمة لطلب اشكال مختلفة من التمويل التقليدي او حتى بعض انواع التمويل الاسلامي لغياب البنوك الاسلامية التي يفترض ان تقدم هذا النوع من التمويل او الخدمة المالية. فهناك الكثير من الاصدقاء او العائلات الذين يشتركون في حصص مالية على شكل اسهم فيما بينهم للقيام بتجارة موازية، يشتركون في ارباحها على حسب حصصهم او أسهمهم. كما أن الإعتبار الديني الذي لم يلبى من طرف البنوك الإسلامية في بعض الأقطار الاقتصادية، جعل من طالبي هذه الخدمة يلجؤون فيما بينهم إلى أنماط التمويل الإسلامي بشكل موازي.

<sup>1</sup> - مرجع السابق، ص.ص. 103-104.

## خلاصة :

إن المعاملات المالية الموازية من بيع وشراء عملة في السوق الموازية واقراض واقتراض من هيئات غير بنكية وغير منظمة، المعاملات وفق أنماط التمويل الإسلامي، المساهمة على شكل حصص أسهم في شركات تجارية وخدمية وإنتاجية غير مصرح بها.

كل هذه المعاملات التي يفترض أن تكون في أسواق نقدية ومالية رسمية، أصبحت تمارس خارج الدوائر الرسمية وبعيدا عن أي نوع من أنواع الرقابة المفترضة على هذه الأسواق.

# الفصل الثالث

## تمهيد :

إن العرض السابق للمعاملات المالية الموازية، بين بوضوح حقل هذه المعاملات و الذي يتمثل ببساطة في الأسواق الموازية والتي تفوت على اقتصاديات الدول فرصا كبيرة في مجال الضريبة والتشغيل، وما ينجر عنه من اختلالات من الناحية التنظيمية والمالية، لقد تمكنت ظواهر الاقتصاد الموازي في أكثر من ثلث حجم الاقتصاد الجزائري، وزادت معه المعاملات المالية الموازية في سوق الصرف واثمات التمويل واصبحت تنتظم أكثر من ذي قبل. ولمعرفة واقع المعاملات المالية الموازية بالجزائر لا بد من عرض التقديرات التي تكشف عن حجم، حدة واتجاه تنامي هذه الظاهرة.

## المبحث الاول : الاقتصاد الموازي في الجزائر

إن مختلف الأزمات التي مرت بها الجزائر كان لها أثرا سلبيا كبيرا سواء على الناحية الاقتصادية أو على الناحية الاجتماعية، مما ساعد على تنامي الاقتصاد الموازي الذي جاء لتلبية احتياجات الأفراد خاصة البطالين منهم.

## المطلب الاول : حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر

تشير البيانات إلى أن القطاع غير الرسمي في الجزائر يستوعب عددًا كبيرًا من القوى العاملة<sup>1</sup> أفادت حصيلة لوزارة التجارة، أن إجمالي سوق الموازية التي تم إحصاؤها عبر التراب الوطني 1.368 سوق موازي في 25 مارس 2012<sup>1</sup> للظروف والأسباب التي سبقت الإشارة إليها، وذلك ما تؤكدته دراسة لـ "منتدى رؤساء المؤسسات الجزائرية" تقدر عوائد القطاع غير الرسمي في الجزائر بـ 8.5 مليار دولار، وتشكل 17% من عوائد الأسر الجزائرية المنتجة، وما يعادل 13% من الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات.

كشفت دراسة أجريت في الثلث الثالث من سنة 2007، أن عدد العاملين في القطاع غير الرسمي في الجزائر بلغ 3 ملايين شخص من إجمالي 8.25 مليون شخص، بنسبة 35% من القوة العاملة في الجزائر.

أما دراسة "الرؤية الاقتصادية الجزائرية" فتأكد أن تراجع إجراءات حماية السوق الجزائرية، سمح بنمو واردات السلع في الفترة بين 2001 و 2008 أدى إلى تراجع الرسوم الجمركية من 16.4% إلى 8.8% خلال الفترة نفسها، والتي عرفت أيضا القيمة الإدارية والحقوق الإضافية المؤقتة منذ 2001. مضيفة أن التوجهات الحالية لانفتاح الاقتصاد الجزائري سلبية جدا، بناء على تحليل حزمة من العناصر الرئيسة تضم التبادلات السلعية، وتبادل الخدمات مع بقية العالم، إلى جانب ضعف نتائج برامج إعادة تأهيل المؤسسات.

وتسبب ارتفاع إجمالي الواردات بين 2001 و 2008، في الخسار حصة الشركات المحلية في السوق، وعرف القطاع الصناعي المحلي أكبر الخسار، مسجلا نسبة نمو سلبية قدرت بـ 2.2%، نتيجة المنافسة غير القانونية، وعدم تنافسية القطاع الصناعي، وهو ما فتح الباب للقطاع غير الرسمي ليغطي الطلب المتنامي على المنتجات الصناعية التي تراجعت أسعارها في السوق غير الرسمية، مستفيدة من رداءة نوعيتها وإلغاء الرسوم الجمركية، وهي الممارسات التي امتدت خلال السنوات الماضية لتشمل القطاع التجاري الموسوم بمظاهر غياب "الفوترة" وبالتالي تبخر ضريبة القيمة المضافة والضمان وخدمة ما بعد البيع و "التصريح الجبائي".

<sup>1</sup> - <http://www.echoroukonline.com/ara/articles/240089.html> Consulté le:5/25/2015.12:30.

وأكدت الدراسة الصادرة في بداية جوان 2009 ، أن واردات الجزائر من الصين والهند والبرازيل ومصر وتركيا وماليزيا وإندونيسيا، سجلت نسب نمو هائلة، كون هذه الدول تصعب فيها عملية مراقبة نوعية المنتجات الصناعية، وهي عادة دول معروفة بالتقليد، ورغم تفكيك التعريفات الجمركية على السلع المقبلية من بلدان الاتحاد الأوروبي بموجب اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي الذي دخل حيز التنفيذ في 01 سبتمبر 2005 ، إلا أن السلع الآتية من بلدان آسيا واصلت ارتفاعها بين 2000 و 2008.

وإلى جانب تفاقم ظاهرة استيراد المنتجات المقلدة، ارتفعت حدة ظاهرة تزوير فواتير المواد المقلدة المستوردة، والتي شملت تقريبا جميع المنتجات، ومنها: النسيج والجلود وقطع الغيار، والمنتجات الإلكترونية والكهرومنزلية والخردوات، والعمود، والصناعات الغذائية، والأدوية، والسجائر.

ويعود السبب الرئيس في تسويق هذه المواد المقلدة المجهولة المنشأ في غالب الأحيان، إلى غياب أو ضعف أساليب الرقابة على مستويات عدة من وزارة التجارة المختصة قانونا بمراقبة العمليات التجارية على مستوى مختلف مراحلها، إلى وزارة الصحة والسكان التي لم تعد قادرة على لعب دورها الصحي في حماية الصحة العامة، وصولاً إلى وزارة العمل والحماية الاجتماعية المطلوب منها مراقبة سوق العمل وحماية العمال ضد التجاوزات الحاصلة في مجال الحماية الاجتماعية، إضافة إلى كل هذا خسارة الخزينة العامة لدخول هائلة؛ بسبب التهرب الضريبي.

وكشفت الدراسة أيضا أن نمو واردات الجزائر من مختلف الخدمات فاق نسبة نمو واردات السلع، وأكدت أن واردات الخدمات غير "المفوترة" بلغت قيمتها الإجمالية 20% من إجمالي واردات السلع والخدمات، مسجلة نموا سنويا لا يقل عن 11% بين سنوات 2000 و 2007 .

وإذا أخذنا بالاعتبار تأثير السعر فإن نسبة النمو السنوية تقدر ب 19% وهي نسبة أعلى بكثير من نسبة نمو القيمة المضافة لجميع قطاعات النشاطات، ومنها البناء والأشغال العمومية التي لم تتجاوز 6% خلال الفترة المذكورة التي سجلت عجزا صافيا في مجال تصدير الخدمات، وهو العجز المتزايد منذ منتصف التسعينيات، ويعود العجز نفسه في الجزء الأكبر منه إلى الانفتاح غير المراقب لاستيراد السلع والخدمات لمصلحة القطاع الخاص المحلي والأجنبي، الذي يستفيد آليا من المعاملة نفسها الممنوحة للمتعاملين الجزائريين بمجرد دخول السلعة إلى السوق الجزائرية، وهذا في سياق التنازلات التي قبلتها الجزائر تحضيرا لدخولها إلى المنظمة العالمية للتجارة، رغم عدم تمتعها بالمزايا نفسها في تعاملاتها مع الاتحاد الأوروبي بعد توقيع اتفاق الشراكة.

وأكدت الدراسة وجود انحرافات كبيرة بسبب الانفتاح الفوضوي، وعدم وجود آليات الرقابة الكافية لمتابعة ودراسة الانعكاسات الحقيقية لخروج الدولة من بعض القطاعات الحساسة، خصوصا الصحة والتكوين والاستشارة، و توافر المناخ المساعد لتكوين شبكات "مافياوية" حقيقية، و بروز ممارسات غير أخلاقية مثل التلاعب بالفواتير من طرف الشركات في دول المنشأ والتهرب والغش الضريبي والجبائي.

بلغ عدد العمال غير المصرح بهم لدى مصالح الضمان الاجتماعي في الجزائر 35% يشتغلون في القطاع غير الزراعي، فضلا عن 15% من عمال القطاع الرسمي، وهي نسبة مرتفعة جدا حتى بالنسبة إلى القطاعات الرسمية.

وتبين الدراسة أن 34 % من عمال القطاع غير الرسمي يشتغلون في مجال البناء، و20% في مختلف النشاطات المرتبطة بقطاع التجارة، و 6% في قطاع النقل، مقابل 17% بالنسبة إلى المهن المرتبطة بقطاعات النسيج والميكانيك والحلاقة والسياحة والخبازين والجزارين.

تخسر الخزينة العمومية ما يعادل 7% من عوائد الضريبة على الدخل، فيما خسر الضمان الاجتماعي 20%، وهو ما يعادل 585 مليون دولار بالنسبة إلى عوائد الضريبة على الدخل، و7.1 مليار دولار بالنسبة إلى دخول صندوق الضمان الاجتماعي، وهو المبلغ الذي يكفي لسد العجز السنوي لمنظومة الضمان الاجتماعي. وتقدر الخسائر الجبائية، وخصوصا ضريبة القيمة المضافة ب 300 مليون دولار<sup>1</sup>.

وتعددت الانعكاسات السلبية لاتساع القطاع غير الرسمي على الاقتصاد الجزائري الجوانب المادية، إلى مظاهر نفسية خطيرة جدا، حيث أصبح المجتمع الجزائري بمكوناته ينظر إلى السوق غير الرسمية على أنها شيء طبيعي.

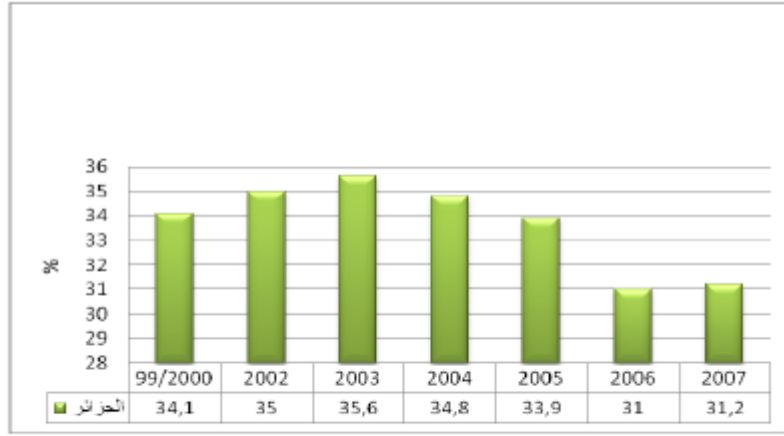
### الجدول رقم (III-1): إجمالي سعر الضريبة مستحقة الدفع على مؤسسة الاعمال ( % من الارباح)

سنوات التقرير	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الجزائر			76.9	76.9	74.2	74.2	72.0	72.0
مصر			54.3	46.4	45.1	44.0	43.0	42.6
النيلي			25.7	25.6	25.5	25.6	25.3	25.0
و.م.أ			46.0	47.6	46.2	46.6	46.3	46.8
حجم الاقتصاد الموازي								
الجزائر	34.8	33.9	31.0	31.2				
مصر	36.3	35.4	34.1	33.1				
النيلي	20.3	19.4	18.7	18.5				
و.م.أ	8.2	7.9	8.4	8.4				

المصدر: حمودة رشيدة، استراتيجيات ادارة الاقتصاد الغير الرسمي في ظل التخطيط للتنمية المستدامة السنة الجامعية (2011-2012)

<sup>1</sup> - منتدى رؤساء المؤسسات الجزائرية، الجزائر العاصمة، 2008.

الشكل رقم(III-1): تطور حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر كنسبة من الناتج الاجمالي حسب طريقة ديميك (2010-2000)



المصدر: حمودة رشيدة، استراتيجيات ادارة الاقتصاد الغير الرسمي في ظل التخطيط للتنمية المستدامة السنة الجامعية (2011-2012)

المطلب الثاني : الحسابات الاقتصادية الجزائرية لتقييم الاقتصاد الموازي

يقسم نظام الحسابات الوطنية للأمم المتحدة 1970 الأنشطة الاقتصادية إلى تسعة أنشطة، وعند تطبيق النظام المذكور في الحسابات الوطنية الجزائرية تم إدخال بعض التعديلات على الأنشطة المذكورة ليصبح عددها 12 نشاطا رئيسا وهي<sup>1</sup>:

الزراعة والغابات وصيد الأسماك، 2- التعدين، الصناعات التحويلية، 4- التشييد، 5- تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق، والمهاجر الأخر، 6- المال والتأمين والعقارات (ما عدا المساكن) وخدمات الأعمال، 7 - النقل والتخزين والمواصلات، 8- ملكية المساكن، 9 - الخدمات العامة (ماعدات التعليم والصحة)، 10 - الخدمات التعليمية، 11 - الخدمات الصحية، 12 - الخدمات الأخرى.

وبتطبيق نظام الحسابات الوطنية للأمم المتحدة المنقح 1993 وإعداد تقديرات الحسابات الوطنية الجزائرية للفترة 2010-2001 ، طبقا لهذا النظام أصبح عدد الأنشطة الاقتصادية 12 نشاطا رئيسيا وفق التنقيح الثالث من التصنيف الدولي الموحد لجميع الأنشطة وذلك إلى جانب 49 نشاطا فرعيا. ويتم إعداد الحسابات الوطنية الجزائرية وتقدير متغيراتها من إنتاج وناتج واستثمار وادخار وغيرها، من خلال ما يتم الحصول عليه من ميزانيات وحسابات ختامية وبيانات من مختلف القطاعات والمؤسسات والهيئات والشركات وغيرها من أطراف النشاط الاقتصادي.

<sup>1</sup> - علي بودلال، "القطاع غير الرسمي في سوق العمل الجزائري دراسة تحليلية تقييمية للفترة 2010-2000". بحوث اقتصادية عربية، العدد 65، شتاء 2014، ص11.

وتجدر الإشارة إلى أن الحسابات الوطنية الجزائرية تعاني مشكلة شمول بيانات القطاع الخاص والتي تدخل في تقدير الإنتاج والناتج على المستوى القطاعي، إلى جانب صعوبة تقدير الاستثمار الخاص والاستهلاك الخاص. وبالرغم من المحاولات المتكررة التي تمت لتقدير الإنتاج والناتج وكذلك الاستثمار للقطاع الخاص ونشر تقديراتها في بعض نشرات الحسابات الوطنية، فإنها تقديرات تتصف بعدم الدقة والشمولية لنشاط القطاع المذكور بسبب صعوبة الحصول على الحسابات الختامية والبيانات الضرورية لهذا النشاط. إن مشكلة البيانات ودوريتها هي السبب الرئيسي في تقدير الحسابات الوطنية بشكل عام وبيانات القطاع الخاص بشكل خاص ، وبالتالي مساهمة الأنشطة التي تنضوي تحت مظلة الاقتصاد غير الملاحظ في الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك مساهمتها في سوق العمل الجزائري، وبخاصة ما يتعلق بالقطاع غير الرسمي.

الجدول رقم (III-2): أهمية مختلف القطاعات وأنواع الاقتصاد الموازي

المجموع	القطاع العائلي			المؤسسات الخاصة			المؤسسات العمومية			القيمة المضافة %	القيمة المضافة
	طريقة التقييم	نوع	القيمة المضافة	طريقة التقييم	نوع	القيمة المضافة	طريقة التقييم	نوع	القيمة المضافة		
100	ت.ع.م	3,2	99,6	//	لاشيئ	0,0	م - م	لاشيئ	0,4	الفلاحة والصيد	
//	//		0,0	//	//	0,0	//	//	100	الطاقة والمياه	
//	//	//	0,0	م - م	//	4,3	//	//	95,7	المحروقات	
//	//	//	0,0	م - م	//	0,0	//	//	100	خدمات اشغال البناء	
//	م - م	1,2	1,1	م - م	//	5,1	//	//	93,9	مناجم ومحاجر	
//	م - م	2	6,2	م - م	2	3,1	//	//	90,8	ISMMEE	
//	م - م	2	17,6	م - م	2	9,9	//	//	72,5	مواد البناء	
//	ت.ع.م	1,2,3	63,4	م - م	2	5,7	//	//	30,9	سكن، اشغال البناء	
//	م - م	2	4,5	م - م	2	14,4	//	//	81,1	كيمياء، مطاط	
//	م - م	1,2,3	48,9	م - م	2	4,6	//	//	46,6	الصناعات	
//	م - م	1,2,3	49,3	م - م	2	15,4	//	//	35,2	غزل، نسج	
//	م - م	2	37,5	م - م	2	38,5	//	//	24,0	جلود	
//	م - م	2	34,1	م - م	2	8,6	//	//	57,3	خشب ظلين بورق	
//	م - م	2	72,5	م - م	2	18,5	//	//	9,0	صناعات	
										مختلفة	
//	ت.ع.م	1,2	76,1	//	2	0,0	//	//	23,9	نقل	
//	ت.ع.م	1,2,3	93,9	//	2	0,0	//	//	6,1	تجارة	
//	ت.ع.م	2,3	89,9	//	2	0,0	//	//	10,1	مطاعم سقاهي، فنادق	
//	ت.ع.م	2	70,2	//	2	0,0	//	//	29,8	خدمات للمؤسسات	
//	ت.ع.م	2,3	98,1	//	2	0,0	//	//	1,1	خدمات للعائلات	
//	//	//	44,1	م - م	//	2,8	//	//	53,1	المجموع الوطني	
//	//	//	76,1	م - م	//	1,70	//	//	22,2	مجموع وطني خ. المحروقات	

Source : ONS (comptes annuels), in hamid zidouni , op cit

المطلب الثالث : أمثلة عن مقاربات قياسية للاقتصاد غير الرسمي في الجزائر

قامت عدة مصالح في الجزائر بدراسات حول الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر ، محاولة إما لتقدير التشغيل غير الرسمي من جهة، أو تقدير الدخل الخفي من جهة أخرى.  
من بين أهم هذه الجهات نذكر:

● **مصالح التخطيط:**

هذه المصالح قامت بتقدير النشاط غير الرسمي عن طريق إعداد تقارير سنوية عن التشغيل.

● **الديوان الوطني للإحصائيات:**

في تقديره للتشغيل غير الرسمي، قام الديوان الوطني للإحصاء بأخذ في عين الاعتبار سوى العاملين في البيوت و مساعدي الأسر ، وقد خلص إلى مايلي:

- سنة 1992 ، بلغ التشغيل غير الرسمي 375000 :

- سنة 1996 ، بلغ التشغيل غير الرسمي 900.000 :

كما قام هذا الأخير بأخذ بعين الاعتبار معيار الضمان الاجتماعي، لمعرفة نسب غير المسجلين في الضمان الاجتماعي .

● **مكتب الدراسات الوطنية ( ECOTECNICS )**

كان الهدف من الدراسة التي قام بها هذا المكتب، هو تحديد حجم القطاع غير الرسمي وذلك استنادا إلى المعايير التالية: التصريح الجبائي، التصريح الإداري، التصريح لدى الضمان الاجتماعي.

إن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة هي:

- كان القطاع غير الرسمي يشغل ستة 1996 حوالي مليون شخص.

- انتقلت حصة التشغيل غير الرسمي بالنسبة لإجمالي التشغيل خلال الفترة الممتدة بين 1992 و 1996 من

17% إلى 22% ، أي ما يعادل ارتفاعا سنويا قدره 11% ، في حين أن النسبة المؤوية الخاصة بالتشغيل المنظم

فتقدر بـ 2%.

-أهم القطاع الذي يحتل المرتبة الأولى في التشغيل غير الرسمي هو قطاع التجارة والخدمات، ثم يليه قطاع البناء و

الأشغال العمومية، بالإضافة إلى قطاع الصناعة.

● تقدير حجم الاقتصاد الخفي في الجزائر وفق لنموذج (Vito Tanzi):

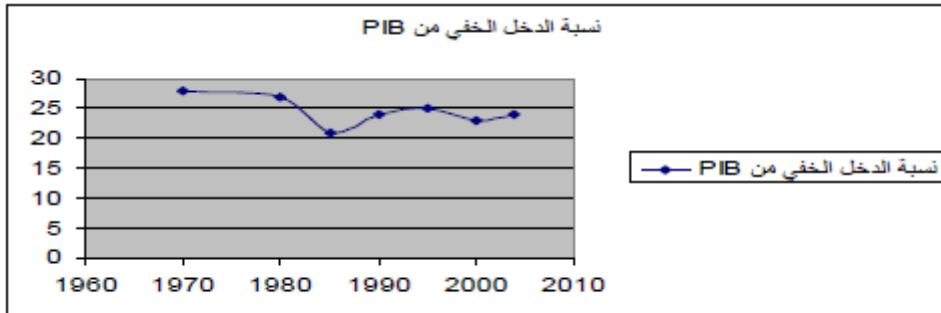
تعتمد هذه الطريقة على توافر البيانات المتعلقة بكل من العملة المتداولة و الودائع الجارية و الودائع لأجل، حيث يتم تقدير حجم الاقتصاد الخفي بدلالة الدخل غير المعلن، وذلك باستخدام نموذج (Vito Tanzi) الذي يعتمد على أسلوب التهرب الجبائي (النموذج القياسي لمعادلة الطلب على العملة).  
 لقد قام بتطبيق هذا النموذج ، الباحث بودلال علي في رسالة الدكتوراه أهم النتائج الذي حققها هذا النموذج من خلال النتائج المحققة وفق هذا النموذج ، توصل الباحث إلى مايلي:  
 1- تراوح حجم الاقتصاد الخفي خلال الفترة (1970-2004) بين 55833.673 مليون دج كحد أدنى و 862185652 مليون دج كحد أقصى.  
 2- بلغت نسبة الدخل الخفي إلى الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (1970-2004) ما بين 21% و 28%.

الجدول رقم (III-3): تقدير الدخل الخفي في الجزائر خلال الفترة: (1970-2004)

الوحدة : مليون دج

المسنوات	1970	1980	1985	1990	1995	2000	2004
الدخل الخفي	6829.009	44604.417	62192.582	132802.176	507379.396	942858.983	452225.576
نسبة الدخل الخفي من الناتج الداخلي الخام (% من PIB)	28	27	21	24	25	23	24

الشكل رقم (III-2): تقدير الدخل الخفي في الجزائر خلال الفترة: (1960-2010)

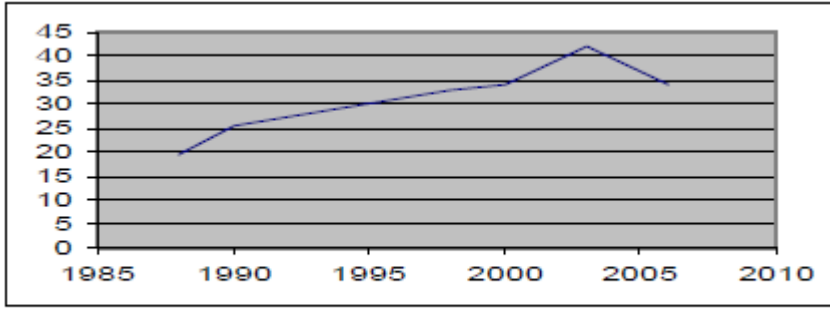


المصدر: بودلال علي الاقتصاد الغير رسمي في الجزائر ص 311

● تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي من الناتج الوطني الخام حسب دراسة البنك العالمي و برنامج الأمم المتحدة :

يمكن عرض نتائج دراسة البنك العالمي لتقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي من الناتج الوطني خلال الفترة (1985-2010).

## الشكل رقم (III-3): حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر خلال الفترة: (1985-2010)



Source: Own calculations based on world bank data, washington D.C,2002.  
World bank,2006 .

من خلال الشكل السابق، بلغت نسبة الاقتصاد غير الرسمي إلى الناتج الوطني خلال الفترة (1988-2006) كمايلي:

19.5 % سنة 1988 ، 24.5 % سنة 1990 ، 32.95 % سنة 1998 ، 34.1 % سنة 2000 ، 42 % سنة 2003 ، 34.2 % سنة 2006 .

كل النسب السابقة تدل على مدى خطورة الاقتصاد غير الرسمي ، فنسبة 42 % تعتبر جد كبيرة. أما برنامج الأمم المتحدة، فقام بدراسة نسبة التوظيف في القطاع غير الرسمي من التوظيف في القطاع غير الزراعي.

## المبحث الثاني : نظام الجزائري للرقابة على الصرف

تتجسد فقرة فكرة الرقابة عن الصرف في "كيفية التوزيع الأمثل لكمية الصرف الأجنبي الذي تحصل عليه الدولة على وجوه الطلب الممكنة".

المطلب الأول : إجراءات فتح الحساب بالعملة الصعبة

إذا كان النظام رقم 01/07 المعدل والمتمم يمنح الحق لكل شخص طبيعي أو معنوي، مقيم أو غير مقيم، بفتح حساب بالعملة الصعبة<sup>1</sup>، فإن الإجراءات الواجب إتباعها لفتح مثل هذه الحسابات تختلف باختلاف طبيعة الأشخاص:

**1- إجراءات فتح الحساب بالعملة الصعبة بالنسبة للمواطنين**

يعرف المواطن بأنه ذلك الشخص الذي تربطه بالدولة رابطة الجنسية، سواء كانت أصلية أو مكتسبة، وقد يكون مقيما أو غير مقيم كلاهما له أحكام خاصة به:

- بالنسبة للشخص المقيم: هو كل شخص طبيعي يحمل الجنسية الجزائرية ويقوم بالجزائر<sup>2</sup>.  
تم السماح للمقيم بفتح حساب بالعملة الصعبة بموجب القانون رقم 15/86 والمتضمن قانون المالية لسنة 1987، فأصبح بإمكان كل مواطن مقيم أن يحوذ رصيدا مالية بعملة أجنبية قابلة للتحويل، تسجل في حساب خاص بالعملة الصعبة القابلة للتحويل وليس بالدينار كما كان عليه سابقا<sup>3</sup>.

بالرجوع لأحكام المرسوم رقم 461/87<sup>4</sup> نجده يحدد لنا الشروط الواجب توافرها حتى يتمكن المواطن المقيم من استيراد رصيد بالعملة الأجنبية القابلة للتحويل بكل حرية وحيازتها وكذا تصديرها وكيفية فتح الحساب لذلك.

<sup>1</sup> -المادة 22 من النظام رقم 07/01، المؤرخ في 3 فيفري 2007، يتعلق بالقواعد المطبقة على المعاملات الجارية مع الخارج و الحسابات بالعملة الصعبة، الجريدة الرسمية العدد 31، الصادر بتاريخ 13 ماي 2007، المعدل والمتمم بموجب النظام رقم 06/11 المؤرخ في 11/11/2011، الجريدة الرسمية العدد 08، الصادر بتاريخ 15 فيفري 2012.

<sup>2</sup> -المادة 02 من القرار المؤرخ في مارس 1987، يتضمن تحديد شروط تسيير الحسابات بالعملة الصعبة بالنسبة للمواطنين المقيمين، الجريدة الرسمية العدد 21 الصادر بتاريخ 20 ماي 1987

<sup>3</sup> -قانون رقم 15/86 مؤرخ في ديسمبر 1986، يتضمن قانون المالية لسنة 1987، الجريدة الرسمية العدد 55، الصادر بتاريخ 30/12/1986.

<sup>4</sup> -مرسوم رقم 61/87 المؤرخ في 03 مارس 1987، يتضمن تطبيق نص المادة 139 من القانون رقم 09/85 المؤرخ في 26 ديسمبر 1985 والمتضمن قانون المالية، المعدلة بالمادة 100 من القانون رقم 05/86 المؤرخ في 29 ديسمبر 1986 والمتضمن قانون المالية لسنة 1987، الجريدة الرسمية العدد 10، الصادر بتاريخ 04 مارس 1987.

منح هذا المرسوم الحرية المطلقة للمواطن المقيم في فتح الحساب بالعملة الصعبة وكذا استيرادها، دون تحديد لقيمة المبلغ، فقط يلزم المواطن في حالة الاستيراد المادي للعملة الصعبة أن يصرح بذلك أمام مصالح الجمارك عند دخوله الإقليم الجمركي الجزائري<sup>1</sup>.

وحتى بالنسبة لعملة تصدير العملة، فبإمكان المواطن المقيم أن يصدر رصيذا محررا بالعملة الأجنبية شرط أن تكون قابلة للتحويل بكل حرية، ويملكها في حساب بالعملة الصعبة يكون مفتوحا عند إحدى مؤسسات القرض، فبإمكانه أن يسحب منه بناء على طلبه لأجل تحويل المبلغ إلى الخارج دون الحصول على أية رخصة قبلية من مصالح مراقبة الصرف. تتم عملية التصدير بإظهار ورقة الصرف المسلمة من طرف مؤسسة القرض حاملة اسم مصدر العملة الأجنبية أمام مصلحة الجمارك عند مغادرة الإقليم الجمركي الجزائري.

لكن هذه الحرية المطلقة في التصرف بالحساب بالعملة الصعبة تكون محدودة لما يتعلق الأمر باستعادة الأموال بالعملة الصعبة في إطار الالتزام بتنظيم التجارة الخارجية والصرف لما يتعلق الأمر بتصدير السلع والخدمات التي يلزم فيها القانون استعادة صادراتها إلى الوطن<sup>2</sup>.

لعل السبب في هذه الحرية لفتح الحسابات بالعملة الصعبة بالنسبة للمواطنين المقيمين هو تشجيع الافراد على مثل هذه العمليات لاجل طبعا إيجاد مورد جديد للعملة الصعبة خارج قطاع المحروقات<sup>3</sup> ولان عملية استيراد وتصدير العملة تتأثر بدورها بسعر الصرف، وتخضع لقاعدة العرض والطلب.

إلا ان هذه الحرية ليست مطلقة طالما ان احكام القرار المؤرخ في 04 مارس 1987 تحدد لنا شروط تسيير الحسابات بالعملة الصعبة، اذ تشترط في طلب فتح الحساب ضرورة تحديد نوع العملة الصعبة التي سوف يمسك بها الحساب، ويقيد في الحساب كل المبالغ المحولة من الخارج، وحصيلة الفوائد المؤداة عن الارصدة المودعة في الحساب<sup>3</sup>.

- بالنسبة للمواطن غير المقيم بمفهوم المخالفة لنص المادة 02 من القرار المؤرخ في 04 مارس 1987 فان المواطن غير المقيم هو كل شخص طبيعي يحمل الجنسية الجزائرية لكن المركز الرئيسي لنشاطه الاقتصادي خارج الجزائر. منح القانون لهذا الشخص حق فتح حساب بالعملة الصعبة بموجب المادة 88 من القانون رقم 26/89 المتضمن قانون المالية لسنة 1990<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - المواد 01.05.06 من المرسوم رقم 61/87، مرجع سابق.

<sup>2</sup> - المواد 06،04،07،08، من المرسوم رقم 61/87، مرجع سابق.

<sup>3</sup> - المادة 03 من القرار المؤرخ في 4 مارس 1987، يتضمن تحديد شروط تسيير الحسابات بالعملة الصعبة بالنسبة للمواطنين المقيمين، الجريدة الرسمية العدد 21، الصادر بتاريخ 20 ماي 1987.

<sup>4</sup> - قانون رقم 26/89 مؤرخ في 1989/12/31، يتضمن قانون المالية لسنة 1990، الجريدة الرسمية العدد 01، الصادر بتاريخ 3 جانفي 1990.

على عكس فتح الحساب بالعملة الصعبة بالنسبة للأشخاص المواطنين المقيمين والذين يتمتعون بنوع من الحرية والاطلاق، فإن عملية فتح الحساب بالعملة الصعبة لغير المقيم يخضع لنوع من التقييد، على الرغم من ازالة إلزامية الحصول على الترخيص المسبق.

يشترط القانون على غير المقيم ان يختار اولاً أي بنك او مؤسسة مالية وسيطة معتمدة، ولا تتم عملية فتح الحساب إلا بعد مرور اكثر من 06 اشهر على اقامته بالخارج مع ضرورة تحديد وبشكل دقيق لنوع العملة الصعبة التي يريد بها مسك الحساب، ويكون سعر الصرف المطبق هو ذلك الناتج عن العلاقة بين متوسط سعر شراء العملة المستوردة وبيعها بالدينار ومتوسط سعر شراء العملة الممسوك بها الحساب وبيعها بالدينار.

لكن عملية فتح الحساب بالعملة الصعبة ليست مفتوحة امام الجميع، اذ جاءت عبارة الخصوص الواردة في الفقرة الثانية من المادة الثالثة تركز على اهم الاشخاص المسموح لهم بذلك، من بينهم الدبلوماسيين الجزائريين المقيمين بالخارج لأكثر من 06 اشهر مع تقديمهم لكل ما يثبت لهم الحق في فتح مثل هذه الحسابات، كبطاقة الإقامة مثلا او البطاقة القنصلية.

بعد ان يتأكد بنك التوطين من توافر جميع الشروط وصحتها، يتولى عملية فتح الحساب الذي يبدأ سريان مفعوله من تاريخ تسلم الدفعة الاولى من البالغ المودعة<sup>1</sup>.  
ويحق لصاحب الحساب طلب قفله متى شاء، مع التزام بنك الوطين بضرورة تنفيذ طلبه.

## 2- الاجراءات المتبعة لفتح الحساب بالعملة الصعبة للشخص المعنوي

تم استحداث عملية فتح الحساب بالعملة الصعبة لهذه الفئة بموجب القانون رقم 26/89 السالف الذكر<sup>2</sup> اذ تنص الفقرة الثانية من مادته 125 على امكانية استفادة الاشخاص المعنويين الخاضعين للقانون الخاص الجزائري وكذا الجمعيات المكونة حسب القانون رقم 15/87 المتعلق بالجمعيات<sup>3</sup> من فتح حسابات بالعملة الصعبة قابلة للتحويل.

ولأجل تطبيق هذا النص تم اصدار نصوص تنظيمية عديدة<sup>4</sup>.

من خلال نص المادة 125 نجدتها تقتصر على الاشخاص المعنوية الخاضعة للقانون الخاص والتي حددتها المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 145/90 بانها تلك الجمعيات الواردة في نفس المادة، والاشخاص المعنوية التجارية بما فيها المؤسسات العمومية الاقتصادية الخاضعة للقانون الجزائري. لنلاحظ بان الصورة معممة عكس الحالة الاولى.

<sup>1</sup> - المادة 03 من القرار المؤرخ في 4 مارس 1987، مرجع سابق.

<sup>2</sup> - مرسوم تنفيذي رقم 145/90 مؤرخ في 22 ماي 1990، لتضمن تطبيق المادة 125 من القانون رقم 26/89 المؤرخ في 31 ديسمبر 1989، يتضمن قانون المالية لسنة 1990، الجريدة الرسمية العدد 21، الصادر بتاريخ 23 ماي 1990.

بالرجوع الى لاحكام المرسوم التنفيذي رقم 145/90 نجده يسمح للاشخاص المعنوية الخاضعة للقانون الخاص وكذا الجمعيات بالقيام بعملية فتح الحساب دون شرط الحصول على اذن مسبق من البنك المؤهل لاستقبال الودائع، ودون تحديد لمدة مسك هذه الحسابات ولا تحديد قيمة المبالغ المودعة ولا لطرق خاصة بالدفع، فقط يجب ان تكون وسيلة الدفع بالعملات مقبولة في التشريع المعمول به، مع احترام الانظمة التي يسنها بنك الجزائر في هذا الشأن، وضرورة تحديد العملة التي يجب أن يمسك بها الحساب<sup>1</sup>.

وتخضع هذه الحسابات لقواعد سير حسب شروط يحددها البنك ويقرها بنك الجزائر<sup>2</sup>.

أعطى هذا المرسوم أيضا الحرية لهؤلاء الأشخاص في التصرف في جزء من عائدات صادراتهم بالعملة الصعبة أو كله، بعد تقديم تصريح منهم والحصول على رخصة مسبقة من البنك المركزي الجزائري للبنوك المودعة لديها أموالهم، مبينا فيها النسبة المقصودة والاستثناءات، لأن هذا القانون يستثني الصادرات من المحروقات كونها موضع امتياز وتخضع لتنظيم خاص بها<sup>3</sup>.

أما النظام رقم 02/90 فإنه يشترط حتى يتحصل الشخص المعنوي الخاضع للقانون الجزائري أن تكون حساباته في وضعية دائنة وليس مدينة، أي أن تكون أوضاعه المالية جيدة وليس العكس، كما يشترط ألا يتم تشغيل هذه الحسابات بالعملة الصعبة إلا في إطار موضوع ونشاط أصحابه.

ويمكن أن يدخل في هذه الحسابات مثل تحويل قادم من الخارج أو من حساب آخر بالعملة الصعبة، وكل نقل مادي لأوراق نقدية من بنوك أجنبية أو أية وسيلة دفع بالعملة الصعبة والأرباح الناتجة عن تصدير أملاك أوخدمات محققة من طرف صاحب الحساب نفسه<sup>4</sup>.

ما يمكن ملاحظته حول هذه الأنظمة أنها أيضا لم تحدد لنا كيفية ممارسة فتح وسير حركة حسابات العملة الصعبة لهذه الفئة، لكنها أحالتنا إلى التعليمات الصادرة عن بنك الجزائر والتي تحمل رقم 505/90<sup>5</sup>، والتي بدورها لم تشترط الحصول على موافقة مسبقة من السلطات المختصة بالرقابة على الصرف، لكنها اشترطت بالمقابل على فاتح الحساب أن يقوم بتقديم طلب أمام أي بنك وسيط معتمد مرفقا بجميع الوثائق الضرورية مع توضيح وبدقة داخل الطلب نوع العملة التي يختارها شرط أن تكون قابلة للتحويل بكل حرية، ويلتزم بالمقابل بنك التوطين بإعلام زبائنه بجميع الأنظمة والأحكام المتعلقة بفتح مثل هذه الحسابات.

<sup>1</sup> - المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 145/90، مرجع سابق.

<sup>2</sup> - المادة 06 من المرسوم التنفيذي رقم 145/90، مرجع سابق.

<sup>3</sup> - المادة 09 من المرسوم التنفيذي رقم 145/90، مرجع سابق.

<sup>4</sup> - المادة 05 من النظام رقم 02/90، مرجع سابق.

<sup>5</sup> - Instruction n° : 90-05 du 8 octobre 1990, fixant les modalités d'ouverture et de fonctionnement des comptes devises des personnes morales.

### 3- إجراءات فتح الحساب بالعملة الصعبة للأشخاص الأجانب

يقصد بالشخص الأجنبي المقيم كل شخص طبيعي أو معنوي يحمل الجنسية الأجنبية، لكنه يقيم داخل الجزائر، أي يكون مركز نشاطه في الجزائر، عكس الشخص الأجنبي غير المقيم، الذي هو كل شخص طبيعي أو معنوي يحمل الجنسية الأجنبية ويكون مركز نشاطه الاقتصادي خارج الجزائر.

بالرجوع لأحكام النظام رقم 01/09 الملغي لأحكام النظام رقم 02/91 نجده يمنح هذه الفئة من الأشخاص الحرية التامة في فتح حساب بالعملة الصعبة مقيد بعملة أجنبية قابلة للتحويل بكل حرية، فقط على المعنى بالأمر أن يقوم بعملية فتح الحساب أمام أي بنك وسيط معتمد<sup>1</sup>. في حين استبعد فئة من هذا الامتياز وهي الأشخاص الطبيعيون والمعنيون ذو جنسية بلد لا تعترف به الجزائر<sup>2</sup>.

كما اشترط هذا النظام ان يكون الحساب المفتوح دائما وليس مدينا، اذ يمنع منعا مطلقا في هذه الحالة ان تقدم الحسابات رصيذا مدينا<sup>3</sup>، والسبب في ذلك يعود الى تدعيم ثقة الغير في التعامل مع الاجانب. لم يحدد التنظيم مدة صلاحية الحساب بالعملة الصعبة، غير انه بإمكان صاحب الحساب ان يطلب غلق الحساب في أي وقت وما على الوسيط المعتمد الا ان يلبي رغبته. كما يلتزم ايضا الوسيط المعتمد بالتصريح بشأن أية عملية يراها مشبوهة حسب الأحكام القانونية المطبقة في مجال مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب<sup>4</sup>.

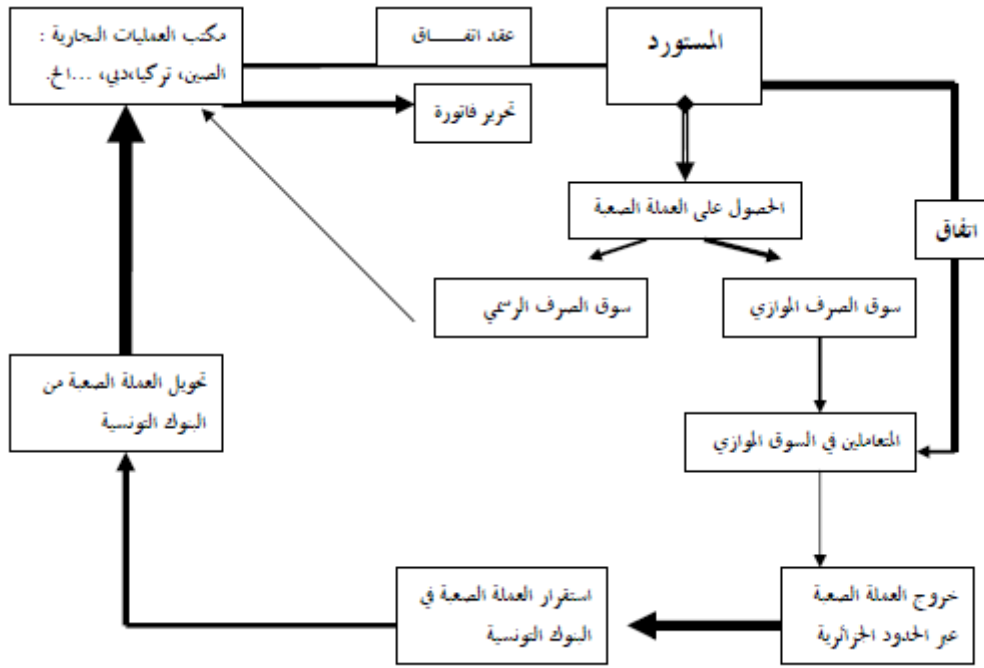
<sup>1</sup> -المادة 01 من النظام رقم 01/09 المؤرخ في 17 فيفري 2009، تتعلق بحسابات العملة الصعبة الخاصة بالأشخاص الطبيعيين من جنسية أجنبية المقيمين وغير المقيمين والأشخاص المعنويين غير المقيمين، الجريدة الرسمية العدد 25، الصادر بتاريخ 29 أفريل 2009.

<sup>2</sup> -المادة 03 من النظام رقم 01/09، مرجع سابق.

<sup>3</sup> - المادة 04 من النظام رقم 01/09، مرجع سابق

<sup>4</sup> - المادة 08 من النظام رقم 01/09، مرجع سابق

الشكل رقم (III-4): دورة العملة الصعبة بين الاقتصاد الرسمي وغير رسمي.



المصدر: من اعداد الطالب.

المطلب الثاني : مفهوم الرقابة على الصرف

الرقابة على الصرف يقصد بها رقابة الدولة عن طريق البنك المركزي والبنوك التجارية المختلفة على التعامل في الذهب والعملات الأجنبية، وبذلك يكون للدولة رقابة على شراء وبيع العملات الأجنبية وتتبع الدولة الرقابة على الصرف عندما ترغب في التحكم في أسعار العملة الوطنية في الأسواق الدولية، وبذلك لا تسمح لأسعار صرف العملة الوطنية أن تكون خاضعة للطلب عليها وعرضها. أي لا تسمح لأسعار الصرف أن تتحدد في السوق الحرة.

وبشكل عام، تتبع الدول في الوقت الحاضر نوعًا آخر من الرقابة على الصرف حيث إنه في بعض الدول تكون الرقابة كاملة أي تشمل المبادلات الجارية والمبادلات الرأسمالية بينها وبين الدول الأخرى.

بينما في دول أخرى تشمل الرقابة المبادلات الرأسمالية فقط ويتبع نظام الرقابة على الصرف، غالبًا، لمواجهة العجز في ميزان المدفوعات أو الأحوال التي تخشى فيها الدولة هروب رؤس الأموال إلى الخارج. فباستخدام الرقابة على الصرف تستطيع الدولة أن تتحكم في الواردات حيث لا يستطيع أي مستورد أن يحصل على العملة الأجنبية الضرورية لدفع ثمن ما يستورده إلا عن طريق الإدارة المسؤولة عن الرقابة على الصرف، لذلك لا بد أن يأخذ إذنًا بالاستيراد، ولا تعطي الدولة إذن استيراد إلا بمقتضى أنظمة تضعها لمنع استيراد السلع أو تخفيض استيرادها إلى

أدنى حد ممكن أو منع استيراد بعض السلع من دول معينة وتشجيع استيرادها من دول أخرى. وبذلك تستطيع الدولة عن طريق الرقابة على الصرف أن تتحكم تحكما كاملا في وارداتها من الخارج سواء من ناحية تركيبها السلعي، أو من ناحية الدول التي تستورد منها، كذلك بمقتضى أنظمة الرقابة على الصرف كل من يصدر بضاعة إلى الخارج لا بد أن يقدم العملة الأجنبية التي حصل عليها إلى البنك المركزي لتحويلها إلى عملة وطنية وفقاً لسعر صرف محدد من قبل الإدارة المسئولة عن الصرف.<sup>1</sup> الرقابة على الصرف من الأمور الواجبة حفاظاً على استقرار التعاملات في سوق الأوراق المالية، وحفاظاً على العملة والوطنية واستقرار تداولها داخل الوطن، وليس هناك ما يمنع من الوجهة الشرعية من الرقابة على الصرف واستقرار المعاملات.

كما تعرف الرقابة على أنها:

التوازن في ظل هذا النظام لا يتحقق عن طريق خروج ودخول الذهب كما هو الحال في نظام الصرف الثابت، ولا عن طريق تقلبات أسعار الصرف كما هو الحال في نظام الصرف العائم، ولكن عن طريق التدخل الإداري المباشر للدولة من أجل الموازنة بين الطلب على العملات الأجنبية وعرضها، كما يمكن اعتباره من جهة على انه كل إجراء حكومي موجه إلى تنظيم و مراقبة الاتفاقات المالية مع الخارج في إطار توازنها الخارجية و من جهة أخرى هو تسجيل المدخلات و المخرجات من العملة الصعبة و إدارة الفائض، و كذلك يعتبر أداة لتحقيق التوازن بالنسبة لميزان المدفوعات و تأمين حماية العملة الوطنية، و قد جاء هذا النظام قصد مواجهة الأزمات النقدية و حماية الاقتصاد الوطني خاصة الدول النامية<sup>2</sup>.

### المطلب الثالث : الأجهزة المكلفة بالرقابة على الصرف

كان المشروع الجزائري يشترط في نظام الحصص المتبع سابقا الحصول على ترخيص مسبق من طرف وزارة المالية<sup>3</sup>، كما تم الاعتماد على سياسة الرقابة على جميع العمليات التجارية الجارية مع الخارج التي تتولاها مؤسسات احتكارية مسيرة من طرف الدولة وممثلة في الدواوين الوطنية، ثم تطور الأمر إلى إنشاء مكثف لسياسة الاحتكارات المسيرة من قبل الشركات الوطنية العمومية<sup>4</sup>، وبصدور القانون رقم 02/78 والمتضمن احتكار الدولة للتجارة الخارجية، تم إقصاء الوسطاء من مجال التجارة الخارجية، وإقامة علاقات مباشرة مع المنتجين أو المصدرين الذين يزاولون نشاطهم في الدول الممثلة لأطراف التعاقد في الدول الأخرى.

<sup>1</sup> - لسان العرب مادة صرف، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية، المغرب 472/1، ص 292، 293.

<sup>2</sup> - شمعون شمعون، البورصة للنشر، الجزائر، 1991، ص 35.

<sup>3</sup> - المادة 02 من النظام رقم 08/95 المؤرخ في 23 ديسمبر 1995، يتعلق بسوق الصرف، الجريدة الرسمية، العدد 05، 21 جانفي 1996.

<sup>4</sup> - رقم دليلة، تسيير، خطر الصرف بالتقنيات الجديدة، الأسواق المشتقة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، فرع التسيير، جامعة الجزائر، 1997، ص 63.

بصدور القانون رقم 12/86 والمتعلق بنظام البنوك والقروض، تم اعطاء البنوك والمؤسسات المالية أهمية في الاستعادة التدريجية لوظائفها، لاسيما في مجال سياسة الصرف، فأصبحت تشارك في إعداد مختلف التنظيمات المتعلقة بالصرف بالإضافة إلى دور وزارة المالية السالف الذكر، وتجدر الإشارة إلى أن وزارة المالية والبنوك والمؤسسات المالية المعتمدة تلعب دورها في الرقابة على الصرف ليس فقط في النظام الاقتصادي الجزائري وإنما في معظم الأنظمة القانونية المعاصرة<sup>1</sup>.

إلا انه وبصدور القانون 10/90 والمتعلق بالنقد والقرض، تم نزع صلاحية مراقبة التجارة الخارجية من وزارة المالية، وجعلها من صلاحية البنك المركزي اصلا، والبنوك المؤسسات المالية التي تتوفر فيها الشروط الموسوعة قانونا، بالإضافة الى دور المصالح المالية لبريد الجزائر، دون ان ننسى الدور التنسيقي الفعال مع البنوك والمؤسسات المالية الوسيطة المعتمدة الذي تلعبه ادارة الجمارك في مراقبة الصادرات والواردات من السلع والخدمات وكذلك تحويل رؤوس الاموال من وإلى الخارج.

### 1- بنك الجزائر المسؤول الرئيسي عن الرقابة

كانت السياسة النقدية والمالية الجزائرية تسير من طرف وزارة المالية الفرنسية بالاشتراك مع البنك المركزي الفرنسي، إلى أن تم الإعلان عن استقلالية الخزينة العمومية الجزائرية عن نظيرتها الفرنسية بعد الاستقلال، ليتم تأسيس البنك المركزي الجزائري بمقتضى القانون رقم 144/62 المتضمن أحداث البنك المركزي<sup>2</sup>، الذي يتمتع بسلطة الإصدار النقدي.

إلا أن صلاحيته لم تكن واسعة نظرا لتدخل الدولة في السياسة النقدية والمالية إلى غاية صدور القانون رقم 12/86 والمتعلق بنظام البنوك والقروض، ثم صدور القانون رقم 01/88 والمتعلق باستقلالية المؤسسات العمومية، وبالتالي استقلالية البنوك والمؤسسات المالية وعلى رأسها بنك الجزائر، الذي أصبح منذ تلك الفترة يتمتع بصلاحيات توفير أفضل الشروط والحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد الوطني، مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد.

يتولى بنك الجزائر مهام الرقابة في حدود السلطات التي خولها له قانون النقد والقروض، إذ يتمثل دوره في مجال الصرف في توفير أفضل الشروط والحفاظ عليها لتحقيق نمو سريع للاقتصاد الوطني، والعمل جاهدا على تحقيق الاستقرار الداخلي والخارجي للعملة الوطنية من خلال تسيير موارد البلاد من العملة الصعبة، بالإضافة إلى توجيه ومراقبة والسهر على حسن سير المبادلات المالية مع الخارج وضبط سوق الصرف، ويقع على عاتقه إشعار الحكومة

<sup>1</sup> -Jean-pierre ECK, change, Encyclopédie Dalloz, droit commercial, p03.

-Thierry JACOMET, OPCIT, pp58-59.

<sup>2</sup> -قانون رقم 144/62 المؤرخ في 13 ديسمبر 1962، يتضمن أحداث البنك المركزي الجزائري وتحديد قانونه الأساسي، الجريدة الرسمية العدد 02، 11 جانفي 1963.

وإعلامها بكل ما قد يراه مساسا باستقرار العملة الوطنية، وجمع جميع المعلومات المناسبة لمراقبة التدفقات المالية نحو الخارج، مع الالتزام بتبليغها لوزارة المالية.

لأن مجلس النقد والقرض هو السلطة النقدية المكلفة بإصدار الأنظمة واتخاذ القرارات الفردية كما سلف ذكره، فإنه يتولى تحديد أهداف سياسة سعر الصرف وكيفية ضبط عمليات الصرف، والتنظيم القانوني لها ولسوق الصرف، دون أن ننسى تسيير احتياطات الصرف، وتفويض الصلاحيات في مجال تطبيق التنظيم المتعلق بالصرف. وعليه نستنتج أن بنك الجزائر هو من يسهر على مطابقة جميع عمليات الصرف لأحكام القانون ومختلف الأنظمة المتعلقة بها، كالإزام أي شخص طبيعي أو معنوي قبل قيامه بعملية التحويل الإعلان بان التحويل رؤوس الأموال كان بطلب من مجلس النقد والقرض.

كما يتولى مجلس النقد والقرض مهام منح ترخيص لإقامة مكتب تمثيل بالخارج بالنسبة للمتعاملين الاقتصاديين الخاضعين للقانون الجزائري.

يمارس مجلس النقد والقرض هذه السلطات عن طريق الأنظمة، لكن على أن يبلغ كل مشروع نظام إلى وزير المالية، الذي يمنح له القانون اجل عشرة أيام لأجل الاعتراض على ذلك النظام والمطالبة بتعديله، ليتولى محافظ البنك استدعاء مجلس النقد والقرض لعقد اجتماع خلال خمسة أيام من المعارضة، ويعرض عليه التعديل المقترح ليصدر المجلس فيما بعد قراره الذي يعد نافذا رغم المعارضة، أي معارضة الوزير، ثم ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

إذن نلاحظ جليا عدم استقلالية مجلس النقد والقرض في مجال الصرف، حين يعترض وزير المالية على النظام الصادر ويطلب التعديل، إلا أن هذا التعديل لا يكون إلا مرة واحدة فقط، ليصبح النظام نافذا ولا يحق للوزير الاعتراض ثانية، كما يتولى بنك الجزائر في بعض الحالات إصدار تعليمات يوضح فيها كيفية تنفيذ وتطبيق تلك الأنظمة الصادرة عن المجلس في مجال سياسة الصرف والرقابة عليه.

## 2- الوسيط المعتمدون

يلعب الوسيط المعتمد دورا بارزا في المعاملات التجارية مع الخارج في جميع الأنظمة الاقتصادية المعاصرة، ولقد منح القانون الجزائري لمجلس النقد والقرض سلطة تفويض الصلاحيات لهيئات خاصة (أولا)، تسهر بدورها على تنظيم وحسن سير مختلف عمليات الصرف (ثانيا).

- طبيعة الوسيط المعتمد بالرجوع لأحكام النظام 01/07 المعدل والمتمم المتعلق بالقواعد المطبقة على المعاملات الجارية مع الخارج والحسابات بالعملة الصعبة، نجده يؤكد بدوره في مادته السابعة على جواز قيام مجلس النقد والقرض بتفويض مهام تطبيق تنظيم الصرف إلى البنوك والمؤسسات المالية الوسيطة المعتمدة. لكننا نتساءل .. هل

جميع البنوك و المؤسسات المالية هي وسيطة معتمدة، أم أن هناك شروط خاصة لا بد من توافرها فيها حتى تكتسب هذه الصفة؟

فحسب هذا النظام الجديد، يكون وسيطا معتمدا كل بنك أو مؤسسة مالية تحصلت على ترخيص مسبق، ثم الاعتماد من طرف مجلس النقد والقرض باعتباره سلطة نقدية تصدر قرارات فردية، رف المجلس، والذي يسلمه محافظ بنك الجزائر، وحتى يباشر الوسيط المعتمد عمليات التجارة الخارجية والصرف، لا بد أن يخضع كل شبك تابع لعملية التسجيل من طرف بنك الجزائر، مع إلزامية أن يكون الاعتماد المحصل عليه موضوع تبليغ، وان يخضع إلى التسجيل من طرف المديرية العامة للصرف، مع نشره في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

● **دور الوسيط المعتمد في مراقبة الصرف** تتولى البنوك والمؤسسات المالية المعتمدة بتفويض من مجلس النقد والقرض وحدها معالجة عمليات التجارة الخارجية والصرف من خلال القيام أمامها بعملية اقتناء وسائل الدفع وتداولها وإيداعها في الجزائر، كما تتم أمامها عمليات فتح الحسابات بالعملة الصعبة، وجميع عمليات توطين الصادرات و الواردات للسلع والخدمات، وذلك بغرض متابعة عمليات الاستيراد والتصدير، وتتم بواسطة أيضا تحصيل الإيرادات عن الصادرات غير المنجمية، ويقع على عاتقها اخطار بنك الجزائر عن كل تاخير في التسديد أو ترحيل الإيرادات الناتجة عن الصادرات، بالإضافة الى مراقبة ترحيل الصادرات.

وأخيرا يتولى الوسيط المعتمد القيام بعملية الاحتفاظ بملفات التوطين المصرفي والتحويل وجمع الوثائق المتعلقة بالعمليات الجارية لمدة خمس سنوات أو أكثر، ابتداء من تاريخ تسويتها أو تنفيذها.

تعد هذه العملية ذات صلة بنشاطه الاصلي و مكملة له، لكن اهميتها محدودة مقارنة بمجمل نشاطاته. و يتولى هذه العملية بداخله قسم خاص يسمى قسم التحويل الخارجي.

### 3- المصالح المالية لبريد الجزائر

إذا تفحصنا احكام النظام الجديد رقم 01/07 المعدل والمتمم، فاننا نجد نص المادة 16 منه تمنح امكانية تمتة عملية تحصيل الصادرات من غير المحروقات عن طريق البريد، شرط ان تتولى مصلحة البريد اعلام البنك الذي تمت امامه عملية التصدير لجميع الترحيلات التي قامت بها مصلحة البريد الى الوطن.

يبرز اذن دور مصالح البريد في مراقبة الصرف من خلال تمتة عملية ترحيل الاموال، اذن تعد كذلك بمجرد التنازل عن عائدات الصادرات لبنك الجزائر، او عندما يكون الناتج من العائدات سدد بالعملة عن طريق البريد فقط. كما يبرز دورها ايضا في الرقابة من خلال مراقبة بنك التوطين لملف التصدير، اذن من بين الوسائل التي يجب ان يستعين بها في عملية المراقبة على التوطين هو اثبات الترحيل للاموال الى الوطن عن طريق ادارة البريد والمواصلات.

فقد اشار النظام رقم 01/07 المعدل والمتمم الى امكانية قيام المصالح المالية لبريد الجزائر بتنفيذ عمليات التحويل او الترحيل للاموال الناتجة عن الصادرات بالاضافة الى تحويلات منح الدراسة الممنوحة للمقيمين الذين يزاولون دراستهم لدى مؤسسة التعليم العالي.

#### 4- مصالح الجمارك

الجمارك هي دائرة او مصلحة مكلفة بمراقبة الحدود، وحماية الاقتصاد واستيفاء الحقوق والرسوم على البضائع التي تمر عبر الحدود البرية والبحرية او الجوية، خلال عمليتي الاستيراد والتصدير. لقد تطور دورها شيئا فشيئا حتى اصبحت تلعب دورا بارزا في الحياة السياسية والاقتصادية والمالية لاسيما في سياسة الصرف (اولا)، الا ان هذا الدور بدا يتقلص شيئا فشيئا في الاونة الاخيرة عن طريق التضييق من صلاحيتها (ثانيا).

● **التصريح الجمركي اجراء جوهري للرقابة** من خلال تفحصنا لنصوص النظام رقم 01/07 المعدل والمتمم السالف الذكر، اكتشفنا الدور البارز الذي تلعبه ادارة الجمارك في مراقبة الصرف، نفس الشيء نستخلصه من نصوص القانون رقم 10/98 المتضمن قانون الجمارك، والتي تنص على مهام مصلحة الجمارك، والتي من بينها السهر على تطبيق التدابير القانونية والتنظيمية على جميع البضائع المستوردة والمصدرة، واعداد احصائيات التجارة الخارجية و تحليلها.

تعد عملية الفحص من اهم نشاطات مصالح الجمارك في مجال الرقابة على الصرف، والتي يقصد بها اتخاذ جميع التدابير القانونية والتنظيمية، للتأكد من صحة التنظيم المفصل، و وثائق الاثبات، ومدى مطابقة البضائع للبيانات الموجودة في التصريح و الوثائق، فيلتزم كل مستورد او مصدر للبضاعة ان يصرح ببضاعته امام مكتب الجمارك، لأجل اخضاعها للمراقبة الجمركية، سواء تم نقل هذه البضاعة برا بحرا او جوا.

فلما يكون النقل بریا، لا يمكن لأي بضاعة ان تجتاز مكتب الجمارك من دون ترخيص، مع الزامية تقديم التصريح لأجل التأشير عليه من طرف الجمارك. ولما يكون النقل بحرا، فانه يقع على عاتق ربان السفينة ضرورة التصريح بالحمولة، موقعا من طرفهم إلى أعوان المصلحة الوطنية لحراسة الشواطئ، ويلتزم ربانها او الممثل القانوني لهم خلال 24 ساعة من وصول السفينة الى الميناء، بتقديم تصريح بالحمولة مؤشرا عليه من طرف المصلحة الوطنية لحراس الشواطئ والتصريح بالبضائع. أما عندما يكون النقل جوا، فإنه يقع على عاتق قائد الطائرة أن يقدم فورا بيان البضائع أمام الجمارك.

يشترط في التصريح أن يكون مفصلا، باستثناء الحالات التي يجوز فيها التصريح البسيط والوارد و المقرر رقم 12، والتصريح المفصل هو تلك الوثيقة المحررة حسب الأشكال المنصوص عليها في قانون الجمارك، يبين من خلالها المصريح النظام الجمركي الواجب تحديده للبضائع، مع تقديم العناصر اللازمة لتطبيق الحقوق والرسوم

الجمركية، وتتم عملية ايداع التصريح امام مكتب الجمارك خلال 21 يوما كاملا من تاريخ تسجيل الوثيقة، التي بموجبها تم الترخيص بتفريغ البضاعة.

تتولى ادارة الجمارك، ممثلة في أعوانها بعد الانتهاء من تسجيل التصريح المفصل، عملية فحص البضاعة المصرح بها، وذلك بحضور المصريح، وإذا لم يحظر بعد تبليغه، وبعد مرور ثمانية أيام من تاريخ استلامه الإشعار بالوصول، يرفع الامر استعجاليا إلى رئيس محكمة تواجد ادارة الجمارك المختص ليعين بأمر منه شخصا آخر يحل محل المصريح المتغيب لحضور عملية الفحص.

إذن نستنتج أن هذا التصريح الجمركي يلعب دورا بارزا ومهما في عملية الرقابة على الصرف، اذ يعد أساسيا لتمكين البنوك والمؤسسات المالية الوسيطة المعتمدة من متابعة جميع العمليات الجارية مع الخارج، فبعد فتح ملف التوطين من طرف الوسيط المعتمد، يتم تسليم نسخة من العقد الى المستورد المقيم، يتضمن هذا العقد ما يسمى بتأشيرة التوطين المصرفي، التي تسمح مباشرة بالشروع في اجراء التخليص الجمركي للبضاعة.

ان الهدف من وراء عملية الفحص الجوهري التي يجب ان تتولاها ادارة الجمارك هو التحكم في تدفق السلع والبضائع باعتبار الجمارك ممر عبورها، إذ يمكنها فتح هذا الممر إذا كانت السلع مسموح بعبورها، او التضييق منه اذا كان مجال للشك او غلقه في مواجهة بعض السلع وبالتالي السهر على تنفيذ واتخاذ جميع الاجراءات الادارية الوقائية اللازمة.

تم استحداث على مستوى إدارة الجمارك 11 مديرية مركزية، من اهمها نجد مديرية الرقابة البعدية التي تتولى مهام الرقابة اللاحقة، التي كانت سابقا من صلاحيات مديرية مكافحة الغش و التهريب، وتعمل هذه الاخيرة بالتنسيق مع مديرية الاستعلامات التي تقوم بمدها بجميع المعلومات ذات العلاقة بالنشاطات المشبوهة للمتعاملين الاقتصاديين بعد كل عملية، وبعدها تتدخل مديرية الرقابة البعدية لإجراء المراقبة.

كما تم ادخال تجهيزات حديثة للمراقبة عبر الحدود، وتطوير ادوات المراقبة و مكافحة التهريب والغش الجبائي والجمركي، وهو الامر الذي قرره ادارة الجمارك مع شركة سويسرية، قبل ان تتفاجأ بنص المادة 92 مكرر من قانون المالية التكميلي لسنة 2009.

- **التضييق من دور الجمارك في مراقبة الصرف** كما قلنا في النقطة الاخيرة، بالاتصال بشركة سويسرية، وذلك بتاريخ 09 جويلية 2009، وتم عقد اجتماع معها بتاريخ 16 جويلية بمقر المديرية العامة للجمارك وذلك للاستماع للشروحات التقنية المقدمة من طرف خبراء هذه الشركة المتعلقة بطريقة تأطير التجارة الخارجية للجزائر، عن طريق اقتناء اجهزة سكانيير لمراقبة السلع واستغلالها، و بتاريخ 21 جويلية 2009، تم عقد اجتماع اخر مع نفس الهيئة، أين قدمت هذه الشركة عرضا خاصا ببيع اجهزة سكانيير للجزائر.

في نهاية جويلية 2009، تم تعديل قانون المالية التكميلي بإضافة نص المادة 92 مكرر، والتي اخلطت جميع الاوراق، اين مست بصلاحيات الجمارك في مراقبة عمليات الصرف، لاسيما التصريح الجمركي، عن طريق اسناد هذه المهمة في مجال استرداد و تصدير البضائع الى شركات اجنبية هي شركات متعددة الجنسيات، بحجة الفساد و الرشوة اللذان يتبعان هذه العملية، بغض النظر عما اذا كان انتقال هذه الرقابة الى مثل هذه الهيئات يمس بالسيادة الوطنية او لا . وذلك بعد تردد كبير من السلطات في منح هذه الرقابة لها ام لا والخسائر الكبيرة من رؤوس الاموال التي تحملتها الخزينة العمومية بسبب سوء ادارة الجمارك لمثل هذه العمليات، وبالتالي تحويل بعض مهام مراقبة و فحص البضائع إلى شركات متعددة الجنسيات، على الرغم من رفض إدارة الجمارك خلال فترة التسعينات لهذه الفكرة من الاساس كونها تعد مساسا واضحا بصلاحياتها. ورغم ايضا الدراسة الطويلة والكثيرة لجميع المقترحات و آراء المختصين في هذا المجال، لاسيما تلك الصادرة عن خبراء المنظمات الدولية المعنية، كمنظمة التجارة العالمية، والمنظمة العالمية للجمارك، وصندوق النقد الدولي، والبنك العالمي، هاته الاخيرة التي تحفظ من هذا الاجراء، ليس خوفا منها على الجزائر، بل لان قوانينها تنص على حرية تنقل السلع والخدمات بدون أية قيود جمركية أو عراقيل.

إلا أن هذا الاجراء يبقى في نظر الدولة بمثابة تعزيز ادارة الجمارك، اذ بإمكانها اللجوء الى مثل هذه الشركات التي تتصف بالخدمائية من اجل ضمان المساعدة وذلك بهدف تنظيم تدفق التجارة الخارجية ومساعدة الجمارك في مهام التنظيم والمراقبة والردع على مستوى الحركات و التنقلات عبر الحدود، لاسيما تحقيق تنظيم افضل لسياسة الاستيراد. كما اكدت الدولة على ان مثل هذه الشركات لا تتدخل على مستوى التراب الوطني وانما تنشط حسب دفتر أعباء يحدده القانون ، فلا داعي للتخوف منها.

لكن ما يمكن قوله حول هذا الإجراء الخطير أن مثل هذه القرارات لا يجب اتخاذها إلا إذا استدعت الضرورة ذلك. والضرورة الملحة المعروفة في القانون الدولي هي عجز الدولة فعلا عن قيامها بالتزاماتها الدولية تجاه دائيها. وإذا ما أمعنا النظر جيدا في هذا الشرط نجده غير متوفر في الجزائر، كون الاقتصاد الجزائري بدأ يعرف انتعاشا ملحوظا منذ مطلع التسعينات، لاسيما الارتفاع المستمر لاحتياط الصرف الذي تحتزنه الدولة الجزائرية، والذي تجاوزت قيمته 160 مليار دولار. أكثر من ذلك، وحتى المنظمات الدولية تشترط لاتخاذ مثل هذه الإجراءات أن تكون نسبت الفساد 90 بالمئة مقارنة بالنسبة العادية المتوفرة في جميع دول العالم.

## المبحث الثالث : المالية الموازية في الجزائر

ان العرض السابق للمعاملات المالية الموازية، بين بوضوح حقل هذه المعاملات والذي يتمثل ببساطة في الاسواق الموازية، التي تفوت على اقتصاديات الدول فرصا كبيرة في مجال الضريبة والتشغيل، ما ينجر عنه من اختلافات من الناحية التنظيمية والمالية.

المطلب الاول : تحديد متغيرات المالية الموازية في الجزائر

- إن متغيرات المالية في الجزائر أو في غيرها من الدول يمكن تتبعها بدقة نظرا لصعوبات التالية<sup>1</sup>:
- صعوبة القياس لأن هذه الأنشطة غير مسموحة إحصائيا نظرا لطبيعتها الخفية وغير مراقبة ولا يمكن معرفة عدد المتدخلين فيها، وحجم الأموال المتداولة فيها. إذا مساحة التعويل على الجانب الكمي في هذه المسألة يصبح شبه مستحيل.
  - سرعة دوران النقود في هذا النوع من المعاملات، إذ أن النقود لا تتراكم بل تتداول بشكل مستمر.
  - غالبا ما يكون هذا النوع من المعاملات بين مؤسسات المتناهية الصغر وذات الطابع العائلي.
- كما أن الأفراد - خاصة بين العائلة الواحدة فيما بينهم - والذين لا يريدون التعامل مع البنوك التقليدية ، بل يلجؤون إلى صيغ التمويل الإسلامي فيما بينهم وفقا لمبدأ المشاركة أو المضاربة دون التصريح بمشاريعهم. خاصة إذا كانت هذه المشاريع تجارية أو إنتاجية صغيرة.

المطلب الثاني : متغيرات المالية الموازية الجزائرية

لقد تمكنت ظواهر الاقتصاد الموازي في أكثر من ثلث حجم الاقتصاد الجزائري، وزادت معه المعاملات المالية الموازية في سوق الصرف وائتماط التمويل واصبحت تنتظم أكثر من ذي قبل. لذا وجب حصر اسبابها وتقييم متغيراتها وتشخيصها تشخيصا سليما للتمهيد الى دمجها في الاقتصاد الرسمي، وذلك لما لهذه المعاملات من اهمية نسبية مقارنة مع غيرها من المعاملات. وان كانت دراسة هذه الظواهر صعبة لطبيعتها الخفية والبعيدة عن دوائر الاحصاء<sup>2</sup>.

- بطئ اجراءات معالجة ملفات القروض.

<sup>1</sup> - دكتور رمضاني محمد، أستاذ قوار الحبيب سعيد، المتغيرات القيادية للمعاملات المالية الموازية في الجزائر، مجلة المالية و الأسواق، سبتمبر 2014، العدد:01، ص.105.

<sup>2</sup> - مرجع السابق. ص.107.

- عدم وجود الضمانات البنكية اللازمة للحصول على قروض من الدائرة الرسمية.
- عدم الرغبة في التعامل بمعدلات الفائدة.

## المطلب الثالث: الاستراتيجيات المتخذة من قبل الجزائر في مجال تحسين بيئة الأعمال والحد من البطالة وإدماج الاقتصاد الموازي

سيتم في هذا الجزء طرح الاتجاهات الكبرى التي طبعت عمليات الإصلاح في الجزائر والتي طبعت الفترة 2001-2009 والمتعلقة بتقليص حجم السوق الموازي وتطوير المنافسة واستراتيجيات ترقية التشغيل ثم التطرق إلى استراتيجيات الداعمة لترقية بيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

### 1- الاتجاهات الكبرى التي طبعت عمليات الإصلاح في الجزائر الفترة 2001-2009 والمتعلقة بالاقتصاد غير الرسمي والتنمية المستدامة

بغية تقييم السياسات الاقتصادية والاجتماعية وإجراء الدراسات الاستشرافية الخاصة بالتنمية المستدامة في الجزائر أنشئت المحافظة السامية للتخطيط والدراسات الاستشرافية في جويلية 2009 وهدفت السياسة العامة في الجزائر في مجال الإصلاحات الاقتصادية إلى<sup>1</sup>:

#### ● تقليص السوق الموازية وتطوير المنافسة ودعم النمو المستدام

يهدف تأطير الأسواق الموازية تقوم السلطات العمومية بالتعاون مع السلطات المحلية على إدراج هذه الفضاءات في إطار منظم يتوافق مع التشريعات السارية، لكن بالرغم من الجهود المبذولة في هذا الصدد لا زالت النتائج غير كافية بالنظر إلى سعة الأنشطة غير المستقرة و و فيما يخص تطوير المنافسة فإن التشريعات الجديدة التي تم المصادقة عليها في 11 ماي 2008 تمنح مجلس المنافسة صلاحيات واسعة في مجال الصفقات العمومية وضبط السوق. وهي تكرس منع كل أشكال التفرد لتفاد احتكار السوق من طرف متعامل اقتصاد واحد، كما أنها تحدد العلاقات الوظيفية بين مجلس المنافسة ومختلف سلطات الضبط.

وفي إطار دعم النمو المستدام وعلى مدى الفترة 1990 و2007 اتسم النشاط الاقتصادي بنمو ملحوظ إذ تطور حجم الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 4%، لكن هذا النمو يظل هشاً لأن يرتبط بالحروقات التي تمثل 45% من الناتج المحلي الإجمالي و 97% من الصادرات وما يقارب 65% من المداخيل الجبائية، في المقابل شكل حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر ما نسبته 31.2%.

#### ● محاربة البطالة واستراتيجية ترقية التشغيل

<sup>1</sup> - الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، تقرير عن الحكامة في الجزائر 2008، الجمهورية الجزائرية، ص22. (. وثيقة مقدمة من طرف الأستاذ بن فرحات عبد الله. في إطار مقرر الحكم الراشد والتنمية المستدامة، لطلبة السنة الأولى مدرس الدكتوراه، دفعة 2010).

تميز سوق العمل خلال الفترة 2000-2007 بما يلي:

- خلق فرص عمل بمعدل صافي يتراوح بين 350 ألف و 400 ألف وظيفة في السنة.
- استقرار نسبة التشغيل من طرف أرباب العمل والمهنة الحرة عند 30% من إجمالي سوق العمل طوال الفترة الممتدة من 2001-2007.
- ارتفاع عدد العاملين من 6 مليون عام 1999 إلى 9.3 مليون عام 2007 ، أي بنمو يقدر بـ 65.5% خلال نفس الفترة. ويبين الجدول تطور عدد العاملين حسب قطاع النشاط 1999-2007.

وبهدف الحفاظ على المكتسبات المحصلة في مجال التشغيل وتعزيزها، لاسيما المتعلقة بتلبية طلبات الداخلين الجدد إلى سوق العمل اعتمدت في أبريل 2008 استراتيجية ترقية والتشغيل ومحاربة البطالة.

## 2- الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقيتها

يعتبر القطاع الخاص والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ركيزة تحقيق النمو والتنمية المستدامة لذا أولت الجزائر اهتماما بهذا الجانب تشريعيا وتنظيميا وماليا.

### ● الإطار القانوني والتنظيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بالنسبة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالرغم من الأهمية التي حظ بها منذ بداية التسعينات والتي كانت بإنشاء أول وزارة خاصة بالقطاع سنة 1993 إلا أن الإطار القانوني لها لم يدخل حيز التنفيذ إلا سنة 2001 وهذا بمقتضى القانون رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر سنة 2001 المتضمن توجيه وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي يعد الأول الذي يولي أهمية واضحة لهذه المؤسسات حيث أعطى تعريفا محددا لهذه المؤسسات ورفع اللبس الخاص بمعايير وهدف إلى إرساء تدابير كفيلة بتطوير وتوسيع نسيج هذه المؤسسات مع العمل على تحسين مناخ الأعمال الذي تنشط فيه.<sup>1</sup>

### ● تدابير المساعدة والدعم لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- تهدف تدابير المساعدة والدعم لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى<sup>2</sup>:
  - إنعاش النمو الاقتصادي وإدراج تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن حركية التطور والتكيف التكنولوجي و تشجيع بروز مؤسسات جديدة وتوسيع ميدان نشاطها.
  - ترقية توزيع المعلومة ذات الطابع الصناعي والتجاري والاقتصادي والمهني والتكنولوجي المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
  - تشجيع تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحسين آدائها.

<sup>1</sup> -الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 77، ص 4

<sup>2</sup> - المرجع السابق، ص 5-6.

- الحث على وضع أنظمة جبائية قارة ومكيفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ترقية إطار تشريع وتنظيم ملائم لتكريس روح التقاؤل وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تبني سياسات تكوين وتسيير الموارد البشرية تشجع الإبداع وثقافة التقاؤل.
- تسهيل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الأدوات والخدمات المالية الملائمة لإحتياجاتها، وتحسين الأداءات البنكية في معالجة ملفات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تشجيع بروز محيط اقتصاد وتقني وعلم وقانوني يضمن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الدعم والدفع الضروريين لترقيتها وتطويرها.

وفي إطار تحسين الخدمة العمومية نص القانون على وجوب تشجيع تطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتوسيع مجال منح الإمتياز عن الخدمات العمومية لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما يجب في مجال إبرام العقود والصفقات العمومية السهر على تخصيص حصة من هذه الصفقات للمنافسة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق شروط تحدد عن طريق التنظيم، كما تقوم الوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار تأهيل هذه الأخيرة بوضع برامج تأهيل مناسبة بغرض ترقية المنتج الوطني ليستجيب للمقاييس العالمية وتطوير تنافسية المؤسسات<sup>1</sup>.

#### ● ترقية المناولة :

تعتبر المناولة الأداة المفضلة لتكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتحظى المناولة بسياسة ترقية وتطوير بهدف تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني، ولذلك تم تأسيس مجلس وطني مكلف بترقية المناولة يرأس الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يقوم باقتراح كل ما من شأن أن يحقق اندماج أحسن للاقتصاد الوطني، وتشجيع التحاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتيار العالم للمناولة، وترقية عمليات الشراكة مع كبار أرباب العمل أجانب كانوا أو محليين.

وفيما تعلق بتزويد منظومة الإعلام الاقتصاد حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمختلف المعلومات ، كلف المركز الوطني للسجل التجاري، والصندوق الوطني للضمان الاجتماع ، والصندوق الوطني للتأمين لغير الأجراء، والإدارة الجبائية، والديوان الوطني للإحصائيات، وإدارة الجمارك و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتحوي هذه المعطيات كل التفاصيل حول المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، إلى جانب إنشاء بنك معطيات خاص<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - المرجع السابق، ص7.

<sup>2</sup>- المرجع السابق، ص8.

**3- سياسة التشغيل والتمويل المصغر :**

بلغ عدد المناصب التي تم إنشائها في إطار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفترة 2005-2008 من 1.157.859 في 2005 إلى 1.355.399 في 2007 لتصل إلى 1.469.583 في 2008 وخاصة في مجال الأنشطة الحرفية<sup>1</sup>.

أما على مستوى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بلغ عدد المستفيدين 57915 مستفيدا أما على مستوى الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة فبلغ عدد المناصب 17675 في 2009 وبالنسبة للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ففي 2009/12/31 تم تمويل 145614 مشروع ، كان 58 % منها موجه للنساء<sup>2</sup>. وعلى أساس النشاطات احتل قطاع الحرف أكبر عدد من المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية للقرض المصغر (ANGEM) حيث وصل عدد المشاريع إلى 41039 مشروع ثم تلاه قطاع الصناعة ب 37008 مشروع.

وأما بالنسبة العمال الذين تم توظيفهم من طرف الدولة وفق لمختلف المبادرات التي كانت أهمها في إطار أعمال المنفعة العامة كثيفة العمل (TUP-HIMO) في إطار تحسين شروط معيشة السكان وفيما تعلق بهذا البرنامج ففي الفترة 2005-2009 وفي إطار مشروع "الجزائر البيضاء" تم إدماج 75949 عاطل عن العمل<sup>3</sup>.

فردية مقابل 1.1 % فقط مؤسسات معنوية.

وفي قطاع ترقية المناطق الجبلية سجلت سنة 2009 حوالي 9348 مستفيد من المشاريع و 2036 مشروع إطار المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدججة (PPDRI) ، وفي قطاع الصيد تم إنجاز 582 مشروع بتكلفة 26.296 مليار دينار في إطار برنامج الانعاش الاقتصاد 2001-2004 والبرنامج التكميل 2005-2009 وفي عشر سنوات انتقل التوظيف في هذا القطاع من 44191 وظيفة إلى 6640 وظيفة.

**4- حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية**

فيما يتعلق بحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية فحسب تقرير الحكامة في الجزائر لسنة 2008 فقد تم تنفيذ "الميثاق الدولي المتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية"، وفيما يتعلق بمكافحة العمل غيرالشرعي وتعزيز القدرة الشرائية للمواطنين ومكافحة التقليد فقد تم<sup>4</sup> :

<sup>1</sup> - CNES, **Rapport National sur Les Objectifs Du Millénaire pour Le Développement**, gouvernement Algérien, Septembre 2010, p30.

<sup>2</sup> - Ibid, pp-33-34.

<sup>3</sup> - Ibid, p.36.

<sup>4</sup> - الألية الافريقية للتقييم من قبل النظراء، مرجع سابق، ص.63-73.

-توسيع الضمان الاجتماع للعمال.

-تنفيذ أحكام القانون المتعلق بمراقبة وتوظيف العمال، والذي يلزم صاحب العمل على إيداع عروض العمل الخاصة به لدى شبكة مكاتب الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM).

-تعزيز التنسيق بين القطاعات الذي انعكس سنة 2007 من خلال إخضاع ما لا يقل عن 9810 صاحب عمل للتفتيش، ما سمح بالتحقق من ظروف عمل 69091 عامل أجير.

#### ● إقامة سوق للعقار :

بغرض حل مشكل العقار الذي يعتبر أهم عقبة تعترض طريق الاستثمار تم إنشاء الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقار بهدف إقامة سوق للعقار وترقية وتسيير الممتلكات الموجهة للاستثمار<sup>1</sup>.

كما تم إصلاح المنظومة التشريعية التي تخضع لها شروط وترتيبات الحصول على الامتيازات والأراض التابعة لأملاك الدولة الموجهة لإنجاز مشاريع استثمارية.

#### ● تحسين مناخ الأعمال وعوامل جذب الاستثمار:

بغية التخفيف من الإجراءات الإدارية تم تعديل النصوص القانونية المنظمة للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بحيث تم إدخال الترتيبات التالية<sup>2</sup>:

- إعادة إدخال إمتيازات الإستغلال، الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات، الإعفاء من ضريبة النشاط المهني.

- خفض آجال إصدار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لقرار منح الامتياز من 30 يوم إلى 72 ساعة.

- إقامة الشباك الوحيد المركزي على مستوى أغلب ولايات الوطن.

ولقد سمحت عملية إعادة تنظيم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار من تسجيل تحسن تنظيمي ونوعي كبير خاصة فيما تعلق بتعزيز فعالية الشباك الوحيد. وفي إطار تحسين مناخ الاستثمار تعهدت وزارة الصناعة وترقية الاستثمار بالتعاون مع البنك الدولي بتسهيل إجراءات إنشاء المؤسسات، وبدأ عن طريق الشبائيك الوحيدة اللامركزية التابعة للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار. وعلى إثرها تم تكوين فريق ممارسة أنشطة الأعمال في الجزائر بهدف الحفاظ على ديناميكية تحسين الشروط التي تسمح بالتقييم على مستوى تصنيف مؤشر ممارسة الأعمال.

#### - تعزيز البيئة الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعززت البيئة الاقتصادية لهذه المؤسسات من خلال المصادقة على جملة قوانين ترمي إلى:

- تسهيل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التمويلات عن طريق صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وصندوق ضمان قروض الاستثمار.

<sup>1</sup> - المرجع السابق، ص. 183.

<sup>2</sup> - المرجع السابق، ص. 177-178.

- تطوير الأنشطة المرافقة وتسهيل خلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة وتجسد ذلك من خلال إنشاء هياكل دعم ومرافقة إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويخص الأمر تنصيب شبكة من مراكز التسهيل ومشاتل عبر التراب الوطني بغية مرافقة أصحاب المشاريع خلال مرحلة تجسيد الأفكار و تقديم خدمات المشورة الفنية والتدريب أثناء السنوات الأولى لتطوير مؤسساتهم قبل نهاية الخماسي 2004-2009 تزويد القطاع بـ17 مشتلة للمؤسسات 32 مركز للتسهيل موزعة عبر التراب الوطني
- تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا لما تعاني منه هذه المؤسسات من هشاشة وتنافس في سياق اقتصاد السوق، وتم الاسترشاد ببرنامج ميدا الأول لوضع أول برنامج للتأهيل ورفع المستوى الذي تم إغلاق في ما 2007 بعد أن شرعت 716 مؤسسة صغيرة ومتوسطة في عملية التأهيل ورفع المستوى.
- عُهدَ إلى الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة برنامج تأهيل يرمي إلى تحسين القدرة التنافسية لـ 3000 مؤسسة، ورفع مستوى هذه المؤسسات في مسار التعلم، كما يهدف البرنامج إلى إدراج 6000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة ضمن عملية التأهيل المستدامة.
- تنظيم منتديات بين المؤسسات والجامعة بغية تطوير البحث والإبداع ضمن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتنظيم مسابقة وطنية للمؤسسات المبدعة اعتبارا من سنة 2009 بغية تشجيع المنافسة بين المؤسسات<sup>1</sup>.
- **أجهزة دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار والتشغيل**
- استحدثت عدة أجهزة لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار في الجزائر في سياق ترقية التسيير السليم للأموال العمومية اتضحت آثار الإصلاحات في<sup>2</sup>:
- تخفيف العبء الضريبي لا سيما من خلال إلغاء الدفع الجزائي الذي بلغ نسبة 6 % من كشف الأجور سنة 2000 وانخفض إلى أن ألغي تماما سنة 2006 من خلال خفض الضريبة على فوائد الشركات من 30% إلى 19% سنة 2008 بالنسبة للنشاطات المنتجة للسلع والأنشطة المتعلقة بالبناء والأشغال العمومية والسياحة.
- منح مزايا ضريبية من خلال تشجيع اللجوء إلى القرض الإيجاري كوسيلة لتمويل الاستثمار عبر الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة لفائدة عمليات الحيازة التي تجريها البنوك والمؤسسات المالية في إطار القرض الإيجاري وكذا الإعفاء من ضريبة الدخل العام .
- إنشاء وحدة مركزية لترقيم ومعالجة المعلومة الجبائية في 2006 من بين مهامها إنشاء قواعد البيانات الضرورية للحماية من الغش والتهرب الضريبي ومكافحتها إضافة إلى مكافحة تهريب رؤوس الأموال والاقتصاد الموازي وغير القانوني وتبييض الأموال والفساد والجرائم المالية ، إذ منذ إنشاء وحدة مركزية لترقيم ومعالجة المعلومة

<sup>1</sup>-تقرير الحكامة في الجزائر ص ص.203-204.

<sup>2</sup>-المرجع السابق، ص ص.157-159.

الجبائية، تولت منح الأشخاص الماديين والمعنويين وكذا الكيانات الإدارية رقم التعريف الضريبي الذي يعتبر المحور الرئيس للسجل الوطني للشرائح الخاضعة للجبائية والسجل الجبائي.

يتم اعتبار أن الاستراتيجيات الموجهة لإدارة الاقتصاد الموازي ماهي إلا عبارة في شق كبير منها على استراتيجيات موجهة لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعمها ولا يمكن تصور مناخ ملائم للأعمال دون الاهتمام بالعوامل التي ترسي أسس بناء الحكم الرشيد. وبالتالي " لا بد أن تتجه النفقات العمومية نحو إعادة هيكلة الإدارات العمومية وتحسين أساليب تسييرها في اتجاه شفافيتها وإخضاعها للمساءلة"<sup>1</sup>. وهذا ما يجعل الجزائر متأخرة في التصنيفات المتعلقة بسلامة ممارسة الأعمال والاستثمار نتيجة البيروقراطية، حيث تلت قطاع غزة والضفة الغربية في تقرير 2010 و 2011 لممارسة أنشطة الأعمال" بالرغم من تطور مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الجزائري ؛ إلا أن مساهمته في الاقتصاد الكلي لا تزال ضعيفة.

<sup>1</sup> - قدي عبد المجيد، الاقتصاد الجزائري والنفط"فرص أم تهديدات"، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة 07-08 أفريل 2008، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورومغاربي، دار الهدى للطباعة والنشر، عين مليلة، ص ص. 914-915.

## خلاصة :

الجزائر كغيرها من الدول معنية بهذه الاسواق الموازية، فالسوق الموازية في الجزائر على حسب التقرير السنوي للبنك العالمي حول مناخ الأعمال لسنة 2005 بلغ 33.5%، هناك علاقة طردية بين حجم الاقتصاد الموازي وحجم المعاملات المالية الموازية. مضت الجزائر قدما في إجراء إصلاحات في الاقتصاد الكلي وفي الإصلاحات الهيكلية أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات، وتمتعت الإصلاحات بمعدلات نمو معتبرة، لكن ما يزال يعترى هذه الإصلاحات الكثير من النقص خاصة فيما تعلق إصلاح قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتدعيم روح المقاول والمبادرين. الذين يشكل فيهم الاقتصاد الموازي نسبة كبيرة.

العلماء الخائفة العلماء

## الخاتمة عامة

تلعب المعاملات المالية الموازية دورا هاما في تحسين ظروف معيشة كثير من الفئات الفقيرة، صحيح أنها لا تقدم حولا جذرية للخروج من الفقر والبطالة إلا أنه من دون أنشطة الاقتصاد الموازي ، هذا الأخير الذي وفر سبل الحد الأدنى من الدخل التي أصبحت أكثر صعوبة لا وبل مستحيلة . وينظر إليه كمخزن للمبادرات القائم على المؤسسات الصغيرة، وكديناميكية مستقلة لبناء القدرات والمهارات المتخصصة، لكن هذه القدرات غير مستغلة. ما استوجب إعطاء اهتمام بفئات هذا الاقتصاد والبحث عن سبل إدارته بالاهتمام بمعالجة الأسباب المؤدية له بدلا من الانشغال بالإنفاق على الآثار السلبية التي برزت بأشكال متعددة في هذا البحث والمترتبة عنه وتدعيم السبل المؤدية إلى تقوية آثاره الإيجابية فانتشاره في كل المناطق دون التقيح بالمكان ومرونته العالية في التكيف مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية دون التأثير بالأزمات ومساهمته في المعالجة الجزئية لمشكل البطالة جعلت من الاهتمام به شكل أكثر من مهم ، وبناء عليه هدف البحث إلى تحديد آليات ضبط المعاملات المالية الموازية في الجزائر و تسليط الضوء على استراتيجيات إدارتها من خلال العمل على اختبار فرضيات البحث التالية:

**الفرضية الأولى:** لا يوجد تعريف شامل للاقتصاد الموازي. بحيث لا يمكن تعريفه بشكل موحد وشامل إلا أن ذلك لا يمنعنا من محاولة الخروج بنقاط الرئيسية لمفهومه وطبيعته وفقا لعدة تعاريف تطرقنا إليها سابقا. كما أن دراسة الاقتصاد الموازي دراسة صعبة لطبيعته الخفية ، وذلك لصعوبة قياس أنشطته الموازية وغير المراقبة جعل من الجانب الكمي للإحصاء شبه مستحيل وهذا ما يثبت صحة الفرضية.

**الفرضية الثانية:** المعاملات المالية الموازية بما فيها سوق الصرف أصبحت تنظم أكثر من ذي قبل. مع الاجراءات وللوائح الصادرة عن الدولة لمحاولة تشديد صرامة الرقابة وتضييق النطاق على هذه المعاملات جعلها تأخذ مجرى آخر بل ليس هذا فقط بل زاد من حجمها واتساع دائرتها. فرضية صحيحة.

**الفرضية الثالثة:** تعتبر المالية الموازية كمخرج أو حل للمشاكل المالية. بالنسبة للأعوان ذوي الاحتياجات لتمويل الموازي بسب طبيعة أنشطتهم، وعليه فرضية خاطئة لا يمكننا الاعتماد على هذه الفئة فقط.

## النتائج:

من خلال ما جاء به البحث ومما تقدم من طرح نخلص إلى النتائج التالية:

- غياب تعريف موحد ومشترك لكل من الاقتصاد الموازي والمعاملات المالية الموازية، والذي زاد المشكل تعقيدا منذ وصفه لأول مرة في تقرير لمنظمة العمل الدولية عن العمل في كيبيا سنة 1972 ، وما رافق ذلك من

خواص متغايرة لطبيعة الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية، وبالتالي تعاريف مختلفة تؤدي إلى استراتيجيات مختلفة. صعوبة وكذا اختلاف وجهات النظر في تفسير علاقة الاقتصاد الموازي والمعاملات بالاقتصاد الرسمي ما زاد من صعوبة ضبط تعريف موحد لهما.

- الحد من المعاملات الموازية ليست بالحل الأمثل، بل محاولة ادماجها مع الاقتصاد الرسمي.
- لا يقف على عاتق الدولة فقط محاولة ادماج المعاملات الموازية بل تجدر الإشارة إلى النشاطين إلى محاولة توطين نشاطاتهما وإعطاء طابع قانوني لها.

تعددت أسباب نمو حجم المعاملات الموازية لكن أهمها: عبء الضريبة والضمان الاجتماعي وكثرة اللوائح والقوانين المنظمة لممارسة الأنشطة و تعقدها بفرض التدخل الحكومي في الأسواق المختلفة و تدني كفاءة وجودة خدمات القطاع العام والعاملين فيه هي ظروف مهدت لنمو وانتشار الأنشطة الموازية.

#### التوصيات:

من خلال النتائج نوصي بالآتي:

- الإقرار بدور الاقتصاد الموازي كمحرك رئيسي للنمو وخلق فرص العمل، وضرورة توفر سياسات تستهدف تنمية هذا الاقتصاد لدعم توفير فرص العمل وضمان تحوله إلى مشروعات تتمتع بالاعتراف القانوني السليم ويكون لديها كافة الحقوق والمسؤوليات.
- تقوية الاقتصاد وتنظيم اسواق الصرف والأسواق النقدية لسحب ودمج النشاط الموازي لدائرة التنظيم. و ليس الإنفاق في محاولة القضاء عليه
- تقريب قيمة الدينار الجزائري من قيمته الحقيقية لسد الفجوة والفارق مع قيمته الموازية .
- تسهيل اجراءات معالجة ملفات القروض في البنوك.
- تسهيل الاجراءات التنظيمية المعمول بها في مجال تقديم مختلف الخدمات البنكية.
- توفير مكاتب صرف رسمية خاضعة لرقابة الدولة.
- تقوية بورصة الجزائر وتنويع اسهم الشركات فيها، وتقليل القيم الاسمية للأسهم لجلب صغار المستثمرين.
- تنويع الخدمات البنكية والخدمات البنكية الاسلامية لتأطير المدخرين والمستثمرين الذين لا يجذون التعامل بمعدلات الفائدة.

### آفاق الدراسة:

من خلال النتائج والتوصيات التي خلص إليها هذا البحث ونظرا للطبيعة المعقدة والمتعددة الأبعاد لموضوع المعاملات المالية الموازية، ونظرا لأهمية استراتيجيات إدارة الاقتصاد الموازي سيتم طرح المواضيع التالية كآفاق للدراسة تتمثل:

- المالية الموازية كمنخرج أو حل للمشاكل المالية بشكل مؤقت.
- ادماج الاقتصاد الموازي في الاقتصاد الهيكلي.

المراجع

## المراجع

### I. المراجع بالعربية

#### 1. الكتب

- شمعون شمعون، البورصة للنشر، الجزائر، 1991
- صفوت عبد السلام عوض الله، الاقتصاد السري - دراسة اليات الاقتصاد الخفي وطرق علاجه، دار النهضة العربية-القاهرة-2002.
- عبد الحكيم مصطفى الشرفاوي: التهرب الضريبي والاقتصاد الأسود، دار الجامعة الجديدة، بدون طبعة، الإسكندرية، 2006
- فريدريك شنايدر، دومينيك انستي: الاختباء وراء الظلال.
- محمد عثمان شبير، المعاملات المالية المالية المعاصرة في الفقه الاسلامي. دار النفائس للنشر و التوزيع، الطبعة السادسة، الأردن، 2007.
- نبيه نسرین عبد الحميد: الإقتصاد الخفي، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2008

#### 2. التقارير

- برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، أعداد متزايدة من الشباب القطاع غير الرسمي، برنامج الأمم المتحدة، لمستوطنات البشرية، حوار الموثل، العدد 01، الطبعة العربية، عمان.
- طويطي مصطفى، شرع يوسف، الملتقى الدولي الأول حول: الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل مداخلة بعنوان: صيغ التمويل الإستثماري في الاقتصاد الاسلامي وضوابطه، يومي 23-24 فيفري 2011،
- منتدى رؤساء المؤسسات الجزائرية، الجزائر العاصمة، 2008.
- قدي عبد المجيد، الاقتصاد الجزائري والنفط "فرص أم تهديدات"، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة 07-08 أفريل 2008، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورومغاربي، دار الهدى للطباعة والنشر، عين مليلة

### 3. المقالات والمجلات العلمية

- محمد عبد الفضيل، جيهان ذياب، أبعاد ومكونات الاقتصاد الخفي في إطار نظام متطور للحسابات القومية، مجلة مصر المعاصرة العدد 400 افريل 1985 .
- علي بودلال، "القطاع غير الرسمي في سوق العمل الجزائري دراسة تحليلية تقييمية للفترة 2000-2010". بحوث اقتصادية عربية، العدد 65، شتاء 2014
- دكتور رمضاني محمد، أستاذ قوار الحبيب سعيد، المتغيرات القيادية للتعاملات المالية الموازية في الجزائر، مجلة المالية و الأسواق، سبتمبر 2014، العدد:01.

### 4. المذكرات

- عزري لخضر، السوق الموازية وتدهور الدينار، مذكرة التخرج ماجستير في التسيير، جامعة الجزائر، 1993.
- عبد الباقي يوسف، دور سعر الصرف في تعديل ميزان المدفوعات للدول النامية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001
- رقام دليلة، تسيير، خطر الصرف بالتقنيات الجديدة، الأسواق المشتقة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، فرع التسيير، جامعة الجزائر، 1997
- الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، تقرير عن الحكامة في الجزائر 2008 ، الجمهورية الجزائرية، ص22. ( وثيقة مقدمة من طرف الأستاذ بن فرحات عبد الله .في إطار مقرر الحكم الراشد والتنمية المستدامة، لطلبة السنة الأولى مدرس الدكتوراه، دفعة2010).

### 5. المواقع الإلكترونية

- لجنة العمل والشؤون الاجتماعية التابعة للإتحاد الإفريقي: تأثير الأزمة العالمية على العمالة وسوق العمل في إفريقيا، متابعة توصيات الدورة السادسة للجنة العمل والشؤون الاجتماعية حول الدراسة بشأن الاقتصاد غير الرسمي في إفريقيا: البرنامج حول الاقتصاد غير الرسمي، وثيقة رقم-LSAC EXP-5-SA 1553أديس أبابا ، إثيوبيا، 18 سبتمبر 02 أكتوبر 2009 ، متاح على:

<http://www.africa-union.org/LSAC-EXP-5-SA1553>

- <http://www.echoroukonline.com/ara/articles/240089.html> Consulté le:5/25/2015

## 6. التشريعات

- النظام رقم 07/01 ، المؤرخ في 3 فيفري 2007، يتعلق بالقواعد المطبقة على المعاملات الجارية مع الخارج و الحسابات بالعملة الصعبة، الجريدة الرسمية العدد31، الصادر بتاريخ 13 ماي 2007، المعدل والمتمم بموجب النظام رقم 06/11 المؤرخ في 11/11/2011، الجريدة الرسمية العدد08، الصادر بتاريخ 15 فيفري 2012.
- القرار المؤرخ في مارس 1987، يتضمن تحديد شروط تسيير الحسابات بالعملة الصعبة بالنسبة للمواطنين المقيمين، الجريدة الرسمية العدد21 الصادر بتاريخ 20 ماي 1987
- قانون رقم 15/86 مؤرخ في ديسمبر 1986، يتضمن قانون المالية لسنة 1987، الجريدة الرسمية العدد 55، الصادر بتاريخ 1986/12/30.
- مرسوم رقم 61/87 المؤرخ في 03 مارس 1987، يتضمن تطبيق نص المادة 139 من القانون رقم 09/85 المؤرخ في 26 ديسمبر 1985 والمتضمن قانون المالية، المعدلة بالمادة 100 من القانون رقم 05/86 المؤرخ في 29 ديسمبر 1986 والمتضمن قانون المالية لسنة 1987، الجريدة الرسمية العدد 10، الصادر بتاريخ 04 مارس 1987.
- القرار المؤرخ في 4 مارس 1987، يتضمن تحديد شروط تسيير الحسابات بالعملة الصعبة بالنسبة للمواطنين المقيمين، الجريدة الرسمية العدد21، الصادر بتاريخ 20 ماي 1987.
- قانون رقم 26/89 مؤرخ في 31/12/1989، يتضمن قانون المالية لسنة 1990، الجريدة الرسمية العدد 01، الصادر بتاريخ 3 جانفي 1990.
- مرسوم تنفيذي رقم 145/90 مؤرخ في 22 ماي 1990، لتضمن تطبيق المادة 125 من القانون رقم 26/89 المؤرخ في 31 ديسمبر 1989، يتضمن قانون المالية لسنة 1990، الجريدة الرسمية العدد21، الصادر بتاريخ 23 ماي 1990.
- النظام رقم 01/09 المؤرخ في 17 فيفري 2009، يتعلق بحسابات العملة الصعبة الخاصة بالأشخاص الطبيعيين من جنسية أجنبية المقيمين وغير المقيمين والأشخاص المعنويين غير المقيمين، الجريدة الرسمية العدد25، الصادر بتاريخ 29 أبريل 2009.
- النظام رقم 08/95 المؤرخ في 23 ديسمبر 1995، يتعلق بسوق الصرف، الجريدة الرسمية ، العدد05، 21 جانفي 1996

- قانون رقم 144/62 المؤرخ في 13 ديسمبر 1962، يتضمن إحداث البنك المركزي الجزائري وتحديد قانونه الأساسي، الجريدة الرسمية العدد 02، 11 جانفي 1963
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

## .7 الموسوعات

- لسان العرب مادة صرف، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية، المغرب 472/1

## .II المراجع الأجنبية

- Ahmed Henni / Essai sur L'économie parallèle – cas de L'Algérie collection omie / ENAG/ Edition 1991 , notamment chapitres
  - Benbahmed R, **taux de change et déperdition du système productif en algérie**, le Monde en développement, N° :36, 1981.
  - Christopher BAJADA, Friedrich SCHNEIDER : **Size, Causes, And Consequences Of The Underground Economy An Internal Perspective**, Op-, Cit
  - Christopher BAJADA, Friedrich SCHNEIDER, Op, Cit.
  - CNES, **Rapport National sur Les Objectifs Du Millénaire pour Le Développement**, gouvernement Algérien, Septembre 2010.
- commerciale, économie informel et capitale vers un regard critique et application au pays de Magreb**, voire
- Dennis DUCKE, Gabor IVANY, Mark KAN: **The Shadow Economy– A critical Analysis**,
  - El Kadi ihsane , **Cotation du jour à arrière boutique street**, El watan économique, du 11 au 17 avril 2005
  - Hamid Zidouni, Evaluation et Analyse de la place de l'économie informelle en Algérie, Approche de la comptabilité nationale, objet d'une communication au " séminaire sur L'Economie informelle. " Alger 09 avril 2003"

- Instruction n° : 90-05 du 8 octobre 1990, fixant les modalités d'ouverture et de fonctionnement des comptes devises des personnes morales.
- Jacques CAZENAVE , Economie en sou – Sol , insee – ANTIANE N° 23  
Décembre 1993.
- Jean-pierre ECK, change, Encyclopédie Dalloz, droit commercial
- KACEM anis, BENSALAH Mohamed, et autre : **Libéralisation**
- Koucou Djah, les taux de change du marché parallèle, thèse pour obtenir le doctorat en science économique, Université de Paris 1, Panthéon.  
Sorbonne.1994
- OCDE , **l'Emploi Informel dans les pays en développement**, Op-,  
Cit
- Socialalert: **the informal economy** (en line) on site:  
[www.socialalert.org/pdf/1808brochENGred.pdf](http://www.socialalert.org/pdf/1808brochENGred.pdf) .visiteded 20/10/2011
- Thierry JACOMET, OPCIT  
[www.ps2d.net/media/Haddar\\_PEV\\_08pdf.p.04](http://www.ps2d.net/media/Haddar_PEV_08pdf.p.04) Consulté le : 24/10/2014.

الملاحق

## الحسابات الاقتصادية من 2000 إلى 2011

نظرا لأهمية الحسابات الاقتصادية نستعرض في هذه المنشورة مختلف الجداول الإحصائية المتضمنة لسلسلة متسقة للحسابات الاقتصادية السنوية المتعلقة بالفترة مابين 2000-2011.

تجدر الإشارة إلى أن الحسابات المتعلقة بالفترة 2000 و2010 لها طابع شبه نهائي بخلاف سنة 2011 فهي حسابات مؤقتة.

يتم إعداد هذه السلسلة من الحسابات الموحدة للأمم إستنادا إلى نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية (SCEA)، وبالقيم الجارية، علاوة على ذلك ترفق ببعض الحسابات المعدة حسب النظام الدولي للمحاسبة الوطنية للأمم المتحدة (SCN)، وهذا لغرض إحتياجات المقارنة الدولية.

تستخدم مجموعة من مصادر المعلومات الإحصائية لإنجاز هذه السلسلة من الحسابات الاقتصادية بحيث أن جزء مهم من هذه البيانات معد من طرف الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)، وجزء آخر يتم جمعه مباشرة من مختلف القطاعات.

يمكن أن نحدد ثلاث مصادر مهمة للمعلومات الإحصائية وهي:

التعدادات الشاملة، المسوحات الإحصائية، والمصادر الإدارية.

نذكر بعض هذه المصادر:

❖ المسوحات المتعددة المنجزة من مختلف الهياكل التقنية للديوان الوطني للإحصائيات (ONS).

✓ المسح السنوي للصناعة (القطاع العمومي).

✓ المسح حول التجارة، الخدمات والنقل (القطاع العمومي).

✓ المسح حول البناء والأشغال العمومية (القطاع العمومي).

✓ المسح السنوي للبنوك ومؤسسات التأمين.

✓ المسح حول نفقات الإستهلاك للأسر المعيشية.

✓ المسح الفصلي حول الإنتاج الصناعي.

✓ المسح الفصلي حول أسعار الإنتاج الصناعي

✓ المسح الفصلي حول أسعار الإستهلاك، ... إلخ.

✓ المسح حول الشغل والبطالة.

✓ المسح السنوي حول الأجور.

✓ الإحصاءات المعدة من طرف وزارة الطاقة والمناجم.

✓ الإحصاءات المعدة من طرف وزارة المالية (عمليات الخزينة، ميزانية التسيير للدولة، ... إلخ)

✓ الإحصاءات المعدة من طرف وزارتي الفلاحة و الصيد البحري

✓ الإحصاءات المعدة من طرف وزارة النقل.

مدير المنشورة: **منير خالد براح**

تم إعداد المنشورة من قبل المديرية التقنية المكلفة بالمحاسبة الوطنية

الديوان الوطني للإحصائيات نهج بلقاسمي محمد-العناصر الجزائر. الهاتف: 021777838 الفاكس : 021-77-78-30

سبتمبر 2011 - السعر : 40 دج

الصفحة الإلكترونية <http://www.ons.dz> البريد الإلكتروني [ons@ons.dz](mailto:ons@ons.dz) [stat@ons.dz](mailto:stat@ons.dz) ISSN 1111-5939

✓ الإحصاءات المعدة من طرف وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار.

✓ الإحصاءات المعدة من طرف وزارة السكن والتهيئة العمرانية.

هناك مصادر أخرى للمعلومات الإحصائية يقوم الديوان الوطني للإحصائيات (ONS) بتجميعها مباشرة من المؤسسات والقطاعات من أهمها:

- ❖ البيانات الإحصائية من المديرية العامة للجمارك.
- ❖ إحصاءات بنك الجزائر سيما ميزان المدفوعات
- ❖ حسابات مؤسسة الإتصالات والبريد وكذا الإحصاءات المنجزة من طرف سلطة ضبط البريد والإتصالات.
- ❖ الإحصاءات المستخرجة من مؤسسة الدراسات الاقتصادية والتحليل المالي والتقييم الإستراتيجي (ECOFIE) المتعلقة بمستندات المحاسبة للمؤسسات تحت وصاية شركة تسيير المساهمات (SGP).
- ❖ بيانات أخرى لشركة سوناپراك وتقارير الأنشطة القطاعية.
- بالإضافة إلى حسابات الإنتاج وحسابات الإستغلال حسب قطاع النشاطات والقطاع القانوني. تتضمن الحسابات الإقتصادية ثمانية حسابات موحدة للأمم حسب نظام الحسابات الإقتصادية الجزائرية :
- ❖ إنتاج الأمة حسب نشاط الإقتصاد و القطاعات القانونية
- ❖ ميزان الموارد و الإستخدامات للأمم من السلع و الخدمات
- ❖ الإنتاج المحلي الخام و استخداماته
- ❖ الدخل الوطني المتاح و تخصيصاته
- ❖ الدخل النقدي الوطني المتاح و تخصيصاته
- ❖ حساب التراكم للأمم
- ❖ حساب العمليات للأمم مع باقي العالم الخارجي
- ❖ تركيب التراكم

نظرا لإحتياجات متعلقة بالمقارنة الدولية تم إعداد ثلاث حسابات إضافية حسب متطلبات نظام المحاسبة الوطنية للأمم المتحدة. يتعلق الأمر بـ :

- ❖ الناتج المحلي الخام و تخصيصاته.
  - ❖ الناتج المحلي الخام و استخداماته.
  - ❖ الدخل الوطني المتاح و تخصيصاته.
- لقد تم إدراج جدول يتضمن الناتج المحلي الخام والناتج الوطني الخام للفرد بالدينار الجزائري والدولار الأمريكي وكذا تطور بعض النسب المعبرة للهياكل، وهي معلومات يكثر الطلب عليها.
- نختم هذه المنشورة بتقديم بعض التعاريف الضرورية لتسهيل قراءة هذه الحسابات.

**حساب الإنتاج و حساب الاستغلال حسب قطاع النشاط و القطاع القانوني**

**لسنة 2000**

السوحدة: مسليسون د.ج.								
الإنتاج الخام	فائض الاستغلال الصافي	تعويضات المستخدمين	ضرائب متعلقة بالإنتاج	دخل محلي	تراكم الأموال الثابتة	القيمة المضافة	استهلاك وسيط	
عمومي	4563,4	3011,9	1551,6	1256,8	110,2	636,1	-451,5	الفلاحة، الصيد والغابات
خاص	421020,3	76400,5	344619,8	162,1	291,8	50517,3	293648,7	
المجموع	425583,7	79412,3	346171,4	1418,9	401,9	51153,4	293197,2	
عمومي	73403,4	26134,5	47269,0	8474,8	1933,1	13166,4	23694,6	السمياه والطاقة
خاص	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	
المجموع	73403,4	26134,5	47268,9	8474,8	1933,1	13166,4	23694,5	
عمومي	2033058,5	490176,4	1542882,1	88536,3	347452,1	33539,2	1073354,4	المحروقات
خاص	95227,5	21794,9	73432,6	3824,3	17818,9	0,0	51789,4	
المجموع	2128286,1	511971,3	1616314,7	92360,6	365271,0	33539,2	1125143,9	
عمومي	90060,6	47155,8	42904,8	15900,5	1701,6	16024,7	9278,0	الخدمات والأشغال البترولية
خاص	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	
المجموع	90060,6	47155,8	42904,8	15900,5	1701,6	16024,7	9278,0	
عمومي	7890,1	3108,7	4781,4	834,6	293,9	2925,2	727,6	المعادن والمقالع
خاص	551,8	311,6	240,2	42,2	8,9	78,5	110,6	
المجموع	8441,8	3420,3	5021,6	876,8	302,9	3003,7	838,2	
عمومي	82542,7	51939,3	30603,4	21468,0	2689,1	23865,9	-17419,7	ص.ح.م.ك.
خاص	5114,2	2487,5	2626,7	141,2	228,0	1331,7	925,8	
المجموع	87656,9	54426,8	33230,1	21609,2	2917,1	25197,6	-16493,9	
عمومي	31308,2	11997,3	19310,9	5363,8	1014,4	8384,2	4548,4	مواد البناء والزجاج
خاص	12681,0	5254,7	7426,2	762,9	709,9	3445,4	2508,0	
المجموع	43989,2	17252,1	26737,1	6126,7	1724,3	11829,7	7056,4	
عمومي	141917,4	48204,2	93713,2	15968,1	6316,0	69193,5	2235,6	البناء والأشغال لعمومية
خاص	412743,5	214410,4	198333,2	3534,8	14629,1	77010,1	103159,2	
المجموع	554660,9	262614,6	292046,3	19502,9	20945,1	146203,6	105394,7	
عمومي	38863,6	19870,5	18993,1	5220,4	784,4	7197,0	5791,3	الكيمياء والمطاط والبلاستيك
خاص	9743,8	5920,5	3823,3	557,5	343,1	1786,6	1136,2	
المجموع	48607,4	25791,0	22816,4	5777,9	1127,4	8983,6	6927,5	
عمومي	187720,6	147707,4	40013,2	6739,2	4698,2	16161,5	12414,2	الصناعات الغذائية
خاص	246607,9	182009,6	64598,3	3716,8	1926,5	4993,5	53961,5	
المجموع	434328,5	329717,0	104611,5	10456,0	6624,8	21155,0	66375,7	
عمومي	7987,8	5635,9	2351,9	1857,0	302,5	3699,8	-3507,4	الصناعة النسيجية
خاص	30867,4	23072,0	7795,4	267,8	851,4	2502,9	4173,4	
المجموع	38855,2	28707,9	10147,3	2124,8	1153,9	6202,7	665,9	
عمومي	2668,2	1741,9	926,2	286,7	73,5	875,3	-309,3	صناعة الجلود والأحذية
خاص	3371,3	1898,3	1473,1	55,7	81,1	391,0	945,2	
المجموع	6039,5	3640,2	2399,3	342,4	154,6	1266,3	635,9	
عمومي	14093,5	7935,7	6157,8	1203,6	331,9	3176,2	1446,1	صناعة الخشب والورق
خاص	9318,7	5229,0	4089,7	98,3	605,5	2034,2	1351,7	
المجموع	23412,2	13164,7	10247,5	1302,0	937,4	5210,4	2797,7	
عمومي	32457,4	5309,7	27147,6	178,9	439,1	2072,6	24457,1	صناعات مختلفة
خاص	2120,9	998,6	1122,3	119,8	121,7	463,8	417,0	
المجموع	34578,3	6308,3	28269,9	298,6	560,8	2536,4	24874,1	
عمومي	116513,3	37739,9	78773,4	7435,6	2671,5	28590,9	40075,5	النقل والإتصالات
خاص	312926,8	115770,6	197156,3	29531,0	9038,2	26461,4	132125,7	
المجموع	429440,2	153510,5	275929,7	36966,6	11709,7	55052,3	172201,1	
عمومي	45276,3	18127,3	27149,1	6143,9	5214,3	12821,7	2969,1	التجارة
خاص	478641,9	69498,8	409143,1	19638,9	38575,1	30812,6	320116,5	
المجموع	523918,2	87626,1	436292,1	25782,8	43789,4	43634,3	323085,6	
عمومي	8095,7	2749,6	5346,1	2073,7	370,6	2605,6	296,2	الفنادق والمقاهي والمطاعم
خاص	55313,5	15365,7	39947,8	1568,6	4327,5	7677,0	26374,7	
المجموع	63409,2	18115,3	45293,9	3642,3	4698,1	10282,6	26670,9	
عمومي	13998,8	4282,8	9716,0	1270,4	622,4	6335,8	1487,4	الخدمات المقدمة للمؤسسات
خاص	25163,9	3740,2	21423,7	2301,9	1078,3	7641,7	10401,8	
المجموع	39162,7	8023,0	31139,7	3572,3	1700,7	13977,5	11889,2	
عمومي	2091,7	1044,2	1047,5	251,3	120,4	1211,9	-536,1	الخدمات المقدمة للأسر المعيشية
خاص	60504,6	7537,1	52967,5	395,9	1898,8	10068,9	40603,9	
المجموع	62596,3	8581,3	54015,0	647,2	2019,2	11280,8	40067,8	
عمومي	2 934 511,3	933 873,1	2 000 638,2	190 463,6	377 139,3	252 483,7	1 180 551,5	المجموع
خاص	2 181 919,0	751 699,9	1 430 219,1	66 719,7	92 533,9	227 216,5	1 043 749,0	
المجموع	5 116 430,3	1 685 573,0	3 430 857,3	257 183,3	469 673,2	479 700,3	2 224 300,5	

حساب الإنتاج و حساب الاستغلال حسب قطاع النشاط و القطاع القانوني

## لسنة 2001

السوحدة: ملايين د.ج.								الإنتاج الخام	فائض الاستغلال الصافي	تعويضات المستخدمين	ضرائب متعلقة بالإنتاج	دخل محلي	تراكم الأموال الثابتة	القيمة المضافة	استهلاك وسيط
313,2	925,6	105,9	1344,6	283,9	1628,5	3024,4	4653,0	عمومي	الفلاحة، الصيد والغابات						
351140,1	55416,3	3766,3	410322,6	168,3	410490,9	89991,8	500482,7	خاص							
351453,3	56341,9	3872,1	411667,2	452,2	412119,5	93016,2	505135,7	المجموع							
13840,8	13632,4	2125,2	29598,4	22697,3	52295,6	28859,6	81155,3	عمومي	المياه والطاقة						
0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	خاص							
13840,8	13632,4	2125,2	29598,4	22697,3	52295,6	28859,6	81155,3	المجموع							
933822,2	39244,4	314841,8	1287908,4	93429,4	1381337,8	498212,7	1879550,5	عمومي	المحروقات						
42927,1	0,0	12963,9	55891,1	6699,3	62590,4	16817,2	79407,6	خاص							
976749,3	39244,4	327805,7	1343799,4	100128,7	1443928,1	515030,0	1958958,1	المجموع							
2579,2	17311,9	1736,2	21627,4	16760,7	38388,0	47424,2	85812,2	عمومي	الخدمات والأشغال البترولية						
0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	خاص							
2579,2	17311,9	1736,2	21627,4	16760,7	38388,0	47424,2	85812,2	المجموع							
617,4	3583,6	448,1	4649,1	1234,1	5883,2	4088,7	9972,0	عمومي	المعادن والمقالع						
116,6	81,8	9,2	207,6	45,2	252,8	328,7	581,4	خاص							
734,0	3665,4	457,4	4856,7	1279,2	6136,0	4417,4	10553,4	المجموع							
-9762,9	18755,5	2415,3	11407,9	19472,6	30880,5	51498,2	82378,8	عمومي	ص.ح.م.ك.						
1075,8	1565,1	267,7	2908,5	158,6	3067,1	3031,5	6098,6	خاص							
-8687,2	20320,6	2683,0	14316,4	19631,2	33947,6	54529,8	88477,4	المجموع							
3794,2	11506,0	1564,0	16864,2	6652,9	23517,0	17975,3	41492,3	عمومي	مواد البناء والزجاج						
3120,6	4129,3	890,5	8140,4	819,3	8959,8	6371,7	15331,5	خاص							
6914,8	15635,3	2454,5	25004,6	7472,2	32476,8	24347,0	56823,8	المجموع							
11128,9	37148,3	3578,1	51855,3	10506,4	62361,7	45818,4	108180,1	عمومي	البناء والأشغال لعمومية						
125499,1	111494,9	18021,1	255015,0	3130,4	258145,4	241264,1	499409,5	خاص							
136628,0	148643,2	21599,1	306870,3	13636,8	320507,1	287082,5	607589,7	المجموع							
2882,3	7583,0	1025,4	11490,8	3385,4	14876,2	22912,0	37788,2	عمومي	الكيمياء والمطاط والبلاستيك						
1138,6	1722,5	362,9	3224,0	507,7	3731,7	5946,2	9677,9	خاص							
4020,9	9305,5	1388,3	14714,7	3893,1	18607,8	28858,3	47466,1	المجموع							
7345,2	15996,8	3927,1	27269,2	7062,0	34331,2	135805,8	170137,0	عمومي	الصناعات الغذائية						
62042,9	5988,2	2196,1	70227,2	4339,9	74567,1	205732,8	280299,9	خاص							
69388,1	21985,0	6123,2	97496,4	11401,9	108898,3	341538,6	450436,9	المجموع							
-4000,3	4667,1	383,1	1050,0	3186,3	4236,3	3253,5	7489,8	عمومي	الصناعة النسيجية						
4185,2	2487,1	850,3	7522,5	260,0	7782,6	23072,6	30855,1	خاص							
185,0	7154,2	1233,4	8572,5	3446,4	12018,9	26326,1	38344,9	المجموع							
-595,0	893,4	82,6	381,0	164,4	545,4	1350,5	1896,0	عمومي	صناعة الجلود والأحذية						
1103,9	469,4	98,3	1671,6	56,2	1727,8	2312,3	4040,1	خاص							
509,0	1362,8	180,9	2052,6	220,6	2273,2	3662,8	5936,0	المجموع							
-95,6	4625,6	531,6	5061,7	1246,5	6308,2	10891,3	17199,5	عمومي	صناعة الخشب والورق						
1607,4	2484,2	744,1	4835,7	101,8	4937,5	6089,6	11027,1	خاص							
1511,8	7109,8	1275,8	9897,4	1348,3	11245,7	16981,0	28226,6	المجموع							
32543,5	2743,9	588,5	35875,9	251,7	36127,6	6631,4	42759,0	عمومي	صناعات مختلفة						
454,1	494,9	130,7	1079,7	123,3	1203,0	1062,1	2265,0	خاص							
32997,6	3238,8	719,1	36955,6	375,0	37330,5	7693,5	45024,0	المجموع							
26528,6	32442,9	2961,0	61932,5	11232,4	73164,9	38749,2	111914,1	عمومي	النقل والاتصالات						
163419,4	30833,4	10267,1	204519,9	26008,7	230528,6	133213,8	363742,4	خاص							
189948,1	63276,2	13228,0	266452,3	37241,2	303693,5	171963,0	475656,5	المجموع							
3089,2	14936,8	4676,5	22702,5	6430,8	29133,3	16761,7	45895,0	عمومي	التجارة						
349914,1	36441,2	40557,0	426912,3	20163,1	447075,4	79639,3	526714,7	خاص							
353003,3	51378,0	45233,5	449614,8	26593,9	476208,7	96401,0	572609,7	المجموع							
730,5	3147,5	336,3	4214,3	1322,1	5536,3	2130,2	7666,5	عمومي	الفنادق والمقاهي والمطاعم						
30257,4	7430,7	4655,1	42343,2	1408,1	43751,3	15918,5	59669,8	خاص							
30987,9	10578,2	4991,4	46557,4	2730,2	49287,6	18048,7	67336,3	المجموع							
1329,6	4783,5	428,3	6541,3	721,5	7262,8	2666,5	9929,4	عمومي	الخدمات المقدمة للمؤسسات						
12758,8	10501,4	1352,7	24612,9	2996,8	27609,7	4568,6	32178,3	خاص							
14088,4	15284,8	1781,0	31154,2	3718,3	34872,5	7235,2	42107,7	المجموع							
-583,6	1374,6	140,2	931,2	305,4	1236,6	1111,0	2347,6	عمومي	الخدمات المقدمة للأسر المعيشية						
43711,0	10307,0	2066,8	56084,8	401,4	56486,2	7788,3	64274,5	خاص							
43127,4	11681,6	2207,0	57016,0	706,8	57722,8	8899,3	66622,1	المجموع							
<b>1 025 507,5</b>	<b>235 302,8</b>	<b>341 895,1</b>	<b>1 602 705,4</b>	<b>206 345,9</b>	<b>1 809 051,3</b>	<b>939 164,9</b>	<b>2 748 216,2</b>	عمومي	المجموع						
<b>1 194 472,1</b>	<b>281 847,2</b>	<b>99 199,7</b>	<b>1 575 519,0</b>	<b>67 388,1</b>	<b>1 642 907,1</b>	<b>843 149,2</b>	<b>2 486 056,3</b>	خاص							
<b>2 219 979,6</b>	<b>517 150,0</b>	<b>441 094,8</b>	<b>3 178 224,4</b>	<b>273 734,0</b>	<b>3 451 958,4</b>	<b>1 782 314,1</b>	<b>5 234 272,5</b>	المجموع							

حساب الإنتاج و حساب الاستغلال حسب قطاع النشاط و القطاع القانوني

لسنة 2002

الموحدة: مسليسون د.ج.

الإنتاج الخام	فائض الاستغلال الصافي	تعويضات المستخدمين	ضرائب متعلقة بالإنتاج	دخل محلي	تراكم الأموال الثابتة	القيمة المضافة	استهلاك وسيط		
3541,6	2231,2	1310,4	218,6	1091,8	82,6	694,0	315,2	عمومي	الفلاحة ، الصيد و الغابات
507095,7	91180,9	415914,8	170,5	415744,3	3400,1	56148,5	356195,7	خاص	
510637,3	93412,1	417225,2	389,1	416836,1	3482,7	56842,5	356510,9	المجموع	
86030,4	30569,1	55461,4	24030,4	31430,9	2264,0	14252,2	14914,7	عمومي	المياه و الطاقة
0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	خاص	
86030,4	30569,1	55461,4	24030,4	31430,9	2264,0	14252,2	14914,7	المجموع	
1894310,6	525291,0	1369019,7	100502,8	1268516,9	312225,5	43510,2	912781,2	عمومي	المحروقات
130110,5	22096,6	108013,9	11013,6	97000,3	19594,9	613,1	76792,3	خاص	
2024421,2	547387,6	1477033,6	111516,4	1365517,1	331820,3	44123,3	989573,5	المجموع	
83962,9	43964,4	39998,5	14759,6	25238,9	1831,1	18070,9	5336,8	عمومي	الخدمات والأشغال البيتروولية
0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	خاص	
83962,9	43964,4	39998,5	14759,6	25238,9	1831,1	18070,9	5336,8	المجموع	
9578,0	4327,3	5250,7	697,5	4553,2	375,2	3254,8	923,2	عمومي	المعادن و المقالع
529,0	299,0	229,9	41,1	188,9	14,3	74,4	100,2	خاص	
10107,0	4626,4	5480,6	738,6	4742,0	389,5	3329,2	1023,4	المجموع	
87557,0	56722,9	30834,1	14297,5	16536,6	2303,1	16513,8	-2280,3	عمومي	ص.ح.م.ك.
6881,4	3409,3	3472,1	163,5	3308,6	305,9	1779,7	1223,1	خاص	
94438,4	60132,2	34306,3	14461,0	19845,2	2609,0	18293,5	-1057,2	المجموع	
43782,4	18440,2	25342,2	6563,2	18779,0	1425,1	10192,5	7161,3	عمومي	مواد البناء و الزجاج
18406,3	7663,1	10743,2	870,6	9872,6	1100,4	4868,8	3903,4	خاص	
62188,7	26103,3	36085,4	7433,8	28651,5	2525,5	15061,3	11064,7	المجموع	
163812,8	72173,9	91638,8	13499,3	78139,5	5086,6	46472,9	26580,0	عمومي	البناء و الأشغال لعمومية
540678,0	262377,5	278300,5	3783,2	274517,3	21411,2	124192,8	128913,3	خاص	
704490,8	334551,5	369939,3	17282,5	352656,8	26497,8	170665,8	155493,2	المجموع	
47700,1	30214,4	17485,7	4370,6	13115,1	1037,3	8799,1	3278,8	عمومي	الكيمياء و المطاط و البلاستيك
11353,4	6305,2	5048,2	543,7	4504,6	490,4	2132,5	1881,7	خاص	
59053,6	36519,6	22533,9	4914,2	17619,7	1527,6	10931,6	5160,5	المجموع	
151131,3	11659,7	34571,6	6164,9	28406,7	3977,4	14743,1	9686,2	عمومي	الصناعات الغذائية
313774,9	233232,1	80542,8	4781,6	75761,2	2857,7	7792,9	65110,6	خاص	
464906,1	349791,7	115114,4	10946,5	104167,9	6835,1	22535,9	74796,8	المجموع	
7989,7	4214,9	3774,8	2288,2	1486,6	377,1	4348,4	-3238,9	عمومي	الصناعة النسيجية
33379,2	24963,9	8415,3	279,7	8135,6	919,7	2687,7	4528,2	خاص	
41368,9	29178,8	12190,1	2567,9	9622,2	1296,8	7036,1	1289,3	المجموع	
1793,0	1334,8	458,1	135,4	322,7	58,4	451,1	-186,7	عمومي	صناعة الجلود و الأحذية
5123,8	2979,1	2144,7	59,7	2084,9	126,7	596,5	1361,7	خاص	
6916,7	4313,9	2602,8	195,2	2407,7	185,1	1047,6	1175,0	المجموع	
18129,9	10340,2	7789,7	1279,2	6510,6	569,2	4952,6	988,7	عمومي	صناعة الخشب و الورق
12422,6	6878,3	5544,2	112,5	5431,8	821,9	2812,5	1797,3	خاص	
30552,5	17218,5	13334,0	1391,7	11942,3	1391,2	7765,1	2786,0	المجموع	
44864,9	5684,2	39180,7	376,5	38804,2	321,7	2479,0	36003,5	عمومي	صناعات مختلفة
2356,9	1090,3	1266,6	112,5	1154,1	138,2	513,4	502,4	خاص	
47221,8	6774,5	40447,3	489,0	39958,3	460,0	2992,4	36505,9	المجموع	
114664,8	37314,5	77350,3	12374,1	64976,1	2625,2	32559,2	29791,8	عمومي	النقل و الإتصالات
415163,5	151530,4	263633,0	30672,8	232960,3	10970,3	34724,4	187265,5	خاص	
529828,2	188844,9	340983,3	43046,9	297936,4	13595,5	67283,6	217057,3	المجموع	
48544,3	15066,2	33478,1	7321,8	26156,3	5127,4	18397,5	2631,4	عمومي	التجارة
556500,1	80692,5	475807,6	21963,0	453844,6	44067,2	42870,3	366907,1	خاص	
605044,4	95758,7	509285,7	29284,8	480000,9	49194,7	61267,7	369538,5	المجموع	
7691,8	2136,0	5555,8	1331,9	4224,0	338,2	3159,0	726,8	عمومي	الفنادق و المقاهي و المطاعم
64926,5	16991,8	47934,8	1528,8	46405,9	4470,7	7342,6	34592,6	خاص	
72618,4	19127,8	53490,6	2860,7	50629,9	4808,9	10501,6	35319,4	المجموع	
10667,8	2844,5	7823,4	830,6	6992,8	433,8	5352,3	1206,6	عمومي	الخدمات المقدمة للمؤسسات
35933,5	4736,4	31197,1	3258,1	27939,0	1481,2	10279,2	16178,7	خاص	
46601,3	7580,8	39020,5	4088,7	34931,8	1915,0	15631,5	17385,3	المجموع	
2526,6	1171,5	1355,1	346,6	1008,5	158,4	1493,1	-643,1	عمومي	الخدمات المقدمة للأسر المعيشية
68131,0	8107,6	60023,4	397,9	59625,4	2178,2	10649,1	46798,2	خاص	
70657,6	9279,1	61378,5	744,5	60633,9	2336,6	12142,2	46155,2	المجموع	
2 828 279,9	980 600,7	1 847 679,2	211 388,9	1 636 290,3	340 617,3	249 695,7	1 045 977,3	عمومي	المجموع
2 722 766,4	924 534,2	1 798 232,2	79 752,8	1 718 479,3	114 349,0	310 078,4	1 294 051,9	خاص	
5 551 046,3	1 905 134,9	3 645 911,4	291 141,7	3 354 769,6	454 966,3	559 774,1	2 340 029,2	المجموع	

حساب الإنتاج و حساب الاستغلال حسب قطاع النشاط و القطاع القانوني

## لِسنة 2003

السوحدة: مسليسون د.ج.								الإنتاج الخام	فائض الاستغلال الصافي	تعويضات المستخدمين	ضرائب متعلقة بالإنتاج	دخل محلي	تراكم الأموال الثابتة	القيمة المضافة	استهلاك وسيط
310,3	653	78,4	1041,6	203,6	1245,1	2009,3	3254,4	عمومي	الفلاحة، الصيد والغابات						
443793,5	62455,4	7568,5	513817,4	219,2	514036,6	113602,7	627639,3	خاص							
444103,8	63108,3	7646,9	514859,0	422,7	515281,7	115612,0	630893,7	المجموع							
15655,2	15456,1	2508,3	33619,6	28155,0	61774,6	33412,0	95186,6	عمومي	المياه والطاقة						
0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	خاص							
15655,2	15456,1	2508,3	33619,6	28155,0	61774,6	33412,0	95186,6	المجموع							
1206285,2	45966,6	350940,0	1603191,8	117131,2	1720322,9	532924,8	2253247,7	عمومي	المحروقات						
109059,9	710,3	25259,1	135029,3	13537,3	148566,6	28077,7	176644,3	خاص							
1315345,1	46676,9	376199,1	1738221,1	130668,5	1868889,6	561002,5	2429892,1	المجموع							
5164,9	20722,3	2115,7	28003,0	16196,9	44199,9	48547,8	92747,7	عمومي	الخدمات والأشغال البترولية						
0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	خاص							
5164,9	20722,3	2115,7	28003,0	16196,9	44199,9	48547,8	92747,7	المجموع							
885,6	3272,4	341,1	4499,2	854,7	5353,9	4259,9	9613,8	عمومي	المعادن والمقالع						
116,1	84,7	16,4	217,2	47,2	264,4	343,9	608,3	خاص							
1001,7	3357,1	357,6	4716,4	901,9	5618,3	4603,8	10222,1	المجموع							
-2332,4	18200,9	2873,8	18742,3	15671,2	34413,5	67035,4	101448,9	عمومي	ص.ح.م.ك.						
1213,9	1840,4	317,8	3372,1	189,2	3561,3	3894,0	7455,3	خاص							
-1118,5	20041,3	3191,6	22114,5	15860,3	37974,8	70929,4	108904,2	المجموع							
3933,8	10105,6	1371,6	15410,9	6793,5	22204,4	19032,7	41237,2	عمومي	مواد البناء والزجاج						
4119,5	4994,0	1156,2	10269,6	857,7	11127,3	8012,3	19139,6	خاص							
8053,3	15099,6	2527,8	25680,6	7651,2	33331,7	27045,0	60376,8	المجموع							
27593,3	50173,3	4628,4	82394,9	14515,3	96910,3	85506,1	182416,4	عمومي	البناء والأشغال لعمومية						
143710,4	131900,8	24250,2	299861,4	4242,7	304104,1	261977,5	566081,6	خاص							
171303,7	182074,1	28878,6	382256,4	18758,0	401014,4	347483,6	748498,0	المجموع							
6445,0	7689,8	953,5	15088,4	3031,1	18119,5	24858,8	42978,3	عمومي	الكيمياء والمطاط والبلاستيك						
1872,8	2260,8	523,7	4657,3	827,2	5484,5	9109,1	14593,7	خاص							
8317,9	9950,6	1477,2	19745,7	3858,4	23604,0	33967,9	57571,9	المجموع							
5474,6	14625,0	2214,1	22313,7	6047,8	28361,5	100333,1	128694,6	عمومي	الصناعات الغذائية						
72482,6	8693,9	3204,4	84380,8	5643,5	90024,3	249171,7	339196,0	خاص							
77957,2	23318,8	5418,5	106694,4	11691,3	118385,8	349504,8	467890,6	المجموع							
-2864,9	4037,8	354,8	1527,8	2123,2	3651,0	3997,6	7648,6	عمومي	الصناعة النسيجية						
5141,3	2998,2	1044,5	9184,0	304,1	9488,1	26776,7	36264,8	خاص							
2276,4	7036,0	1399,3	10711,8	2427,3	13139,1	30774,4	43913,4	المجموع							
-180,9	439,6	57,2	315,9	132,8	448,7	1260,7	1709,4	عمومي	صناعة الجلود والأحذية						
1290,1	558,9	120,9	1969,9	59,1	2029,0	2817,4	4846,4	خاص							
1109,2	998,6	178,1	2285,8	191,9	2477,7	4078,1	6555,8	المجموع							
1208,4	4901,6	548,2	6658,2	1166,9	7825,1	9693,6	17518,7	عمومي	صناعة الخشب والورق						
2002,1	2945,9	864,2	5812,2	148,6	5960,8	7489,2	13449,9	خاص							
3210,5	7847,4	1412,4	12470,4	1315,5	13785,9	17182,8	30968,6	المجموع							
40302,3	2744,9	358,2	43405,4	420,8	43826,2	6431,5	50257,7	عمومي	صناعات مختلفة						
583,1	582,5	158,6	1324,2	128,3	1452,5	1234,5	2686,9	خاص							
40885,4	3327,4	516,8	44729,6	549,1	45278,7	7665,9	52944,6	المجموع							
55315,1	36464,1	2807,5	94586,7	17922,3	112509,0	50549,7	163058,6	عمومي	النقل والاتصالات						
198889,2	33564,4	10565,1	243018,6	35023,6	278042,2	146295,6	424337,8	خاص							
254204,3	70028,4	13372,6	337605,3	52945,8	390551,2	196845,3	587396,4	المجموع							
3561,3	20456,7	5760,7	29778,8	7838,0	37616,7	16218,9	53835,6	عمومي	التجارة						
396543,6	45898,5	47656,6	490098,7	24464,5	514563,2	88492,4	603055,5	خاص							
400104,9	66355,3	53417,3	519877,4	32302,5	552179,9	104711,2	656891,1	المجموع							
1720,4	3497,8	351,4	5569,5	1421,6	6991,2	2771,4	9762,5	عمومي	الفنادق والمقاهي والمطاعم						
37117,4	7814,2	4806,0	49737,6	1791,4	51529,0	17896,7	69425,8	خاص							
38837,8	11312,0	5157,4	55307,2	3213,0	58520,2	20668,1	79188,3	المجموع							
2042,3	5637,1	453,7	8133,1	947,5	9080,6	3025,1	12105,7	عمومي	الخدمات المقدمة للمؤسسات						
20113,3	9524,3	1528,3	31165,9	3619,8	34785,6	5588,9	40374,6	خاص							
22155,6	15161,3	1982,0	39299,0	4567,3	43866,2	8614,0	52480,2	المجموع							
-684,0	1602,0	187,2	1105,2	398,8	1504,0	1265,8	2769,7	عمومي	الخدمات المقدمة للأسر المعيشية						
51473,8	11312,0	2337,1	65123,0	469,2	65592,2	8711,2	74303,4	خاص							
50789,8	12914,1	2524,3	66228,2	868,0	67096,2	9977,0	77073,2	المجموع							
<b>1 369 835,6</b>	<b>266 646,4</b>	<b>378 903,9</b>	<b>2 015 385,9</b>	<b>240 972,1</b>	<b>2 256 358,0</b>	<b>1 013 134,0</b>	<b>3 269 492,0</b>	عمومي	<b>المجموع</b>						
<b>1 489 522,6</b>	<b>328 139,3</b>	<b>131 377,4</b>	<b>1 949 039,4</b>	<b>91 572,4</b>	<b>2 040 611,8</b>	<b>979 491,5</b>	<b>3 020 103,3</b>	خاص							
<b>2 859 358,2</b>	<b>594 785,7</b>	<b>510 281,4</b>	<b>3 964 425,3</b>	<b>332 544,5</b>	<b>4 296 969,8</b>	<b>1 992 625,5</b>	<b>6 289 595,3</b>	المجموع							

حساب الإنتاج و حساب الاستغلال حسب قطاع النشاط و القطاع القانوني

## لسنة 2004

استهلاك وسيط	القيمة المضافة	تراكم الأموال الثابتة	دخل محلي	ضرائب متعلقة بالإنتاج	تعويضات المستخدمين	فائض الاستغلال الصافي	الإنتاج الخام	الوحدة: ملايين د.ج.	
-175,7	2430,5	151,0	2405,8	154,3	2560,1	1399,4	3959,5	عمومي	الفلاحة، الصيد والغابات
502317,7	71624,8	3756,6	577699,1	246,4	577945,6	128589,4	706534,9	خاص	
502141,9	74055,3	3907,7	580104,9	400,7	580505,6	129988,8	710494,4	المجموع	
16811,8	18312,6	3348,6	38472,9	29315,7	67788,7	32656,2	100444,8	عمومي	المياه والطاقة
0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	خاص	
16811,8	18312,6	3348,6	38472,9	29315,7	67788,7	32656,2	100444,8	المجموع	
1503344,2	49928,3	434580,2	1987852,7	145527,3	2133380,0	608572,9	2741952,8	عمومي	المحروقات
139487,5	738,1	30243,2	170468,7	15975,0	186443,7	27879,3	214323,0	خاص	
1642831,7	50666,3	464823,3	2158321,4	161502,3	2319823,6	636452,2	2956275,8	المجموع	
6617,3	21549,8	1919,9	30086,9	19207,1	49294,0	56246,4	105540,5	عمومي	الخدمات والأشغال البترولية
0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	خاص	
6617,3	21549,8	1919,9	30086,9	19207,1	49294,0	56246,4	105540,5	المجموع	
547,4	3462,9	365,9	4376,1	962,4	5338,5	4652,3	9990,8	عمومي	المعادن والمقالع
129,1	94,2	18,3	241,6	52,6	294,2	371,8	666,0	خاص	
676,5	3557,1	384,2	4617,7	1015,0	5632,7	5024,1	10656,8	المجموع	
-2608,2	20037,6	3002,0	20431,4	16885,3	37316,7	74706,1	112022,9	عمومي	ص.ح.م.ك.
1372,6	2069,4	357,7	3799,7	209,7	4009,4	4228,9	8238,3	خاص	
-1235,7	22107,0	3359,7	24231,1	17095,0	41326,1	78935,0	120261,2	المجموع	
6363,6	10348,8	1409,4	18121,7	7484,9	25606,7	21145,8	46752,5	عمومي	مواد البناء والزجاج
7166,3	5817,1	1658,8	14642,3	1462,4	16104,7	11755,2	27859,9	خاص	
13529,9	16165,9	3068,2	32764,0	8947,3	41711,3	32901,1	74612,4	المجموع	
29457,1	53000,9	4785,5	87243,6	15960,9	103204,4	88013,7	191218,2	عمومي	البناء والأشغال لعمومية
153604,2	169134,0	28239,0	350977,3	4492,3	355469,6	289673,7	645143,4	خاص	
183061,3	222135,0	33024,5	438220,9	20453,2	458674,0	377687,5	836361,5	المجموع	
6541,6	8390,7	891,9	15824,3	3616,7	19441,0	26199,6	45640,6	عمومي	الكيمياء والمطاط والبلاستيك
2460,6	2582,9	660,0	5703,6	1013,7	6717,3	10941,8	17659,0	خاص	
9002,3	10973,6	1551,9	21527,8	4630,4	26158,2	37141,4	63299,6	المجموع	
4299,1	13946,2	1919,3	20164,6	6199,4	26364,0	88499,5	114863,5	عمومي	الصناعات الغذائية
79291,0	10930,7	3953,0	94174,7	6770,3	100945,0	269896,1	370841,1	خاص	
83590,0	24877,0	5872,3	114339,3	12969,7	127309,0	358395,7	485704,7	المجموع	
-2428,2	3465,0	307,9	1344,7	1867,2	3211,9	3585,7	6797,6	عمومي	الصناعة النسيجية
5576,0	3235,3	1117,3	9928,7	341,2	10269,9	27532,0	37801,8	خاص	
3147,8	6700,3	1425,2	11273,4	2208,4	13481,7	31117,7	44599,5	المجموع	
-217,2	478,4	59,4	320,6	138,1	458,6	1271,3	1729,9	عمومي	صناعة الجلود والأحذية
1416,7	614,5	133,2	2164,4	65,6	2230,0	2990,7	5220,7	خاص	
1199,5	1092,9	192,6	2485,0	203,7	2688,7	4261,9	6950,6	المجموع	
1754,6	5322,9	599,1	7676,6	1257,8	8934,4	10847,5	19781,8	عمومي	صناعة الخشب والورق
2180,2	3181,4	933,6	6295,2	166,9	6462,1	7870,4	14332,6	خاص	
3934,8	8504,3	1532,7	13971,8	1424,7	15396,5	18717,9	34114,4	المجموع	
41365,7	2884,3	369,7	44619,7	433,0	45052,6	6524,2	51576,8	عمومي	صناعات مختلفة
631,6	670,3	179,1	1481,0	166,9	1647,9	1395,0	3042,9	خاص	
41997,3	3554,6	548,8	46100,7	599,8	46700,5	7919,2	54619,7	المجموع	
73008,0	40513,1	9193,4	122714,5	19836,9	142551,4	58760,4	201311,8	عمومي	النقل والاتصالات
269370,9	41467,3	12849,5	323687,7	46330,8	370018,4	180106,4	550124,8	خاص	
342378,9	81980,4	22042,9	446402,2	66167,7	512569,9	238866,8	751436,6	المجموع	
3682,4	21749,4	6110,0	31541,8	8320,5	39862,2	17436,7	57298,9	عمومي	التجارة
437100,2	50592,8	52530,7	540223,7	26966,6	567190,3	98917,6	666108,0	خاص	
440782,6	72342,2	58640,7	571765,5	35287,1	607052,6	116354,3	723406,9	المجموع	
2467,2	3899,6	388,9	6755,6	1440,6	8196,2	3098,0	11294,2	عمومي	الفنادق والمقاهي والمطاعم
39632,9	8046,8	4913,5	52593,2	1907,0	54500,2	18674,5	73174,8	خاص	
42100,1	11946,3	5302,4	59348,9	3347,6	62696,5	21772,5	84469,0	المجموع	
2357,2	6086,8	439,3	8883,3	1003,7	9886,9	3335,5	13222,4	عمومي	الخدمات المقدمة للمؤسسات
22227,1	10271,6	1876,5	34375,2	4525,7	38900,9	5544,7	44445,7	خاص	
24584,2	16358,4	2315,8	43258,5	5529,4	48787,9	8880,2	57668,1	المجموع	
-807,1	1744,7	216,7	1154,4	451,0	1605,4	1367,5	2972,9	عمومي	الخدمات المقدمة للأسر المعيشية
55653,1	11899,7	2397,7	69950,5	519,3	70469,8	9047,5	79517,3	خاص	
54846,0	13644,4	2614,4	71104,9	970,3	72075,2	10415,0	82490,2	المجموع	
<b>1 692 380,6</b>	<b>287 552,5</b>	<b>470 058,1</b>	<b>2 449 991,1</b>	<b>280 062,6</b>	<b>2 730 053,7</b>	<b>1 108 318,7</b>	<b>3 838 372,4</b>	عمومي	<b>المجموع</b>
<b>1 719 617,9</b>	<b>392 971,0</b>	<b>145 817,7</b>	<b>2 258 406,6</b>	<b>111 212,6</b>	<b>2 369 619,0</b>	<b>1 095 415,1</b>	<b>3 465 034,1</b>	خاص	
<b>3 411 998,4</b>	<b>680 523,4</b>	<b>615 875,8</b>	<b>4 708 397,7</b>	<b>391 275,0</b>	<b>5 099 672,7</b>	<b>2 203 733,8</b>	<b>7 303 406,5</b>	المجموع	

حساب الإنتاج و حساب الاستغلال حسب قطاع النشاط و القطاع القانوني

## لسنة 2005

السوحدة: ملايين د.ج.								الإنتاج الخام	فائض الاستغلال الصافي	تعويضات المستخدمين	ضرائب متعلقة بالإنتاج	دخل محلي	تراكم الأموال الثابتة	القيمة المضافة	استهلاك وسيط		
عمومي	4393,5	1567,1	2826,3	213,1	2613,3	121,2	2563,5	-71,4	خاص	711068,4	132279,0	578789,5	242,7	578546,8	5300,0	75520,8	497726,0
المجموع	715461,9	133846,1	581615,8	455,8	581160,0	5421,2	78084,3	497654,6	عمومي	117609,7	42801,0	74808,7	0,0	41480,7	3845,4	20662,1	16973,1
خاص	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	المجموع	117609,7	42801,0	74808,7	0,0	41480,7	3845,4	20662,1	16973,1
عمومي	3757666,3	723121,9	3034544,4	160946,6	2873597,8	596543,2	53691,1	2223363,5	خاص	355020,2	36686,2	318334,0	18442,8	299891,1	49520,7	535,6	249834,9
المجموع	4112686,5	759808,1	3352878,4	179389,4	3173488,9	646063,8	54226,8	2473198,3	عمومي	128455,5	69463,4	58992,2	27802,6	31189,6	1539,5	21425,8	8224,2
خاص	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	المجموع	128455,5	69463,4	58992,2	27802,6	31189,6	1539,5	21425,8	8224,2
عمومي	11548,3	5539,9	6008,4	1109,3	4899,2	381,2	3616,6	901,4	خاص	706,8	398,3	308,6	55,3	253,2	16,4	97,1	139,8
المجموع	12255,1	5938,2	6317,0	1164,6	5152,4	397,5	3713,7	1041,1	عمومي	117203,1	77983,3	39219,8	19788,2	19431,6	3046,3	21387,5	-5002,3
خاص	9191,7	4843,8	4347,9	252,1	4095,7	367,8	2215,4	1512,5	المجموع	126394,8	82827,1	43567,7	20040,4	23527,3	3414,1	23603,0	-3489,8
عمومي	51791,0	22633,8	29157,2	8308,2	20849,0	1369,0	11240,3	8239,7	خاص	29160,1	12346,6	16813,5	1519,2	15294,3	1615,3	6264,1	7415,0
المجموع	80951,1	34980,4	45970,7	9827,4	36143,3	2984,3	17504,4	15654,7	عمومي	195514,2	93463,0	102051,2	17068,4	84982,9	4601,6	52413,4	27967,9
خاص	697926,2	294553,5	403372,7	6781,2	396591,4	28793,1	187746,0	180052,3	المجموع	893440,4	388016,5	505423,9	23849,6	481574,3	33394,7	240159,4	208020,2
عمومي	32339,5	19089,1	13250,5	1816,9	11433,6	787,2	7279,3	3367,0	خاص	34353,5	20254,9	14098,6	2303,5	11795,1	1097,1	4562,6	6135,4
المجموع	66693,0	39343,9	27349,1	4120,4	23228,7	1884,3	11842,0	9502,4	عمومي	101494,3	76794,9	24699,4	5372,5	19326,9	1246,5	13148,1	4932,3
خاص	401919,6	288228,0	113691,6	7560,3	106131,3	4081,6	12214,7	89835,0	المجموع	503414,0	365023,0	138391,0	12932,8	125458,2	5328,0	25362,8	94767,3
عمومي	6882,7	3501,6	3381,1	2166,0	1215,2	303,7	3625,8	-2714,4	خاص	38675,6	27878,9	10796,7	335,7	10461,0	1133,5	3460,2	5867,3
المجموع	45558,4	31380,5	14177,8	2501,7	11676,2	1437,3	7085,9	3153,0	عمومي	1518,9	1104,4	414,5	125,9	288,6	54,6	522,9	-288,8
خاص	5318,6	3012,2	2306,4	66,8	2239,6	130,0	624,9	1484,7	المجموع	6837,5	4116,6	2721,0	192,7	2528,3	184,6	1147,8	1195,9
عمومي	19256,7	10302,2	8954,4	1146,0	7808,4	565,2	5158,9	2084,3	خاص	14431,0	7818,5	6612,5	169,6	6442,9	907,5	3242,2	2293,2
المجموع	33687,7	18120,8	15566,9	1315,6	14251,4	1472,7	8401,1	4377,6	عمومي	54544,8	6828,0	47716,8	430,2	47286,6	450,2	3045,2	43791,2
خاص	3181,9	1473,7	1708,3	167,5	1540,8	176,6	681,6	682,6	المجموع	57726,7	8301,7	49425,0	597,6	48827,4	626,8	3726,8	44473,8
عمومي	245195,1	65424,8	179770,3	30093,7	149676,6	3851,9	42546,9	103277,8	خاص	682264,2	217005,6	465258,7	58295,3	406963,3	14734,5	48657,6	343571,3
المجموع	927459,4	282430,4	645028,9	88389,0	556639,9	18586,4	91204,5	446849,0	عمومي	56849,1	17897,7	38951,4	8331,0	30620,4	5730,4	20851,9	4038,1
خاص	735768,7	106590,2	629178,6	29364,0	599814,5	44889,1	55177,8	499747,7	المجموع	792617,9	124487,9	668130,0	37695,0	630435,0	50619,5	76029,7	503785,8
عمومي	11921,0	3178,6	8742,3	1584,9	7157,5	414,0	3989,4	2754,0	خاص	80069,1	19183,3	60885,8	2043,3	58842,5	5513,2	8773,4	44555,9
المجموع	91990,1	22361,9	69628,2	3628,2	66000,0	5927,2	12762,8	47310,0	عمومي	15207,3	3624,5	11582,8	1002,7	10580,1	414,8	6151,9	4013,5
خاص	54357,8	7953,6	46404,2	5518,7	40885,5	2291,0	11964,6	26629,9	المجموع	69565,1	11578,1	57987,0	6521,4	51465,6	2705,8	18116,5	30643,4
عمومي	3116,4	1551,8	1564,6	432,0	1132,5	189,2	1743,2	-799,8	خاص	87088,9	10497,5	76591,4	572,0	76019,4	2539,4	13053,2	60426,8
المجموع	90205,3	12049,3	78156,0	1004,0	77151,9	2728,6	14796,4	59627,0	عمومي	4932507,4	1245871,1	3686636,3	321066,0	336570,3	625455,1	295063,8	2445051,4
خاص	3940502,5	1191003,7	2749498,8	133690,1	2615808,7	163106,6	434791,9	2017910,2	المجموع	8873009,9	2436874,8	6436135,1	454756,1	5981379,0	788561,7	729855,7	4462961,6

حساب الإنتاج و حساب الاستغلال حسب قطاع النشاط و القطاع القانوني

لسنة 2006

السوحدة: مسليسون د.ج.

الإنتاج الخام	فائض الاستغلال الصافي	تعويضات المستخدمين	ضرائب متعلقة بالإنتاج	دخل محلي	تراكم الأموال الثابتة	القيمة المضافة	استهلاك وسيط		
4258,8	1604,3	2654,5	198,2	2456,3	95,1	2577,2	-216,0	عمومي	الفلاحة، الصيد والغابات
789298,0	150667,5	638630,5	254,4	638376,1	5540,2	88325,3	544510,6	خاص	
793556,8	152271,8	641285,0	452,6	640832,4	5635,3	90902,5	544294,6	المجموع	
136605,0	53946,9	82658,0	35871,1	46786,9	3839,0	23329,7	19618,2	عمومي	السمياه والطاقتة
0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	خاص	
136605,0	53946,9	82658,0	35871,1	46786,9	3839,0	23329,7	19618,2	المجموع	
4428512,0	902741,8	3525770,2	174773,3	3350996,9	646796,8	59933,3	2644266,8	عمومي	المحروقات
395491,4	39033,8	356457,6	17490,4	338967,1	54810,3	548,7	283608,1	خاص	
4824003,4	941775,6	3882227,8	192263,8	3689964,0	701607,1	60482,0	2927874,9	المجموع	
151467,9	87202,6	64265,4	20774,2	43491,2	2115,4	26260,4	15115,5	عمومي	الخدمات والأشغال البترولية
0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	خاص	
151467,9	87202,6	64265,4	20774,2	43491,2	2115,4	26260,4	15115,5	المجموع	
14822,9	6841,7	7981,3	1233,7	6747,6	446,7	4062,5	2238,4	عمومي	المعادن والمقالع
1152,1	638,2	513,9	88,6	425,4	26,7	157,2	241,5	خاص	
15975,1	7479,9	8495,2	1322,2	7173,0	473,4	4219,7	2479,9	المجموع	
119600,7	79646,1	39954,5	19294,5	20660,0	2962,6	22003,7	-4306,3	عمومي	ص.ح.م.ك.
10724,1	5313,7	5410,4	290,9	5119,5	443,5	2535,3	2140,8	خاص	
130324,8	84959,8	45364,9	19585,3	25779,6	3406,1	24539,0	-2165,6	المجموع	
53245,2	23536,0	29709,1	7433,8	22275,3	1338,5	11272,4	9664,3	عمومي	مواد البناء والزجاج
35673,9	14513,5	21160,4	1972,7	19187,7	1973,6	7180,8	10033,3	خاص	
88919,0	38049,5	50869,5	9406,6	41463,0	3312,1	18453,3	19697,6	المجموع	
232451,4	111753,5	120697,9	21213,3	99484,6	5175,3	56135,8	38173,5	عمومي	البناء والأشغال لعمومية
858596,7	369223,5	489373,2	10811,7	478561,5	32328,8	216097,8	230134,9	خاص	
1091048,1	480977,0	610071,1	32025,0	578046,1	37504,1	272233,5	268308,5	المجموع	
33007,3	19571,5	13435,7	1797,9	11637,8	738,6	7397,9	3501,3	عمومي	الكيمياء والمطاط والبلاستيك
64188,8	42434,2	21754,5	2758,5	18996,1	1416,3	5195,5	12384,3	خاص	
97196,0	62005,8	35190,3	4556,4	30633,9	2154,9	12593,4	15885,6	المجموع	
96496,3	71772,5	24723,8	4773,6	19950,2	1041,2	11301,1	7607,9	عمومي	الصناعات الغذائية
429110,0	307811,2	121298,8	7965,9	113333,0	4454,6	12862,1	96016,3	خاص	
525606,3	379583,7	146022,7	12739,5	133283,2	5495,8	24163,1	103624,2	المجموع	
5871,4	3054,2	2817,2	2003,9	813,3	263,7	3374,8	-2825,1	عمومي	الصناعة النسيجية
38831,3	28046,1	10785,2	343,2	10442,0	1137,4	3623,9	5680,7	خاص	
44702,7	31100,3	13602,4	2347,1	11255,3	1401,1	6998,7	2855,6	المجموع	
1288,4	938,7	349,7	120,1	229,6	46,0	463,8	-280,2	عمومي	صناعة الجلود والأحذية
5038,6	2819,9	2218,7	61,3	2157,4	121,6	580,6	1455,2	خاص	
6327,0	3758,6	2568,4	181,4	2387,0	167,6	1044,4	1175,0	المجموع	
20051,0	10560,7	9490,3	1186,2	8304,1	585,2	5363,4	2355,4	عمومي	صناعة الخشب والورق
15335,9	8266,3	7069,6	181,8	6887,9	936,4	3361,2	2590,3	خاص	
35386,8	18827,0	16559,9	1367,9	15191,9	1521,6	8724,6	4945,7	المجموع	
53184,5	6793,3	46391,2	422,2	45968,9	439,1	3124,6	42405,3	عمومي	صناعات مختلفة
3268,4	1770,8	190,9	1579,8	181,4	181,4	689,2	709,3	خاص	
56452,9	8290,9	48162,0	613,2	47548,8	620,4	3813,8	43114,6	المجموع	
234117,4	70384,2	163733,2	28991,0	134742,2	3568,1	45167,2	86006,9	عمومي	النقل والإتصالات
820959,1	241158,7	579800,4	71191,2	508609,2	16597,3	59222,7	432789,2	خاص	
1055076,5	311542,9	743533,6	100182,3	643351,3	20165,4	104389,9	518796,1	المجموع	
60050,2	17130,5	42919,6	5576,7	37342,9	6109,9	22414,4	8818,7	عمومي	التجارة
804625,9	119178,8	685447,1	33615,1	651832,0	34258,5	59545,6	558027,9	خاص	
864676,0	136309,3	728366,7	39191,8	689174,9	40368,3	81960,0	566846,6	المجموع	
12118,0	3117,5	9000,5	1586,2	7414,3	409,8	4241,7	2762,8	عمومي	الفنادق والمقاهي والمطاعم
88922,9	22720,7	66202,2	2513,7	63688,5	6080,1	10539,8	47068,6	خاص	
101040,9	25838,2	75202,7	4099,9	71102,8	6489,8	14781,6	49831,4	المجموع	
16757,1	4002,4	12754,7	1328,5	11426,3	461,1	6913,4	4051,8	عمومي	الخدمات المقدمة للمؤسسات
60133,5	8644,5	51489,0	5914,0	45575,0	2366,3	13797,6	29411,1	خاص	
76890,5	12646,8	64243,7	7242,4	57001,3	2827,4	20711,0	33462,9	المجموع	
3356,6	1514,0	1842,5	543,9	1298,6	187,1	1891,2	-779,8	عمومي	الخدمات المقدمة للأسر المعيشية
96480,2	11544,5	84935,7	572,1	84363,6	2607,9	14578,7	67177,0	خاص	
99836,7	13058,5	86778,2	1116,0	85662,2	2795,0	16469,9	66397,2	المجموع	
5 677 261,9	1 476 112,4	4 201 149,5	329 122,4	3 872 027,1	676 619,3	317 228,3	2 878 179,5	عمومي	المجموع
4 517 830,7	1 373 512,7	3 144 318,0	156 216,2	2 988 101,8	165 280,8	498 842,0	2 323 979,0	خاص	
10 195 092,6	2 849 625,1	7 345 467,5	485 338,6	6 860 128,9	841 900,1	816 070,3	5 202 158,5	المجموع	

حساب الإنتاج و حساب الاستغلال حسب قطاع النشاط و القطاع القانوني  
لسنة 2007

الإننتاج الخام	فائض الاستغلال الصافي	تعويضات المستخدمين	ضرائب متعلقة بالإنتاج	دخل محلي	تراكم الأموال الثابتة	القيمة المضافة	استهلاك وسيط	السوحدة: ملايين د.ج.	
4590,5	1424,1	3166,4	273,3	2893,1	102,8	2946,9	-156,6	عمومي	الفلاحة، الصيد والغابات
880500,8	175594,6	704906,1	335,7	704570,4	5731,1	87742,3	611096,9	خاص	
885091,2	177018,7	708072,5	609,0	707463,5	5833,9	90689,2	610940,3	المجموع	
155609,5	67917,9	87691,6	45132,6	42558,9	2994,0	27972,6	11592,3	عمومي	السمياه والطاقة
0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	خاص	
155609,5	67917,9	87691,6	45132,6	42558,9	2994,0	27972,6	11592,3	المجموع	
4824141,6	981002,2	3843139,4	201579,0	3641560,5	720861,0	64457,8	2856241,7	عمومي	المحروقات
275333,8	29164,6	246169,1	11665,6	234503,6	39463,9	372,5	194667,1	خاص	
5099475,4	1010166,8	4089308,6	213244,5	3876064,1	760324,9	64830,3	3050908,8	المجموع	
218750,3	126381,5	92368,8	41599,4	50769,4	2653,6	27373,1	20742,6	عمومي	الخدمات والأشغال البترولية
0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	خاص	
218750,3	126381,5	92368,8	41599,4	50769,4	2653,6	27373,1	20742,6	المجموع	
18077,5	8166,3	9911,2	1663,6	8247,6	520,4	4676,9	3050,3	عمومي	المعادن والمقالع
1366,8	772,3	594,5	102,4	492,1	29,3	179,6	283,2	خاص	
19444,3	8938,6	10505,7	1766,1	8739,7	549,8	4856,5	3333,5	المجموع	
142859,4	95135,4	47724,1	20740,6	26983,5	3444,2	25585,8	-2046,5	عمومي	ص.ح.م.ك.
11284,1	5503,8	5780,3	306,3	5474,0	465,3	2655,3	2353,4	خاص	
154143,6	100639,2	53504,4	21046,9	32457,5	3909,6	28241,0	306,9	المجموع	
59410,5	25317,0	34093,5	7434,9	26658,6	1281,7	11733,3	13643,6	عمومي	مواد البناء والزجاج
40950,7	16561,9	24388,8	2430,0	21958,8	2175,1	7434,5	12349,2	خاص	
100361,2	41878,9	58482,3	9864,9	48617,4	3456,8	19167,8	25992,8	المجموع	
264447,6	124818,7	139628,9	28267,2	111361,7	6494,1	62534,6	42333,0	عمومي	البناء والأشغال لعمومية
1033049,9	439958,1	593091,8	17281,4	575810,5	36748,1	264937,6	274124,8	خاص	
1297497,5	564776,7	732720,7	45548,6	687172,2	43242,1	327472,3	316457,8	المجموع	
28343,9	16394,8	11949,1	1433,2	10515,8	623,6	6534,7	3357,6	عمومي	الكيمياء والمطاط والبلاستيك
84266,0	58912,9	25353,0	3057,7	22295,4	1529,1	5814,8	14951,4	خاص	
112609,8	75307,8	37302,1	4490,9	32811,2	2152,7	12349,5	18309,0	المجموع	
99978,7	76318,9	23659,8	4698,9	18960,9	985,3	11501,5	6474,1	عمومي	الصناعات الغذائية
471215,6	338792,2	132423,4	9248,0	123175,4	4966,1	14646,9	103562,4	خاص	
571194,3	415111,1	156083,2	13946,9	142136,3	5951,5	26148,4	110036,4	المجموع	
4722,7	2462,7	2259,5	1595,1	664,4	199,6	2765,8	-2301,0	عمومي	الصناعة النسيجية
39556,9	28776,6	10780,3	327,4	10452,8	1124,1	3538,8	5789,9	خاص	
44279,1	31239,3	13039,8	1922,6	11117,2	1323,7	6304,6	3488,9	المجموع	
1136,4	833,4	303,0	102,7	200,2	37,2	372,1	-209,0	عمومي	صناعة الجلود والأحذية
4733,9	2679,2	2054,7	57,6	1997,1	109,6	524,7	1362,8	خاص	
5870,3	3512,7	2357,6	160,3	2197,4	146,8	896,8	1153,8	المجموع	
17671,5	9373,3	8298,2	1026,7	7271,5	494,6	4607,4	2169,6	عمومي	صناعة الخشب والورق
16620,5	8857,2	7763,4	206,5	7556,9	1021,6	3623,9	2911,4	خاص	
34292,0	18230,4	16061,6	1233,2	14828,4	1516,1	8231,3	5081,0	المجموع	
49134,4	6276,9	42857,5	389,5	42468,0	399,0	2865,8	39203,2	عمومي	صناعات مختلفة
3540,3	1611,2	1929,1	213,0	1716,2	187,6	732,3	796,2	خاص	
52674,8	7888,1	44786,7	602,5	44184,2	586,6	3598,1	39999,5	المجموع	
231207,7	69060,1	162147,6	27149,6	134998,0	5957,0	45358,9	83682,1	عمومي	النقل والاتصالات
943566,3	283307,3	660258,9	78731,0	581528,0	17827,8	67305,0	496395,2	خاص	
1174774,0	352367,4	822406,6	105880,6	716525,9	23784,8	112663,9	580077,2	المجموع	
80665,6	23577,0	57088,6	6488,5	50600,1	8026,9	22333,6	20239,6	عمومي	التجارة
950396,5	144287,8	806108,7	39958,5	766150,2	32353,7	70414,1	663382,4	خاص	
1031062,1	167864,8	863197,3	46447,0	816750,3	40380,6	92747,7	683622,0	المجموع	
12908,1	3275,9	9632,2	1560,9	8071,3	426,3	4979,3	2665,7	عمومي	الفنادق والمقاهي والمطاعم
96810,5	25684,8	71125,8	2501,2	68624,6	6380,3	11879,9	50364,4	خاص	
109718,7	28960,7	80758,0	4062,1	76695,8	6806,6	16859,2	53030,1	المجموع	
19292,1	4179,0	15113,1	1383,1	13730,0	527,5	8107,4	5095,1	عمومي	الخدمات المقدمة للمؤسسات
66397,4	9796,9	56600,6	5890,5	50710,1	2254,3	14594,0	33861,7	خاص	
85689,5	13975,9	71713,6	7273,6	64440,1	2781,9	22701,4	38956,8	المجموع	
3569,3	1642,5	1926,8	511,9	1414,9	179,1	2076,3	-840,4	عمومي	الخدمات المقدمة للأسر المعيشية
105350,4	12146,7	93203,7	636,5	92567,2	2891,0	16004,4	73671,8	خاص	
108919,7	13789,2	95130,5	1148,4	93982,1	3070,1	18080,7	72831,4	المجموع	
6 236 516,9	1 643 557,6	4 592 959,3	393 030,8	4 199 928,5	756 207,9	338 783,7	3 104 936,9	عمومي	المجموع
5 024 940,5	1 582 408,2	3 442 532,3	172 949,3	3 269 583,0	155 258,2	572 400,6	2 541 924,2	خاص	
11 261 457,4	3 225 965,8	8 035 491,6	565 980,1	7 469 511,5	911 466,1	911 184,3	5 646 861,1	المجموع	

**حساب الإنتاج و حساب الاستغلال حسب قطاع النشاط و القطاع القانوني  
لسنة 2008**

الإننتاج الخام	فائض الاستغلال الصافي	تعويضات المستخدمين	ضرائب متعلقة بالإننتاج	دخل محلي	تراكم الأموال الثابتة	القيمة المضافة	استهلاك وسيط	السوحدة: ملايين د.ج.	
عمومي	5303,8	1720,9	3582,9	436,9	701,6	2781,9	-337,5	الفلاحة، الصيد والغابات	
خاص	896822,7	172992,7	723830,2	360,6	5740,6	93819,9	623909,1		
المجموع	902126,7	174713,5	727413,1	797,6	6442,2	96601,8	623571,6		
عمومي	167095,8	73389,9	93705,9	51643,6	3131,9	31800,1	7130,3	المياه والطاقة	
خاص	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0		
المجموع	167095,8	73389,9	93705,9	51643,6	3131,9	31800,1	7130,3		
عمومي	5679899,0	960417,1	4719481,9	223349,0	906882,1	72931,3	3516319,5	المحروقات	
خاص	300494,9	22422,3	278072,6	11072,5	53094,1	385,5	213520,6		
المجموع	5980394,0	982839,4	4997554,5	234421,5	959976,1	73316,7	3729840,2		
عمومي	257051,9	170332,4	86719,5	62219,9	2948,5	32587,0	-11036,0	الخدمات والأشغال البترولية	
خاص	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0		
المجموع	257051,9	170332,4	86719,5	62219,9	2948,5	32587,0	-11036,0		
عمومي	25534,7	9975,8	15558,9	2340,6	600,9	4767,5	7849,9	المعادن والمقالع	
خاص	2801,4	1444,3	1357,1	356,4	60,2	320,4	620,1		
المجموع	28336,2	11420,1	16916,0	2697,0	661,1	5087,9	8470,0		
عمومي	175816,8	117842,1	57974,7	23897,8	3804,6	32431,8	-2159,6	ص.ح.م.ك.	
خاص	12266,7	5810,1	6456,6	305,6	510,1	3196,9	2444,0		
المجموع	188083,4	123652,2	64431,2	24203,4	4314,8	35628,6	284,4		
عمومي	53941,0	24314,8	29626,2	6599,4	1136,2	11301,2	10589,4	مواد البناء و الزجاج	
خاص	50489,4	19713,2	30776,2	4796,2	2536,4	9159,8	14283,9		
المجموع	104430,4	44027,9	60402,4	11395,6	3672,6	20460,9	24873,3		
عمومي	308202,4	192231,2	115971,2	19387,4	17335,9	63461,2	15786,7	البناء والأشغال لعمومية	
خاص	1282054,7	528037,2	754017,5	20518,9	47416,3	306200,1	379882,2		
المجموع	1590257,1	720268,5	869988,6	39906,2	64752,2	369661,3	395668,9		
عمومي	30945,2	17033,2	13912,1	1639,1	705,3	7656,0	3911,7	الكيمياء والمطاط و البلاستيك	
خاص	88669,8	60500,7	28169,1	3487,3	1675,9	6757,1	16248,7		
المجموع	119615,0	77533,9	42081,2	5126,4	2381,2	14413,1	20160,5		
عمومي	107866,3	83626,1	24240,1	3921,7	882,3	11847,7	7588,5	الصناعات الغذائية	
خاص	499556,9	359636,8	139920,0	10332,8	5098,0	16388,5	108100,7		
المجموع	607423,1	443263,0	164160,2	14254,6	5980,2	28236,2	115689,2		
عمومي	4586,6	2391,2	2195,5	1525,9	196,5	2873,6	-2400,6	الصناعة النسيجية	
خاص	38666,4	27985,7	10680,7	307,5	1126,3	3613,3	5633,6		
المجموع	43253,0	30376,9	12876,1	1833,4	1322,9	6486,9	3233,0		
عمومي	1246,4	916,3	330,1	110,9	32,4	419,0	-232,3	صناعة الجلود و الأحذية	
خاص	4915,9	2719,0	2196,9	57,3	111,9	548,3	1479,4		
المجموع	6162,3	3635,3	2527,0	168,2	144,3	967,3	1247,2		
عمومي	17993,0	9609,3	8383,6	996,8	449,0	4777,2	2160,7	صناعة الخشب والورق	
خاص	17533,9	9230,4	8303,6	237,5	1113,8	3904,5	3047,8		
المجموع	35526,9	18839,7	16687,2	1234,3	1562,7	8681,6	5208,5		
عمومي	50474,2	6868,6	43605,7	849,5	503,6	3952,0	38300,5	صناعات مختلفة	
خاص	3701,1	1589,0	2112,1	166,9	200,6	814,7	929,9		
المجموع	54175,4	8457,6	45717,8	1016,4	704,3	4766,7	39230,5		
عمومي	236214,5	72768,0	163446,4	28579,7	6877,0	71771,0	56218,7	النقل و الإتصالات	
خاص	1009030,8	308704,4	700326,4	82470,5	18204,8	73356,2	526294,9		
المجموع	1245245,2	381472,4	863772,8	111050,1	25081,8	145127,3	582513,6		
عمومي	93653,7	26284,9	67368,8	7281,0	9184,2	21881,3	29022,2	التجارة	
خاص	1109307,0	173476,4	935830,6	49623,9	30188,0	75134,9	780883,8		
المجموع	1202960,7	199761,3	1003199,4	56904,9	39372,2	97016,2	809906,0		
عمومي	13741,2	3438,6	10302,6	1542,5	471,8	5041,0	3247,2	الفنادق و المقاهي و المطاعم	
خاص	107140,2	26267,3	80872,9	2873,4	7520,7	14958,1	55520,7		
المجموع	120881,4	29705,9	91175,5	4415,9	7992,5	19999,1	58768,0		
عمومي	29241,6	7435,2	21806,3	2010,7	778,3	12359,2	6658,1	الخدمات المقدمة للمؤسسات	
خاص	73132,1	10898,5	62233,6	6152,9	2354,7	16848,8	36877,2		
المجموع	102373,7	18333,7	84040,0	8163,7	3133,0	29208,0	43535,3		
عمومي	4576,0	2180,1	2395,9	571,8	229,6	2566,9	-972,4	الخدمات المقدمة للأسر المعيشية	
خاص	114953,7	12302,5	102651,2	696,3	3139,6	17398,5	81416,8		
المجموع	119529,7	14482,6	105047,1	1268,1	3369,2	19965,4	80444,4		
عمومي	7 263 383,9	1 782 775,6	5 480 608,3	438 904,4	956 851,7	397 206,9	3 687 645,3	المجموع	
خاص	5 611 537,9	1 743 730,5	3 867 807,4	193 816,3	180 092,0	642 805,4	2 851 093,6		
المجموع	12 874 921,8	3 526 506,1	9 348 415,7	632 720,7	1 136 943,7	1 040 012,3	6 538 739,0		

**حساب الإنتاج و حساب الاستغلال حسب قطاع النشاط و القطاع القانوني  
لسنة 2009**

استهلاك وسيط	القيمة المضافة	تراكم الأموال الثابتة	دخل محلي	ضرائب متعلقة بالإنتاج	تعويضات المستخدمين	فائض الاستغلال الصافي	الإنتاج الخام	السوحدة: ملايين د.ج.	
-2136,7	3137,2	127,9	1128,3	249,2	1377,6	4030,9	5408,5	عمومي	الفلاحة ، الصيد و الغابات
812504,5	110895,9	6122,0	929522,5	449,1	929971,6	221795,9	1151767,4	خاص	
810367,8	114033,1	6249,9	930650,8	698,3	931349,1	225826,8	1157175,9	المجموع	
-4495,3	36262,9	3678,2	35445,7	55765,1	91210,8	103053,0	194263,9	عمومي	السمياه و الطاقة
0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	خاص	
-4495,3	36262,9	3678,2	35445,7	55765,1	91210,8	103053,0	194263,9	المجموع	
1961607,1	79104,2	576373,2	2617084,5	230184,7	2847269,2	975206,0	3822475,2	عمومي	المحروقات
195654,0	631,8	49857,1	246142,9	15666,8	261809,7	32663,4	294473,1	خاص	
2157261,0	79736,1	626230,4	2863227,5	245851,5	3109078,9	1007869,3	4116948,3	المجموع	
-19517,6	35677,3	3585,2	19744,9	75022,2	94767,1	212987,4	307754,6	عمومي	الخدمات والأشغال البترولية
0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	خاص	
-19517,6	35677,3	3585,2	19744,9	75022,2	94767,1	212987,4	307754,6	المجموع	
7965,0	5403,0	689,2	14057,2	2899,7	16956,8	13933,2	30890,0	عمومي	المعادن و المقالع
975,6	516,8	94,5	1586,9	518,1	2105,0	1701,8	3806,8	خاص	
8940,5	5919,8	783,7	15644,0	3417,8	19061,8	15635,0	34696,8	المجموع	
3398,9	34281,7	5556,8	43237,4	33106,6	76344,0	173182,9	249526,9	عمومي	ص.ح.م.ك.
2565,2	3296,1	556,0	6417,3	369,6	6786,9	7069,9	13856,8	خاص	
5964,2	37577,7	6112,8	49654,7	33476,1	83130,9	180252,8	263383,7	المجموع	
10563,7	12392,9	1221,0	24177,6	6932,2	31109,8	24366,0	55475,8	عمومي	مواد البناء و الزجاج
18598,2	9551,2	2920,1	31069,6	4685,4	35755,0	21455,1	57210,1	خاص	
29161,8	21944,2	4141,1	55247,1	11617,6	66864,8	45821,1	112685,9	المجموع	
23383,7	66628,0	17417,1	107428,8	21542,8	128971,6	192160,9	321132,5	عمومي	البناء و الأشغال لعمومية
438038,5	354741,3	53667,0	846446,7	24636,6	871083,3	646686,7	1517770,0	خاص	
461422,2	421369,3	71084,1	953875,5	46179,4	1000054,9	838847,5	1838902,5	المجموع	
4458,9	8240,1	755,7	13454,7	1937,5	15392,2	19095,2	34487,4	عمومي	الكيمياء و المطاط و البلاستيك
17254,7	7268,5	1835,9	26359,1	3465,7	29824,8	64748,3	94573,1	خاص	
21713,7	15508,6	2591,5	39813,8	5403,2	45217,0	83843,5	129060,5	المجموع	
9358,9	11692,3	884,5	21935,6	3795,1	25730,7	86779,3	112510,0	عمومي	الصناعات الغذائية
123521,2	20687,6	6204,8	150413,6	12338,6	162752,2	411449,0	574201,3	خاص	
132880,0	32379,9	7089,3	172349,2	16133,7	188483,0	498228,3	686711,3	المجموع	
-2295,7	2841,7	202,0	748,0	1576,4	2324,4	2446,9	4771,4	عمومي	الصناعة النسيجية
6600,6	4075,4	1255,5	11931,5	334,8	12266,3	26902,5	39168,8	خاص	
4304,9	6917,0	1457,5	12679,5	1911,2	14590,7	29349,5	43940,2	المجموع	
-207,8	373,4	34,2	199,8	97,6	297,4	810,5	1107,8	عمومي	صناعة الجلود و الأحذية
1490,8	584,7	114,8	2190,3	61,7	2252,1	2876,4	5128,5	خاص	
1282,9	958,1	149,1	2390,1	159,3	2549,4	3686,9	6236,3	المجموع	
2487,8	4436,7	456,9	7381,5	984,2	8365,7	9247,3	17613,0	عمومي	صناعة الخشب و الورق
3159,2	4023,8	1078,1	8261,0	245,3	8506,3	9819,6	18325,8	خاص	
5647,0	8460,5	1535,0	15642,5	1229,5	16872,0	19066,9	35938,9	المجموع	
40944,6	4093,8	551,7	45590,2	1397,5	46987,7	7609,4	54597,0	عمومي	صناعات مختلفة
909,0	803,0	195,1	1907,1	162,5	2069,6	1698,4	3768,0	خاص	
41853,6	4896,8	746,8	47497,3	1560,0	49057,3	9307,8	58365,1	المجموع	
78347,9	52468,9	6650,1	137466,9	29429,1	166896,0	76199,0	243094,9	عمومي	النقل و الإتصالات
554102,2	79940,1	19504,2	653546,5	90868,8	744415,3	353044,1	1097459,4	خاص	
632450,1	132409,0	26154,3	791013,4	120297,9	911311,3	429243,1	1340554,3	المجموع	
31824,8	22323,5	9837,2	63985,5	9891,2	73876,7	22588,9	96465,6	عمومي	التجارة
906712,8	77585,3	31723,1	1016021,2	61725,7	1077746,8	205670,8	1283417,6	خاص	
938537,6	99908,8	41560,3	1080006,7	71616,9	1151623,6	228259,7	1379883,2	المجموع	
3568,2	4955,0	523,8	9047,1	1602,4	10649,5	3480,1	14129,6	عمومي	الفنادق و المقاهي و المطاعم
64714,9	18120,7	8542,0	91377,5	3424,5	94802,0	28557,5	123359,5	خاص	
68283,1	23075,7	9065,8	100424,6	5026,9	105451,5	32037,6	137489,1	المجموع	
4562,4	13011,9	774,9	18349,2	2572,5	20921,6	8221,9	29143,5	عمومي	الخدمات المقدمة للمؤسسات
48156,8	19156,3	2865,7	70178,9	7479,2	77658,1	14594,3	92252,4	خاص	
52719,2	32168,3	3640,6	88528,0	10051,7	98579,7	22816,2	121395,9	المجموع	
-323,1	3660,0	335,9	3672,8	666,0	4338,8	2356,8	6695,6	عمومي	الخدمات المقدمة للأسر المعيشية
88007,9	18110,2	3369,3	109487,4	716,7	110204,1	14552,5	124756,6	خاص	
87684,8	21770,2	3705,2	113160,2	1382,7	114542,9	16909,3	131452,2	المجموع	
<b>2 153 495,6</b>	<b>400 984,5</b>	<b>629 655,6</b>	<b>3 184 135,7</b>	<b>479 652,0</b>	<b>3 663 787,7</b>	<b>1 937 755,5</b>	<b>5 601 543,2</b>	عمومي	<b>المجموع</b>
<b>3 282 965,9</b>	<b>729 988,7</b>	<b>189 905,3</b>	<b>4 202 859,9</b>	<b>227 149,1</b>	<b>4 430 009,0</b>	<b>2 065 286,3</b>	<b>6 495 295,3</b>	خاص	
<b>5 436 461,5</b>	<b>1 130 973,2</b>	<b>819 560,9</b>	<b>7 386 995,6</b>	<b>706 801,1</b>	<b>8 093 796,7</b>	<b>4 003 041,8</b>	<b>12 096 838,5</b>	المجموع	

**حساب الإنتاج و حساب الاستغلال حسب قطاع النشاط و القطاع القانوني  
لسنة 2010**

استهلاك وسيط	القيمة المضافة	تراكم الأموال الثابتة	دخل محلي	ضرائب متعلقة بالإنتاج	تعويضات المستخدمين	فائض الاستغلال الصافي	الإنتاج الخام	السوحدة: مليون د.ج.	
-903,1	5989,9	945,3	6032,1	2005,6	8037,7	5598,0	13635,7	عمومي	الزراعة، الصيد والغابات
882104,8	117705,5	6911,9	1006722,2	498,9	1007221,1	248981,8	1256202,9	خاص	
881201,7	123695,4	7857,2	1012754,3	2504,5	1015258,8	254579,9	1269838,7	المجموع	
8913,3	34658,0	3825,4	47396,8	51225,3	98622,1	107120,9	205743,0	عمومي	المياه والطاقة
0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	خاص	
8913,3	34658,0	3825,4	47396,8	51225,3	98622,1	107120,9	205743,0	المجموع	
2801133,2	86386,6	720971,1	3608490,9	243311,7	3851802,6	802899,2	4654701,8	عمومي	المحروقات
251353,0	631,1	60271,0	312255,1	16299,9	328555,0	31800,8	360355,8	خاص	
3052486,2	87017,7	781242,1	3920746,0	259611,6	4180357,7	834700,0	5015057,6	المجموع	
-17125,8	37746,7	5418,6	26039,6	37272,5	63312,0	205581,6	268893,7	عمومي	الخدمات والأشغال البترولية
0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	خاص	
-17125,8	37746,7	5418,6	26039,6	37272,5	63312,0	205581,6	268893,7	المجموع	
6903,6	5491,0	347,1	12741,7	3218,9	15960,6	12724,1	28684,7	عمومي	المعادن والمقالع
1028,1	571,2	100,7	1700,0	545,0	2245,0	2019,4	4264,4	خاص	
7931,7	6062,2	447,8	14441,6	3763,9	18205,5	14743,5	32949,1	المجموع	
-3923,7	39356,2	5865,9	41298,4	35348,0	76646,4	183759,0	260405,3	عمومي	ص.ح.م.ك.
2576,6	3463,7	567,3	6607,7	370,7	6978,4	7578,7	14557,0	خاص	
-1347,1	42819,9	6433,2	47906,0	35718,7	83624,7	191337,7	274962,4	المجموع	
11906,0	12471,2	1276,2	25653,3	7384,1	33037,4	26014,7	59052,1	عمومي	مواد البناء والزجاج
19105,5	10213,4	3112,1	32431,1	5054,8	37485,9	22785,1	60271,0	خاص	
31011,5	22684,6	4388,2	58084,4	12438,9	70523,3	48799,8	119323,1	المجموع	
25414,8	92853,4	19655,5	137923,6	26061,9	163985,4	222408,6	386394,1	عمومي	البناء والأشغال لعمومية
552574,5	390744,8	59830,6	1003150,0	26978,1	1030128,1	832485,5	1862613,5	خاص	
577989,3	483598,2	79486,1	1141073,6	53039,9	1194113,5	1054894,1	2249007,6	المجموع	
4164,0	8632,1	761,1	13557,2	1882,4	15439,6	17776,4	33216,0	عمومي	الكيمياء والمطاط والبلاستيك
18628,1	7732,7	2058,8	28419,7	3797,8	32217,5	67970,1	100187,6	خاص	
22792,2	16364,8	2819,9	41976,9	5680,2	47657,1	85746,4	133403,5	المجموع	
10362,5	12108,0	905,3	23375,9	4174,7	27550,6	91397,3	118948,0	عمومي	الصناعات الغذائية
145788,0	21548,1	6585,3	173921,4	12660,5	186581,9	440896,1	627478,0	خاص	
156150,6	33656,1	7490,6	197297,3	16835,3	214132,6	532293,4	746426,0	المجموع	
-2313,2	2770,0	193,3	650,1	1500,0	2150,1	2192,5	4342,6	عمومي	الصناعة النسيجية
6201,9	3927,6	1227,6	11357,1	335,7	11692,7	27530,1	39222,8	خاص	
3888,7	6697,6	1420,9	12007,2	1835,7	13842,8	29722,6	43565,4	المجموع	
-220,7	384,8	34,7	198,8	100,4	299,2	747,7	1046,9	عمومي	صناعة الجلود والأحذية
1511,1	599,2	120,3	2230,5	63,6	2294,1	2977,0	5271,1	خاص	
1290,4	984,0	154,9	2429,3	163,9	2593,3	3724,7	6318,0	المجموع	
2215,7	4770,9	480,5	7467,2	1011,2	8478,4	9585,1	18063,5	عمومي	صناعة الخشب والورق
3103,9	4223,2	1139,7	8466,8	249,5	8716,2	9903,1	18619,3	خاص	
5319,7	8994,1	1620,2	15934,0	1260,7	17194,6	19488,1	36682,8	المجموع	
42703,9	3908,3	563,7	47175,9	816,1	47992,0	7092,6	55084,6	عمومي	صناعات مختلفة
1000,1	903,9	198,3	2102,3	207,9	2310,1	1737,5	4047,7	خاص	
43703,9	4812,3	762,0	49278,2	1024,0	50302,1	8830,2	59132,3	المجموع	
57114,9	73850,2	7008,0	137973,0	38411,2	176384,2	78284,5	254668,6	عمومي	النقل والإتصالات
586375,0	95460,2	21567,7	703402,9	111639,4	815042,3	401706,6	1216748,9	خاص	
643489,9	169310,4	28575,6	841375,9	150050,6	991426,4	479991,1	1471417,5	المجموع	
27151,9	28850,2	10351,6	66353,8	9097,4	75451,2	29287,3	104738,5	عمومي	التجارة
1014754,5	89507,7	30910,9	1135173,1	68854,7	1204027,8	220653,9	1424681,6	خاص	
1041906,4	118357,9	41262,5	1201526,8	77952,1	1279478,9	249941,1	1529420,1	المجموع	
3531,9	6320,6	599,6	10452,1	2576,3	13028,4	3958,8	16987,2	عمومي	الفنادق والمقاهي والمطاعم
68246,7	19329,0	9224,4	96800,1	4559,3	101359,4	30237,9	131597,3	خاص	
71778,6	25649,6	9824,0	107252,2	7135,6	114387,8	34196,7	148584,5	المجموع	
3521,5	17943,7	1156,0	22621,2	2891,2	25512,4	9013,2	34525,6	عمومي	الخدمات المقدمة للمؤسسات
62822,1	21300,9	3577,1	87700,1	9539,4	97239,5	14360,3	111599,8	خاص	
66343,6	39244,6	4733,1	110321,3	12430,6	122751,9	23373,5	146125,4	المجموع	
-3809,2	6121,9	294,4	2607,1	675,6	3282,7	2617,3	5900,0	عمومي	الخدمات المقدمة للأسر المعيشية
92344,8	21662,4	3747,0	117754,2	795,1	118549,3	18978,0	137527,3	خاص	
88535,6	27784,3	4041,4	120361,3	1470,7	121832,0	21595,3	143427,3	المجموع	
<b>2 976 741,7</b>	<b>480 613,7</b>	<b>780 653,2</b>	<b>4 238 008,6</b>	<b>468 964,4</b>	<b>4 706 973,0</b>	<b>1 818 058,8</b>	<b>6 525 031,8</b>	عمومي	<b>المجموع</b>
<b>3 709 518,8</b>	<b>809 524,7</b>	<b>211 150,6</b>	<b>4 730 194,1</b>	<b>262 450,2</b>	<b>4 992 644,3</b>	<b>2 382 601,9</b>	<b>7 375 246,2</b>	خاص	
<b>6 686 260,5</b>	<b>1 290 138,4</b>	<b>991 803,8</b>	<b>8 968 202,7</b>	<b>731 414,6</b>	<b>9 699 617,3</b>	<b>4 200 660,7</b>	<b>13 900 278,0</b>	المجموع	

**حساب الإنتاج و حساب الاستغلال حسب قطاع النشاط و القطاع القانوني  
لسنة 2011**

الإنجاز الخام	فائض الاستغلال الصافي	تعويضات المستخدمين	ضررائب متعلقة بالإنتاج	دخل محلي	تراكم الأموال الثابتة	القيمة المضافة	استهلاك وسيط	الموحدة: ملسيون د.ج.	
12882,0	5077,3	7804,7	1167,4	6637,4	800,3	6165,3	-328,3	عمومي	الفلاحة ، الصيد و الغابات
1450135,8	284226,6	1165909,1	506,6	1165402,6	6964,2	123207,4	1035231,0	خاص	
1463017,8	289303,9	1173713,9	1673,9	1172039,9	7764,5	129372,7	1034902,7	المجموع	
223075,0	112473,7	110601,3	73354,0	37247,3	5514,2	39706,5	-7973,4	عمومي	المياه و الطاقة
0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	خاص	
223075,0	112473,7	110601,3	73354,0	37247,3	5514,2	39706,5	-7973,4	المجموع	
5828585,3	896875,6	4931709,7	280823,6	4650886,1	918677,1	108872,4	3623336,6	عمومي	المحروقات
333477,7	23088,6	310389,1	12024,9	298364,2	56253,9	614,3	241496,1	خاص	
6162063,0	919964,2	5242098,8	292848,5	4949250,3	974931,0	109486,6	3864832,7	المجموع	
325947,4	255246,3	70701,2	30837,6	39863,6	5515,5	53552,4	-19204,3	عمومي	الخدمات والأشغال البترولية
0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	خاص	
325947,4	255246,3	70701,2	30837,6	39863,6	5515,5	53552,4	-19204,3	المجموع	
33692,6	15343,5	18349,0	3157,0	15192,1	576,9	7305,2	7309,9	عمومي	المعادن و المقالع
4493,0	2174,7	2318,3	568,2	1750,0	104,5	577,3	1068,3	خاص	
38185,6	17518,3	20667,3	3725,2	16942,1	681,4	7882,5	8378,2	المجموع	
273636,6	191043,6	82593,0	37658,0	44935,0	6206,5	50473,4	-11744,9	عمومي	ص.ح.م.ك.
15052,4	7697,3	7355,1	401,9	6953,2	593,5	3571,9	2787,8	خاص	
288689,0	198740,9	89948,1	38059,9	51888,2	6800,0	54045,3	-8957,1	المجموع	
61981,8	27169,2	34812,6	7231,1	27581,6	1282,9	15370,7	10928,0	عمومي	مواد البناء و الزجاج
66665,1	25507,4	41157,7	5760,8	35396,9	3367,1	10857,3	21172,5	خاص	
128646,9	52676,6	75970,4	12991,8	62978,5	4650,0	26228,0	32100,6	المجموع	
425746,9	254220,5	171526,3	28001,7	143524,6	20921,8	107070,1	15532,8	عمومي	البناء و الأشغال لعمومية
2011934,8	920894,4	1091040,4	29497,1	1061543,3	59599,0	382166,7	619777,7	خاص	
2437681,6	1175114,9	1262566,7	57498,8	1205067,9	80520,8	489236,7	635310,4	المجموع	
33038,5	17975,8	15062,8	1761,5	13301,3	739,4	9893,1	2668,8	عمومي	الكيمياء و المطاط و البلاستيك
110962,2	75648,4	35313,8	4322,6	30991,2	2234,0	8427,3	20329,8	خاص	
144000,7	93624,1	50376,6	6084,1	44292,5	2973,4	18320,5	22998,6	المجموع	
143147,2	111085,2	32061,9	4731,1	27330,8	1035,1	15024,5	11271,2	عمومي	الصناعات الغذائية
680999,5	481211,8	199787,7	14277,5	185510,3	7359,3	23393,9	154757,1	خاص	
824146,6	592297,0	231849,6	19008,6	212841,1	8394,4	38418,4	166028,3	المجموع	
3869,2	2005,6	1863,6	1301,3	562,3	164,2	2789,9	-2391,8	عمومي	الصناعة النسيجية
40052,8	28438,7	11614,1	333,6	11280,5	1210,8	3876,1	6193,7	خاص	
43922,0	30444,3	13477,7	1634,9	11842,8	1374,9	6666,0	3801,9	المجموع	
954,5	695,3	259,2	86,9	172,3	29,3	412,5	-269,6	عمومي	صناعة الجلود و الأذنبة
5341,3	2996,9	2344,3	63,8	2280,5	121,5	601,2	1557,8	خاص	
6295,8	3692,2	2603,5	150,8	2452,8	150,9	1013,7	1288,2	المجموع	
18026,7	9478,3	8548,4	998,1	7550,2	470,5	5427,7	1652,1	عمومي	صناعة الخشب و الورق
19383,4	10298,5	9084,9	258,9	8826,0	1186,8	4317,0	3322,2	خاص	
37410,2	19776,8	17633,3	1257,0	16376,3	1657,3	9744,7	4974,3	المجموع	
55291,3	7358,1	47933,1	912,1	47021,0	533,3	4901,3	41586,5	عمومي	صناعات مختلفة
3931,8	1732,9	2198,9	195,9	2003,0	204,1	849,7	949,2	خاص	
59223,0	9091,0	50132,0	1108,0	49024,0	737,3	5750,9	42535,8	المجموع	
269778,8	80544,4	189234,4	37795,1	151439,3	7496,0	77977,2	65966,2	عمومي	النقل و الإتصالات
1327958,2	467414,0	860544,2	103315,5	757228,7	22004,7	96676,2	638547,9	خاص	
1597737,0	547958,4	1049778,7	141110,6	908668,1	29500,7	174653,3	704514,0	المجموع	
107630,7	21919,3	85711,4	10468,1	75243,3	11495,5	29188,4	34559,5	عمومي	التجارة
1622747,0	263822,5	1358924,4	71461,9	1287462,6	44187,1	107132,0	1136143,5	خاص	
1730377,7	285741,9	1444635,8	81930,0	1362705,9	55682,6	136320,3	1170703,0	المجموع	
18017,9	4187,3	13830,6	2839,7	10990,9	644,1	6709,9	3636,9	عمومي	الفنادق و المقاهي و المطاعم
139581,3	31982,6	107598,7	5871,4	101727,3	9776,1	21134,4	70816,8	خاص	
157599,2	36169,9	121429,3	8711,1	112718,2	10420,2	27844,3	74453,7	المجموع	
39021,3	10927,7	28093,6	3196,9	24896,7	1316,7	19030,4	4549,6	عمومي	الخدمات المقدمة للمؤسسات
128506,9	19007,2	109499,7	10758,5	98741,2	4122,0	22659,1	71960,1	خاص	
167528,2	29934,9	137593,3	13955,4	123637,9	5438,7	41689,5	76509,7	المجموع	
7153,4	2796,3	4357,1	776,8	3580,3	357,0	8220,0	-4996,7	عمومي	الخدمات المقدمة للأسر المعيشية
157660,7	24890,6	132770,1	878,6	131891,5	4287,2	25397,2	102207,1	خاص	
164814,1	27686,9	137127,2	1655,4	135471,8	4644,2	33617,2	97210,4	المجموع	
7 881 477,2	2 026 423,1	5 855 054,1	527 098,0	5 327 956,1	9 83 776,1	568 090,8	3 776 089,2	عمومي	المجموع
8 118 883,8	2 671 033,1	5 447 850,7	260 497,6	5 187 353,1	2 23 575,9	835 458,8	4 128 318,4	خاص	
16 000 361,0	4 697 456,2	11 302 904,8	787 595,6	10 515 309,2	12 07 352,0	1 403 549,6	7 904 407,6	المجموع	

إنتاج الأمة حسب النشاط و القطاع القانوني

2003		2002		2001		2000		السوحدة: ملايين د.ج.
المجموع	عمومي	المجموع	عمومي	المجموع	عمومي	المجموع	عمومي	
								القيم المضافة الخامة
515 281,7	1245,1	417 225,2	1 310,4	412 119,5	1 628,5	346 171,4	1 551,6	الفلاحة
1 868 889,6	1 720 322,9	1 477 033,6	1 369 019,7	1 443 928,1	1 381 337,8	1 616 314,7	1 542 882,1	المحروقات
44 199,9	44 199,9	39 998,5	39 998,5	38 388,0	38 388,0	42 904,8	42 904,8	الأشغال العمومية البترولية
355 370,6	225 978,4	337 556,2	220 149,1	315 230,5	209 001,3	290 749,6	197 554,5	الصناعة خارج المحروقات
401 014,4	96 910,3	369 939,3	91 638,8	320 507,1	62 361,7	292 046,3	93 713,2	البناء و الأشغال العمومية
390 551,2	112 509,0	340 983,3	77 350,3	303 693,5	73 164,9	275 929,7	78 773,4	النقل و الإتصالات
552 179,9	37 616,7	509 285,7	33 478,1	476 208,7	29 133,3	436 292,1	27 149,1	التجارة
169 482,6	17 575,7	153 889,6	14 734,3	141 882,9	14 035,8	130 448,6	16 109,6	الخدمات
<b>4 296 969,8</b>	<b>2 256 358,0</b>	<b>3 645 911,4</b>	<b>1 847 679,2</b>	<b>3 451 958,4</b>	<b>1 809 051,3</b>	<b>3 430 857,3</b>	<b>2 000 638,1</b>	المجموع الفرعي
260 070,6		249 147,4		199 229,4		181 505,4		الضريبة على القيمة المضافة
143 000,0		128 355,0		103 683,0		86 321,0		حقوق الجمارك
<b>4 700 040,4</b>		<b>4 023 413,8</b>		<b>3 754 870,8</b>		<b>3 698 683,7</b>		الإنتاج المحلي الخام
1 992 625,4		1 905 134,9		1 782 314,1		1 685 573,0		إستهلاكات منتجة
<b>6 692 665,9</b>		<b>5 928 548,6</b>		<b>5 537 184,9</b>		<b>5 384 256,7</b>		إنتاج إجمالي خام

إنتاج الأمة حسب النشاط و القطاع القانوني (تابع)

2007		2006		2005		2004		السوحدة: ملايين د.ج.
المجموع	عمومي	المجموع	عمومي	المجموع	عمومي	المجموع	عمومي	
								القيم المضافة الخامة
708 072,5	3 166,4	641 285,0	2 654,5	581 615,8	2 826,3	580 505,6	2 560,1	الفلاحة
4 089 308,6	3 843 139,4	3 882 227,8	3 525 770,2	3 352 878,4	3 034 544,4	2 319 823,6	2 133 380,0	المحروقات
92 368,8	92 368,8	64 265,4	64 265,4	58 992,2	58 992,2	49 294,0	49 294,0	الأشغال العمومية البترولية
479 814,9	268 747,4	449 493,3	257 510,9	418 294,9	247 610,9	388 193,4	239 513,0	الصناعة خارج المحروقات
732 720,7	139 628,9	610 071,1	120 697,9	505 423,9	102 051,2	458 674,0	103 204,4	البناء و الأشغال العمومية
822 406,6	162 147,6	743 533,6	163 733,2	645 028,9	179 770,3	512 569,9	142 551,4	النقل و الإتصالات
863 197,3	57 088,6	728 366,7	42 919,6	668 130,0	38 951,4	607 052,6	39 862,2	التجارة
247 602,2	26 672,1	226 224,6	23 597,8	205 771,1	21 889,7	183 559,5	19 688,6	الخدمات
<b>8 035 491,6</b>	<b>4 592 959,3</b>	<b>7 345 467,5</b>	<b>4 201 149,5</b>	<b>6 436 135,1</b>	<b>3 686 636,4</b>	<b>5 099 672,7</b>	<b>2 730 053,7</b>	المجموع الفرعي
399 328,0		376 685,6		350 130,2		307 340,8		الضريبة على القيمة المضافة
133 126,0		114 849,0		143 888,0		138 838,0		حقوق الجمارك
<b>8 567 945,6</b>		<b>7 837 002,1</b>		<b>6 930 153,4</b>		<b>5 545 851,5</b>		الإنتاج المحلي الخام
3 225 965,8		2 849 625,1		2 436 874,8		2 203 733,8		إستهلاكات منتجة
<b>11 793 911,4</b>		<b>10 686 627,2</b>		<b>9 367 028,2</b>		<b>7 749 585,3</b>		إنتاج إجمالي خام

إنتاج الأمة حسب النشاط و القطاع القانوني (تابع)

2011		2010		2009		2008		السوحدة: ملايين د.ج.
المجموع	عمومي	المجموع	عمومي	المجموع	عمومي	المجموع	عمومي	
								القيم المضافة الخامة
1 173 713,9	7 804,7	1 015 258,8	8 037,7	931 349,1	1 377,6	727 413,1	3 582,9	الفلاحة
5 242 098,8	4 931 709,7	4 180 357,7	3 851 802,6	3 109 078,9	2 847 269,2	4 997 554,5	4 719 481,9	المحروقات
70 701,2	70 701,2	63 312,0	63 312,0	94 767,1	94 767,1	86 719,5	86 719,5	الأشغال العمومية البترولية
663 259,9	352 085,0	616 698,2	326 176,3	577 037,7	314 719,6	519 505,1	289 532,8	الصناعة خارج المحروقات
1 262 566,7	171 526,3	1 194 113,5	163 985,4	1 000 054,9	128 971,6	869 988,6	115 971,2	البناء و الأشغال العمومية
1 049 778,7	189 234,4	991 426,4	176 384,2	911 311,3	166 896,0	863 772,8	163 446,4	النقل و الإتصالات
1 444 635,8	85 711,4	1 279 478,9	75 451,2	1 151 623,6	73 876,7	1 003 199,4	67 368,8	التجارة
396 149,8	46 281,3	358 971,7	41 823,5	318 574,1	35 909,9	280 262,6	34 504,8	الخدمات
<b>11 302 904,8</b>	<b>5 855 054,1</b>	<b>9 699 617,3</b>	<b>4 706 973,0</b>	<b>8 093 796,7</b>	<b>3 663 787,7</b>	<b>9 348 415,7</b>	<b>5 480 608,3</b>	المجموع الفرعي
596 171,8		565 823,6		545 593,1		489 047,0		الرسم على القيمة المضافة
210 427,0		181 865,0		170 231,0		164 882,0		حقوق الجمارك
<b>12 109 503,6</b>		<b>10 447 305,9</b>		<b>8 809 620,8</b>		<b>10 002 344,7</b>		الإنتاج المحلي الخام
4 697 456,2		4 200 660,7		4 003 041,8		3 526 506,1		إستهلاكات منتجة
<b>16 806 959,8</b>		<b>14 647 966,6</b>		<b>12 812 662,6</b>		<b>13 528 850,8</b>		إنتاج إجمالي خام

## مميزان الموارد و استخدامات الأمة من السلع و الخدمات

2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	الوحدة: ملايين د.ج.
12 109 503,6	10 447 305,9	8 809 620,8	10 002 344,7	8 567 945,6	7 837 002,1	6 930 153,4	5 545 851,5	4 700 040,4	4 023 413,8	3 754 870,8	3 698 683,7	الإنتاج المحلي الخام
4 114 739,8	3 768 002,9	3 583 772,0	3 170 777,2	2 326 059,4	1 863 501,3	1 820 427,1	1 577 137,7	1 254 041,2	1 159 170,2	930 677,5	857 221,9	الواردات من السلع و الخدمات
16 224 243,4	14 215 308,8	12 393 392,8	13 173 121,9	10 894 005,0	9 700 503,4	8 750 580,5	7 122 989,2	5 954 081,6	5 182 584,0	4 685 548,3	4 555 905,5	المجموع الفرعي
4 697 456,2	4 200 660,7	4 003 041,8	3 526 506,1	3 225 965,8	2 849 625,1	2 436 874,8	2 203 733,8	1 992 625,4	1 905 134,9	1 782 314,1	1 685 573,0	الإستهلاكات المنتجة
20 921 699,6	18 415 969,5	16 396 434,6	16 699 628,0	14 119 970,8	12 550 128,5	11 187 455,3	9 326 723,0	7 946 707,1	7 087 718,9	6 467 862,4	6 241 478,5	مجموع الموارد
4 475 513,7	4 043 142,1	3 677 560,6	3 274 309,9	2 908 907,0	2 647 004,7	2 510 479,4	2 333 218,5	2 090 638,0	1 955 242,0	1 817 277,4	1 684 862,8	الإستهلاك النهائي فردي للأسر المعيشية
944 172,2	596 508,0	459 994,1	397 321,8	308 436,9	299 672,9	251 126,9	260 310,7	243 281,0	218 828,7	173 334,5	156 835,4	الإستهلاك النهائي للإدارة العمومية
9 956,7	7 417,1	5 713,3	4 414,6	3 205,1	3 158,4	2 824,8	2 476,0	2 247,0	2 168,5	2 103,7	2 025,4	الإستهلاك النهائي للشؤون العقارية
57 728,8	55 100,1	50 468,3	41 989,4	33 653,2	22 770,3	22 647,2	18 650,3	15 375,3	14 172,7	7 332,4	5 770,1	الإستهلاك النهائي للمؤسسات المالية
4 617 702,8	4 350 922,3	3 811 419,1	3 228 343,2	2 462 124,4	1 969 457,9	1 691 640,3	1 476 902,6	1 265 164,5	1 111 309,3	965 462,5	852 628,7	التراكم خام لرؤوس الأموال الثابتة
488 519,8	552 116,6	862 382,3	928 709,1	775 446,5	608 732,2	702 212,6	568 511,4	328 424,5	275 073,1	169 139,4	119 032,4	التغير في المخزون
5 630 649,3	4 610 102,5	3 525 855,1	5 298 034,0	4 402 231,8	4 149 706,9	3 569 649,3	2 462 919,6	2 008 951,3	1 605 789,6	1 550 898,4	1 734 750,7	الصادرات من السلع و الخدمات
16 224 243,4	14 215 308,8	12 393 392,8	13 173 121,9	10 894 005,0	9 700 503,4	8 750 580,5	7 122 989,2	5 954 081,6	5 182 584,0	4 685 548,3	4 555 905,5	المجموع الفرعي
4 697 456,2	4 200 660,7	4 003 041,8	3 526 506,1	3 225 965,8	2 849 625,1	2 436 874,8	2 203 733,8	1 992 625,4	1 905 134,9	1 782 314,1	1 685 573,0	الإستهلاكات المنتجة
20 921 699,6	18 415 969,5	16 396 434,6	16 699 628,0	14 119 970,8	12 550 128,5	11 187 455,3	9 326 723,0	7 946 707,1	7 087 718,9	6 467 862,4	6 241 478,5	مجموع الاستخدامات

## الإنتاج المحلي الخام و استخداماته

2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	الوحدة: ملايين د.ج.
4 475 513,7	4 043 142,1	3 677 560,6	3 274 309,9	2 908 907,0	2 647 004,7	2 510 479,4	2 333 218,5	2 090 638,0	1 955 242,0	1 817 277,4	1 684 862,8	الإستهلاك النهائي الفردي للأسر المعيشية
944 172,2	596 508,0	459 994,1	397 321,8	308 436,9	299 672,9	251 126,9	260 310,7	243 281,0	218 828,7	173 334,5	156 835,4	الإستهلاك النهائي للإدارة العمومية
9 956,7	7 417,1	5 713,3	4 414,6	3 205,1	3 158,4	2 824,8	2 476,0	2 247,0	2 168,5	2 103,7	2 025,4	إستهلاك النهائي للشؤون العقارية
57 728,8	55 100,1	50 468,3	41 989,4	33 653,2	22 770,3	22 647,2	18 650,3	15 375,3	14 172,7	7 332,4	5 770,1	إستهلاك النهائي للمؤسسات المالية
4 617 702,8	4 350 922,3	3 811 419,1	3 228 343,2	2 462 124,4	1 969 457,9	1 691 640,3	1 476 902,6	1 265 164,5	1 111 309,3	965 462,5	852 628,7	التراكم الخام لرؤوس الأموال الثابتة
488 519,8	552 116,6	862 382,3	928 709,1	775 446,5	608 732,2	702 212,6	568 511,4	328 424,5	275 073,1	169 139,4	119 032,4	تغير المخزون
5 630 649,3	4 610 102,5	3 525 855,1	5 298 034,0	4 402 231,8	4 149 706,9	3 569 649,3	2 462 919,6	2 008 951,3	1 605 789,6	1 550 898,4	1 734 750,7	صادرات السلع و الخدمات
4 114 739,8	3 768 002,9	3 583 772,0	3 170 777,2	2 326 059,4	1 863 501,3	1 820 427,1	1 577 137,7	1 254 041,2	1 159 170,2	930 677,5	857 221,9	واردات السلع و الخدمات
12 109 503,6	10 447 305,9	8 809 620,8	10 002 344,7	8 567 945,6	7 837 002,1	6 930 153,4	5 545 851,5	4 700 040,4	4 023 413,8	3 754 870,8	3 698 683,7	استخدامات الإنتاج المحلي الخام
1 403 549,6	1 290 138,4	1 130 973,2	1 040 012,3	911 184,3	816 070,3	729 855,7	680 523,4	594 785,7	559 774,1	517 150,0	479 700,3	تعويضات الأجراء
787 595,6	731 414,6	706 801,1	632 720,7	565 980,0	485 338,6	454 756,2	391 275,0	332 544,5	291 141,7	273 734,0	257 183,3	إستهلاك رؤوس الأموال الثابتة
2 013 950,8	1 739 492,5	1 535 384,9	1 790 872,7	1 443 920,1	1 333 434,7	1 282 579,9	1 062 054,6	913 352,0	832 468,7	744 007,3	737 499,6	الضرائب غير المباشرة الصافية من الإعانات
7 904 407,6	6 686 260,4	5 436 461,5	6 538 739,0	5 646 861,1	5 202 158,4	4 462 961,6	3 411 998,4	2 859 358,2	2 340 029,2	2 219 979,6	2 224 300,5	فائض الاستغلال الصافي
12 109 503,6	10 447 305,9	8 809 620,8	10 002 344,7	8 567 945,6	7 837 002,1	6 930 153,4	5 545 851,5	4 700 040,4	4 023 413,8	3 754 870,8	3 698 683,7	الإنتاج المحلي الخام

## الدخل الوطني المتاح و تخصيصاته

السوحدة: مسليسون د.ج.												
2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
1 403 549,6	1 290 138,4	1 130 973,2	1 040 012,3	911 184,3	816 070,3	729 855,7	680 523,4	594 785,7	559 774,1	517 150,0	479 700,3	تعويضات الأجراء
7 904 407,6	6 686 260,4	5 436 461,5	6 538 739,0	5 646 861,1	5 202 158,4	4 462 961,6	3 411 998,4	2 859 358,2	2 340 029,2	2 219 979,6	2 224 300,5	فائض الاستغلال الصافي
2 013 950,8	1 739 492,5	1 535 384,9	1 790 872,7	1 443 920,1	1 333 434,7	1 282 579,9	1 062 054,6	913 352,0	832 468,7	744 007,3	737 499,6	الضرائب غير المباشرة الصافية من الإعانات
<b>11 321 908,0</b>	<b>9 715 891,3</b>	<b>8 102 819,7</b>	<b>9 369 624,0</b>	<b>8 001 965,5</b>	<b>7 351 663,4</b>	<b>6 475 397,2</b>	<b>5 154 576,4</b>	<b>4 367 495,9</b>	<b>3 732 272,0</b>	<b>3 481 136,9</b>	<b>3 441 500,3</b>	<b>الدخسل المحلي</b>
10 608,8	9 589,4	4 347,4	3 823,1	4 285,5	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	صافي تعويضات الأجراء مع العالم الخارجي
-137 687,6	-15 686,7	-88 193,0	-83 602,8	-123 511,0	-321 273,2	-336 127,4	-253 259,9	-189 977,6	-174 668,8	-123 190,1	-175 240,3	صافي دخل الملكية و المؤسسة
<b>11 194 829,1</b>	<b>9 709 794,0</b>	<b>8 018 974,1</b>	<b>9 289 844,3</b>	<b>7 882 740,1</b>	<b>7 030 390,3</b>	<b>6 139 269,8</b>	<b>4 901 316,5</b>	<b>4 177 518,3</b>	<b>3 557 603,2</b>	<b>3 357 946,8</b>	<b>3 266 260,1</b>	<b>الدخل الوطني لنظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية</b>
245 833,9	241 934,0	240 493,3	226 522,9	199 663,5	164 712,7	227 627,7	236 320,0	187 578,3	138 019,4	105 463,7	74 426,3	التحويلات الأخرى الجارية
<b>11 440 663,0</b>	<b>9 951 728,0</b>	<b>8 259 467,4</b>	<b>9 516 367,3</b>	<b>8 082 403,6</b>	<b>7 195 103,0</b>	<b>6 366 897,5</b>	<b>5 137 636,6</b>	<b>4 365 096,6</b>	<b>3 695 622,6</b>	<b>3 463 410,5</b>	<b>3 340 686,3</b>	<b>الدخسل الوطني المتاح</b>
4 475 513,7	4 043 142,1	3 677 560,6	3 274 309,9	2 908 907,0	2 647 004,7	2 510 479,4	2 333 218,5	2 090 638,0	1 955 242,0	1 817 277,4	1 684 862,8	استهلاك نهائي للأسر المعيشية
944 172,2	596 508,0	459 994,1	397 321,8	308 436,9	299 672,9	251 126,9	260 310,7	243 281,0	218 828,7	173 334,5	156 835,4	استهلاك نهائي للإدارة العمومية
9 956,7	7 417,1	5 713,3	4 414,6	3 205,1	3 158,4	2 824,8	2 476,0	2 247,0	2 168,5	2 103,7	2 025,4	استهلاك نهائي للشؤون العقارية
57 728,8	55 100,1	50 468,3	41 989,4	33 653,2	22 770,3	22 647,2	18 650,3	15 375,3	14 172,7	7 332,4	5 770,1	استهلاك نهائي للمؤسسات المالية
5 953 291,5	5 249 560,7	4 065 731,2	5 798 331,6	4 828 201,4	4 222 496,7	3 579 819,2	2 522 981,0	2 013 555,4	1 505 210,6	1 463 362,5	1 491 192,6	الرصصيد
<b>11 440 663,0</b>	<b>9 951 728,0</b>	<b>8 259 467,4</b>	<b>9 516 367,3</b>	<b>8 082 403,6</b>	<b>7 195 103,0</b>	<b>6 366 897,5</b>	<b>5 137 636,6</b>	<b>4 365 096,6</b>	<b>3 695 622,6</b>	<b>3 463 410,5</b>	<b>3 340 686,3</b>	<b>الدخسل الوطني المتاح</b>

## الدخل النقدي الوطني المتاح و تخصيصاته

السوحدة: مسليسون د.ج.												
2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
<b>11 194 829,1</b>	<b>9 709 794,0</b>	<b>8 018 974,1</b>	<b>9 289 844,3</b>	<b>7 882 740,1</b>	<b>7 030 390,3</b>	<b>6 139 269,8</b>	<b>4 901 316,5</b>	<b>4 177 518,3</b>	<b>3 557 603,2</b>	<b>3 357 946,8</b>	<b>3 266 260,1</b>	<b>الدخل الوطني (نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية)</b>
138 245,8	126 634,7	112 183,5	97 063,0	74 726,5	66 044,0	57 511,0	51 992,0	43 827,9	51 978,6	41 123,6	35 782,9	( ) الخدمات غير المنتجة التي تدفعها مجموع الفروع
2 414 252,2	1 627 455,7	1 229 485,2	1 098 354,2	810 749,8	684 038,8	634 071,0	597 992,9	543 119,4	489 147,7	453 465,3	404 916,7	تعويضات الأجراء للفروع غير المنتجة
11 896,7	11 116,2	10 493,2	7 635,3	7 047,6	5 231,3	11 416,1	17 126,4	16 872,7	15 300,6	18 891,7	19 481,5	ضرائب غير المباشرة للفروع غير المنتجة
55 129,6	44 199,5	40 096,3	41 501,3	42 009,3	40 898,3	32 467,3	29 393,2	25 541,1	36 574,7	30 786,4	26 293,0	صافي الفائض الصوري للفروع غير المنتجة
<b>13 537 861,8</b>	<b>11 265 930,6</b>	<b>9 186 865,4</b>	<b>10 340 272,2</b>	<b>8 667 820,3</b>	<b>7 694 514,7</b>	<b>6 759 713,2</b>	<b>5 493 837,0</b>	<b>4 719 223,6</b>	<b>4 046 647,6</b>	<b>3 819 966,5</b>	<b>3 681 168,5</b>	<b>الدخسل النقدي الوطني</b>
245 833,9	241 934,0	240 493,3	226 522,9	199 663,5	164 712,7	227 627,7	236 320,0	187 578,3	138 019,4	105 463,7	74 426,3	صافي التحويلات الأخرى الجارية
<b>13 783 695,7</b>	<b>11 507 864,6</b>	<b>9 427 358,7</b>	<b>10 566 795,1</b>	<b>8 867 483,8</b>	<b>7 859 227,4</b>	<b>6 987 340,9</b>	<b>5 730 157,1</b>	<b>4 906 801,9</b>	<b>4 184 666,9</b>	<b>3 925 430,3</b>	<b>3 755 594,7</b>	<b>الدخسل النقدي الوطني المتاح</b>
4 552 709,5	4 115 566,7	3 743 918,6	3 333 285,8	2 963 819,6	2 695 579,6	2 553 030,1	2 371 024,5	2 126 300,2	1 989 324,1	1 847 731,2	1 714 188,0	إستهلاك نهائي للأسر المعيشية
3 300 443,0	2 170 258,7	1 645 064,5	1 458 510,4	1 089 003,0	954 867,8	865 879,1	846 896,2	777 521,8	700 447,4	624 559,1	560 135,9	الإستهلاك النهائي للإدارة العمومية
<b>5 930 543,2</b>	<b>5 222 039,2</b>	<b>4 038 375,6</b>	<b>5 774 999,0</b>	<b>4 814 661,3</b>	<b>4 208 780,0</b>	<b>3 568 431,6</b>	<b>2 512 236,3</b>	<b>2 002 980,0</b>	<b>1 494 895,4</b>	<b>1 453 140,0</b>	<b>1 481 270,8</b>	<b>صافي الإدخار</b>

## حساب تراكم الأمة

2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	السوحدة: ملسيون د.ج.
5 930 543,2	5 222 039,2	4 038 375,6	5 774 999,0	4 814 661,3	4 208 780,0	3568 431,6	2 512 236,3	2 002 980,0	1 494 895,4	1 453 140,0	1 481 270,8	صافسي الادخار
816 067,2	762 371,1	736 128,7	657 087,6	579 520,2	499 055,4	466 143,7	402 019,8	343 119,9	301 456,9	283 956,5	267 105,1	استهلاك رؤوس الأموال الثابتة
142 228,4	157 068,6	190 667,1	152 573,3	98 355,5	125 224,4	80 661,3	47 823,7	57 617,0	80 030,9	93 753,3	22 113,1	صافي عمليات الرؤوس الأموال
-6 448,2	-6 209,4	-1 104,3	-441,6	-641,1	-964,8	-141,0	453,0	- 666,5	- 120,8	- 64,3	- 53,7	صافي مشتريات مبيعات الأصول المعنوية
6 882 390,6	6 135 269,4	4 964 067,2	6 584 218,2	5 491 895,9	4 832 095,0	4115 095,8	2 962 532,8	2 403 050,3	1 876 262,5	1 830 785,5	1 770 435,3	تمويل التراكم السخام
4 617 702,8	4 350 922,3	3 811 419,1	3 228 343,2	2 462 124,4	1 969 457,9	1691 640,3	1 476 902,6	1 265 164,5	1 111 309,3	965 462,5	852 628,7	التراكم الخام لرؤوس الأموال الثابتة
494 243,0	555 551,5	864 354,3	929 743,3	775 446,5	608 732,2	702 212,6	568 511,4	328 424,5	275 073,1	169 139,4	119 032,4	تغيير في المخزون
1 770 444,8	1 228 795,6	288 293,7	2 426 131,7	2 254 325,0	2 253 904,9	1721 242,8	917 118,8	809 461,3	489 880,1	696 183,6	798 774,2	قسرة (أو العجز) تمويل الأمة
6 882 390,6	6 135 269,4	4 964 067,2	6 584 218,2	5 491 895,9	4 832 095,0	4115 095,8	2 962 532,8	2 403 050,3	1 876 262,5	1 830 785,5	1 770 435,3	تغيير في الأصول

## تركيب التراكم

2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	السوحدة: ملسيون د.ج.
2 403 554,1	2 246 758,6	1 837 063,6	1 587 553,7	1 288 415,0	1 083 410,7	883 612,5	811 270,7	734 025,5	691 023,4	583 286,1	532 474,5	1 بناء و أشغال عمومية
293 352,7	267 549,2	298 521,9	250 625,6	188 125,2	127 233,1	69 622,9	58 673,5	59 708,1	53 505,2	52 317,6	66 480,0	2 خدمات و أشغال عمومية بتروولية
1 201 179,8	1 163 198,5	1 021 928,7	809 495,7	577 822,1	482 573,3	409 931,7	404 902,9	310 855,3	241 582,4	201 582,1	159 915,3	3 سلع التجهيز
458 137,8	415 343,8	399 871,7	367 584,6	280 310,0	215 348,6	271 536,8	172 074,9	132 866,5	94 710,6	95 555,7	70 411,2	4 معدات النقل
230 892,4	226 285,1	244 821,2	202 526,6	122 211,9	56 955,9	53 380,0	23 119,8	21 816,4	25 502,8	27 834,0	15 751,6	5 خدمات
30 586,0	31 787,2	9 212,1	10 557,0	5 240,2	3 936,3	3 556,4	6 860,8	5 892,8	4 984,8	4 887,1	7 596,0	6 - حيوانات و غابات
4 617 702,8	4 350 922,3	3 811 419,1	3 228 343,2	2 462 124,4	1 969 457,9	1 691 640,3	1 476 902,6	1 265 164,5	1 111 309,3	965 462,5	852 628,7	تراكم خام لرؤوس الأموال الثابتة
494 243,0	555 551,5	864 354,3	929 743,3	775 446,5	608 732,2	702 212,6	568 511,4	328 424,5	275 073,1	169 139,4	119 032,4	تغيير في المخزون
5 111 945,8	4 906 473,8	4 675 773,4	4 158 086,5	3 237 570,9	2 578 190,1	2 393 852,9	2 045 414,0	1 593 589,0	1 386 382,4	1 134 601,9	971 661,1	تراكم خام

## حساب عمليات الأمة مع باقي العالم الخارجي

الوحدة: مليون د.ج.												
2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
5 630 649,3	4 610 102,5	3 525 855,1	5 298 034,0	4 402 231,8	4 149 706,9	3 569 649,3	2 462 919,6	2 008 951,3	1 605 789,6	1 550 898,4	1 734 750,7	الصادرات من السلع والخدمات
5 346 163,0	4 340 600,0	3 303 030,0	5 078 994,0	4 214 162,4	3 968 027,0	3 421 677,9	2 334 525,0	1 900 042,0	1 502 531,1	1 475 025,0	1 657 217,8	منها : 1- السلع
263 398,1	249 711,7	189 665,3	197 036,1	172 041,3	163 281,3	133 764,4	114 673,7	99 595,8	94 904,0	68 271,0	69 784,2	2- الخدمات
83 579,7	91 473,8	86 523,4	86 221,4	81 300,2	70 780,7	73 795,2	59 404,9	52 038,7	56 278,3	40 640,9	43 514,3	النقل و الاتصالات
179 818,3	158 237,9	103 141,8	110 814,7	90 741,1	92 500,6	59 969,2	55 268,8	47 557,1	38 625,7	27 630,1	26 269,9	خدمات أخرى
21 088,2	19 790,9	33 159,8	22 003,9	16 028,2	18 398,6	14 207,0	13 721,0	9 313,5	8 354,5	7 602,4	7 748,7	3 - شراء مباشر للهيئات
<b>10 608,8</b>	<b>9 624,7</b>	<b>5 608,5</b>	<b>3 823,3</b>	<b>4 286,1</b>	<b>0,0</b>	<b>0,0</b>	<b>0,0</b>	<b>0,0</b>	<b>0,0</b>	<b>0,0</b>	<b>0,0</b>	تعويضات الأجراء المستلمة من العالم الخارجي
<b>335 083,3</b>	<b>355 519,3</b>	<b>364 214,9</b>	<b>345 425,8</b>	<b>270 822,7</b>	<b>183 543,3</b>	<b>143 335,0</b>	<b>78 090,1</b>	<b>69 621,3</b>	<b>57 858,8</b>	<b>64 237,4</b>	<b>37 382,7</b>	دخل الملكية والمؤسسة المستلم من الخارج
283 808,4	300 479,6	337 854,5	287 805,8	256 929,2	173 671,5	103 953,2	70 054,8	63 234,9	53 710,5	61 211,2	34 424,7	منه : 1- الفوائد
21 767,3	23 174,1	18 290,0	17 745,5	11 111,6	7 977,1	38 696,6	6 481,3	5 674,6	3 637,2	2 540,6	2 196,4	2- نفقات بنكية و تأمينات
29 507,6	31 865,6	8 070,3	39 874,5	2 781,8	1 894,8	685,1	1 554,1	711,8	511,1	485,6	761,6	3- دخل الملكية و المؤسسة
<b>288 029,2</b>	<b>266 285,7</b>	<b>262 285,7</b>	<b>241 014,2</b>	<b>227 927,3</b>	<b>197 158,2</b>	<b>248 392,6</b>	<b>243 274,8</b>	<b>195 633,8</b>	<b>157 019,5</b>	<b>116 116,7</b>	<b>108 247,8</b>	تحويلات أخرى مستلمة من الخارج
21 423,8	23 387,9	17 647,4	13 490,5	14 268,8	7 170,8	7 115,9	5 727,3	2 441,6	4 623,2	2 006,7	1 699,1	منها : 1- الإدارة العمومية
266 605,4	242 897,8	244 638,3	227 523,7	213 658,4	189 987,5	241 276,8	237 547,6	193 192,2	152 396,3	114 110,1	106 548,7	2- قطاعات أخرى
<b>6 264 370,5</b>	<b>5 241 532,2</b>	<b>4 157 964,3</b>	<b>5 888 297,3</b>	<b>4 905 267,9</b>	<b>4 530 408,5</b>	<b>3 961 376,9</b>	<b>2 784 284,6</b>	<b>2 274 206,4</b>	<b>1 820 667,9</b>	<b>1 731 252,5</b>	<b>1 880 381,1</b>	موارد جارية
<b>4 114 739,8</b>	<b>3 768 002,9</b>	<b>3 583 772,0</b>	<b>3 170 777,2</b>	<b>2 326 059,4</b>	<b>1 863 501,3</b>	<b>1 820 427,1</b>	<b>1 577 137,7</b>	<b>1 254 041,2</b>	<b>1 159 170,2</b>	<b>930 677,5</b>	<b>857 221,9</b>	الواردات من السلع والخدمات
3 419 680,0	3 042 543,0	2 889 254,3	2 605 123,4	1 944 998,1	1 588 883,0	1 553 054,8	1 357 197,8	1 097 283,0	1 001 043,0	791 465,1	727 122,7	منها : 1- السلع
618 082,7	656 195,3	626 797,4	496 080,2	324 879,4	227 136,5	219 621,2	179 659,7	116 836,8	120 429,5	109 119,4	106 164,1	2- الخدمات
79 511,3	72 139,0	70 432,1	67 464,4	51 381,2	41 600,1	50 191,3	34 602,4	26 659,6	26 687,3	29 077,6	19 729,6	النقل و الاتصالات
538 571,5	584 056,3	556 365,3	428 615,8	273 498,2	185 536,4	169 429,9	145 057,2	90 177,2	93 742,2	80 041,8	86 434,4	خدمات أخرى
76 977,1	69 264,5	67 720,3	69 573,6	56 181,9	47 481,8	47 751,0	40 280,3	39 921,4	37 697,7	30 093,0	23 935,1	3- شراء مباشر للهيئات
<b>0,0</b>	<b>35,3</b>	<b>1261,1</b>	<b>0,2</b>	<b>0,6</b>	<b>0,0</b>	<b>0,0</b>	<b>0,0</b>	<b>0,0</b>	<b>0,0</b>	<b>0,0</b>	<b>0,0</b>	تعويضات الأجراء المدفوعة للعالم الخارجي
<b>472 770,9</b>	<b>371 206,0</b>	<b>452 407,9</b>	<b>429 028,5</b>	<b>394 333,6</b>	<b>504 816,5</b>	<b>479 462,4</b>	<b>331 350,0</b>	<b>259 598,9</b>	<b>232 527,7</b>	<b>187 427,5</b>	<b>212 623,0</b>	دخل الملكية و المؤسسة المدفوع إلى الخارج
17 553,7	8 177,9	26 254,4	12 093,1	16 157,4	55 012,1	75 386,6	93 173,1	90 837,3	103 870,4	105 765,9	118 367,4	منه : 1 الفوائد
-209,0	-3 878,1	46,2	11 296,4	3 183,3	515,4	1 695,4	282,9	714,1	903,3	1 725,5	1 540,5	2 نفقات بنكية و تأمينات
455 426,2	366 906,2	426 107,2	405 639,0	374 993,0	449 289,0	402 380,5	237 894,1	168 047,5	127 754,0	79 936,1	92 715,0	3- دخل الملكية و المؤسسة
<b>42 195,3</b>	<b>24 351,7</b>	<b>21 792,4</b>	<b>14 491,3</b>	<b>28 263,7</b>	<b>32 445,6</b>	<b>20 764,9</b>	<b>6 954,8</b>	<b>8 055,5</b>	<b>19 000,1</b>	<b>10 653,0</b>	<b>33 821,5</b>	تحويلات أخرى مدفوعة للخارج منها :
4 331,9	4 200,4	2 642,9	6 574,1	6 497,2	13 135,9	9 924,9	1 990,8	1 399,8	1 068,4	1 265,2	4 596,2	1- الإدارة العمومية
37 863,4	20 151,2	19 149,6	7 917,2	21 766,5	19 309,6	10 840,0	4 964,0	6 655,7	17 931,7	9 387,7	29 225,3	2- قطاعات أخرى
<b>4 629 706,0</b>	<b>4 163 595,9</b>	<b>4 059 233,4</b>	<b>3 614 297,3</b>	<b>2 748 657,4</b>	<b>2 400 763,3</b>	<b>2 320 654,4</b>	<b>1 915 442,6</b>	<b>1 521 695,6</b>	<b>1 410 697,9</b>	<b>1 128 758,0</b>	<b>1 103 666,3</b>	استخدامات جارية
<b>1 634 664,5</b>	<b>1 077 936,4</b>	<b>98 730,8</b>	<b>2 274 000,0</b>	<b>2 156 610,5</b>	<b>2 129 645,2</b>	<b>1 640 722,5</b>	<b>868 842,0</b>	<b>752 510,8</b>	<b>409 970,0</b>	<b>602 494,6</b>	<b>776 714,8</b>	رصيد العمليات الجارية
-6 448,2	-6 209,4	-1 104,3	-441,6	-641,1	-964,8	-141,0	453,0	- 666,5	- 120,8	-64,3	-53,7	صافي مشتريات المبيعات للأصول المعنوية
142 228,4	157 068,6	190 667,1	152 573,3	98 355,5	125 224,4	80 661,3	47 823,7	57617,0	80 030,9	93 753,3	22 113,1	رصيد العمليات برؤوس الأموال
<b>1 770 444,8</b>	<b>1 228 795,5</b>	<b>288 293,7</b>	<b>2 426 131,7</b>	<b>2 254 324,9</b>	<b>2 253 904,8</b>	<b>1 721 242,9</b>	<b>917 118,8</b>	<b>809 461,3</b>	<b>489 880,1</b>	<b>696 183,6</b>	<b>798 774,2</b>	قدرة أو حاجة تمويل الأمة

الناتج المحلي الخام (نظام المحاسبة الوطنية للأمم المتحدة) و تخصيصاته

2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	السوحدة: ملايين د.ج.
4 552 709,5	4 115 566,7	3 743 918,6	3 333 285,8	2 963 819,6	2 695 579,6	2 553 030,1	2 371 024,5	2 126 300,2	1 989 324,1	1 847 731,2	1 714 188,0	الإستهلاك النهائي فردي للأسر المعيشية
3 300 443,0	2 170 258,7	1 645 064,5	1 458 510,4	1 089 003,0	954 867,8	865 879,1	846 896,2	777 521,8	700 447,4	624 559,1	560 135,9	الإستهلاك النهائي للإدارة للعمومية
4 617 702,8	4 350 922,3	3 811 419,1	3 228 343,2	2 462 124,4	1 969 457,9	1 691 640,3	1 476 902,6	1 265 164,5	1 111 309,3	965 462,5	852 628,7	التكوين الخام لرؤوس الأموال الثابتة
494 243,0	555 551,5	864 354,3	929 743,3	775 446,5	608 732,2	702 212,6	568 511,4	328 424,5	275 073,1	169 139,4	119 032,4	التغير في المخزون
5 630 649,3	4 610 102,5	3 525 855,1	5 298 034,0	4 402 231,8	4 149 706,9	3 569 649,3	2 462 919,6	2 008 951,3	1 605 789,6	1 550 898,4	1 734 750,7	الصادرات من السلع والخدمات
4 114 739,8	3 768 002,9	3 583 772,0	3 170 777,2	2 326 059,4	1 863 501,3	1 820 427,1	1 577 137,7	1 254 041,2	1 159 170,2	930 677,5	857 221,9	(-) الواردات من السلع والخدمات
<b>14 481 007,8</b>	<b>12 034 399,0</b>	<b>10 006 839,7</b>	<b>11 077 139,4</b>	<b>9 366 565,9</b>	<b>8 514 843,2</b>	<b>7 561 984,4</b>	<b>6 149 116,7</b>	<b>5 252 321,1</b>	<b>4 522 773,3</b>	<b>4 227 113,1</b>	<b>4 123 513,9</b>	تخصيص الناتج المحلي الخام
<b>12 109 503,6</b>	<b>10 447 305,9</b>	<b>8 809 620,8</b>	<b>10 002 344,7</b>	<b>8 567 945,6</b>	<b>7 837 002,1</b>	<b>6 930 153,4</b>	<b>5 545 851,5</b>	<b>4 700 040,4</b>	<b>4 023 413,8</b>	<b>3 754 870,8</b>	<b>3 698 683,7</b>	الإنتاج المحلي الخام
<b>2 919 122,3</b>	<b>2 119 879,0</b>	<b>1 713 742,7</b>	<b>1 573 288,9</b>	<b>1 187 746,1</b>	<b>947 197,6</b>	<b>822 271,4</b>	<b>761 934,3</b>	<b>696 860,1</b>	<b>626 412,2</b>	<b>590 170,6</b>	<b>522 646,2</b>	القيمة المضافة للخدمات غير المنتجة
2 351 214,1	1 569 007,6	1 180 794,4	1 057 429,5	777 113,0	652 256,8	612 255,8	584 384,4	532 145,4	479 618,5	449 569,9	401 706,9	• القيمة المضافة للإدارة العمومية
482 641,3	470 847,1	457 875,7	448 103,0	346 363,4	235 340,7	155 823,6	128 921,5	119 255,5	103 310,5	98 415,1	80 323,7	• القيمة المضافة للمؤسسات المالية
85 266,9	80 024,2	75 072,6	67 756,4	64 269,8	59 600,2	54 192,0	48 628,4	45 459,1	43 483,2	42 185,6	40 615,6	• القيمة المضافة للشؤون العقارية
138 245,8	126 634,7	112 183,5	97 063,0	74 726,5	66 044,0	57 511,0	51 992,0	43 827,9	51 978,6	41 123,6	35 782,9	(-) مشتريات الخدمات غير المنتجة
-409 372,2	-406 151,2	-404 340,3	-401 431,2	-314 399,3	-203 312,4	-132 929,4	-106 677,1	-100 751,5	-75 074,0	-76 804,7	-62 033,1	تسوية الخدمات البنكية المقطعة
<b>14 4 81 007,8</b>	<b>12 034 399,0</b>	<b>10 006 839,7</b>	<b>11 077 139,4</b>	<b>9 366 565,9</b>	<b>8 514 843,3</b>	<b>7 561 984,3</b>	<b>6 149 116,7</b>	<b>5 252 321,1</b>	<b>4 522 773,3</b>	<b>4 227 113,1</b>	<b>4 123 513,9</b>	ناتج محلي الخام

الناتج المحلي الخام (نظام المحاسبة الوطنية) و استخداماته

2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	السوحدة: ملايين د.ج.
4 552 709,5	4 115 566,7	3 743 918,6	3 333 285,8	2 963 819,6	2 695 579,6	2 553 030,1	2 371 024,5	2 126 300,2	1 989 324,1	1 847 731,2	1 714 188,0	الإستهلاك نهائي فردي للأسر المعيشية
3 300 443,0	2 170 258,7	1 645 064,5	1 458 510,4	1 089 003,0	954 867,8	865 879,1	846 896,2	777 521,8	700 447,4	624 559,1	560 135,9	الستهلاك نهائي للإدارة للعمومية
4 617 702,8	4 350 922,3	3 811 419,1	3 228 343,2	2 462 124,4	1 969 457,9	1 691 640,3	1 476 902,6	1 265 164,5	1 111 309,3	965 462,5	852 628,7	التكوين الخام لرؤوس الأموال الثابتة
494 243,0	555 551,5	864 354,3	929 743,3	775 446,5	608 732,2	702 212,6	568 511,4	328 424,5	275 073,1	169 139,4	119 032,4	التغير في المخزون
5 630 649,3	4 610 102,5	3 525 855,1	5 298 034,0	4 402 231,8	4 149 706,9	3 569 649,3	2 462 919,6	2 008 951,3	1 605 789,6	1 550 898,4	1 734 750,7	الصادرات من السلع و الخدمات
4 114 739,8	3 768 002,9	3 583 772,0	3 170 777,2	2 326 059,4	1 863 501,3	1 820 427,1	1 577 137,7	1 254 041,2	1 159 170,2	930 677,5	857 221,9	(-) و ارداد من السلع و الخدمات
<b>14 481 007,8</b>	<b>12 034 398,9</b>	<b>10 006 839,7</b>	<b>11 077 139,4</b>	<b>9 366 565,9</b>	<b>8 514 843,2</b>	<b>7 561 984,4</b>	<b>6 149 116,7</b>	<b>5 252 321,1</b>	<b>4 522 773,3</b>	<b>4 227 113,1</b>	<b>4 123 513,9</b>	استخدامات الناتج المحلي الخام
3 817 801,8	2 917 594,0	2 360 458,5	2 138 366,5	1 721 934,2	1 500 109,1	1 363 926,7	1 278 516,3	1 137 905,1	1 048 921,9	970 615,3	884 617,0	تعويضات الأجراء
816 067,2	762 371,1	736 128,7	657 087,6	579 520,2	499 055,4	466 143,7	402 019,8	343 119,9	301 456,9	283 956,5	267 105,1	استهلاك رؤوس الأموال الثابتة
2 025 847,5	1 750 608,6	1 545 878,1	1 798 508,0	1 450 967,7	1 338 666,1	1 293 996,0	1 079 180,9	930 224,6	847 769,3	762 899,0	756 981,1	صافي الضرائب غير المباشرة من الإعانات
7 821 291,3	6 603 825,2	5 364 374,4	6 483 177,3	5 614 143,9	5 177 012,7	4 437 917,9	3 389 399,7	2 841 071,4	2 324 625,3	2 209 642,4	2 214 810,6	فائض الاستغلال الصافي
<b>14 481 007,8</b>	<b>12 034 399,0</b>	<b>10 006 839,7</b>	<b>11 077 139,4</b>	<b>9 366 565,9</b>	<b>8 514 843,3</b>	<b>7 561 984,3</b>	<b>6 149 116,7</b>	<b>5 252 321,1</b>	<b>4 522 773,3</b>	<b>4 227 113,1</b>	<b>4 123 513,9</b>	الناتج المحلي الخام

الدخل الوطني المتاح (نظام المحاسبة الوطنية) وتخصيصاته

2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	السوحدة: مسليونون د.ج.
3 817 801,8	2 917 594,0	2 360 458,5	2 138 366,5	1 721 934,2	1 500 109,1	1 363 926,7	1 278 516,3	1 137 905,1	1 048 921,9	970 615,3	884 617,0	تعويضات الأجراء
2 025 847,5	1 750 608,6	1 545 878,1	1 798 508,0	1 450 967,7	1 338 666,1	1 293 996,0	1 079 180,9	930 224,6	847 769,3	762 899,0	756 981,1	الضرائب غير المباشرة الصافية من الإعانات
7 821 291,3	6 603 825,2	5 364 374,4	6 483 177,3	5 614 143,9	5 177 012,7	4 437 917,9	3 389 399,7	2 841 071,4	2 324 625,3	2 209 642,4	2 214 810,6	فائض الاستغلال الصافي
10 608,8	9 589,4	4 347,4	3 823,1	4 285,5	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	رصيد تعويضات الأجراء مع العالم الخارجي
-137 687,6	-15 686,7	-88 193,0	-83 602,8	-123 511,0	-321 273,2	-336 127,4	-253 259,9	-189 977,6	-174 668,8	-123 190,1	-175 240,3	رصيد دخل الملكية والمؤسسة
<b>13 537 861,8</b>	<b>11 265 930,6</b>	<b>9 186 865,4</b>	<b>10 340 272,2</b>	<b>8 667 820,3</b>	<b>7 694 514,7</b>	<b>6 759 713,2</b>	<b>5 493 837,0</b>	<b>4 719 223,6</b>	<b>4 046 647,6</b>	<b>3 819 966,5</b>	<b>3 681 168,5</b>	الدخل الوطني حسب (ن.م.و)
245 833,9	241 934,0	240 493,3	226 522,9	199 663,5	164 712,7	227 627,7	236 320,0	187 578,3	138 019,4	105 463,7	74 426,3	رصيد التحويلات الأخرى الجارية
<b>13 783 695,7</b>	<b>11 507 864,6</b>	<b>9 427 358,7</b>	<b>10 566 795,1</b>	<b>8 867 483,8</b>	<b>7 859 227,4</b>	<b>6 987 340,9</b>	<b>5 730 157,1</b>	<b>4 906 801,9</b>	<b>4 184 666,9</b>	<b>3 925 430,3</b>	<b>3 755 594,7</b>	الدخل الوطني المتاح حسب (ن.م.و)
4 552 709,5	4 115 566,7	3 743 918,6	3 333 285,8	2 963 819,6	2 695 579,6	2 553 030,1	2 371 024,5	2 126 300,2	1 989 324,1	1 847 731,2	1 714 188,0	الإستهلاك النهائي للأسر المعيشية
3 300 443,0	2 170 258,7	1 645 064,5	1 458 510,4	1 089 003,0	954 867,8	865 879,1	846 896,2	777 521,8	700 447,4	624 559,1	560 135,9	الإستهلاك النهائي للإدارة العمومية
<b>5 930 543,2</b>	<b>5 222 039,2</b>	<b>4 038 375,6</b>	<b>5 774 999,0</b>	<b>4 814 661,3</b>	<b>4 208 780,0</b>	<b>3 568 431,6</b>	<b>2 512 236,3</b>	<b>2 002 980,0</b>	<b>1 494 895,4</b>	<b>1 453 140,0</b>	<b>1 481 270,8</b>	رصيد الإذخار الصصافسي
<b>13 783 695,7</b>	<b>11 507 864,6</b>	<b>9 427 358,7</b>	<b>10 566 795,1</b>	<b>8 867 483,8</b>	<b>7 859 227,4</b>	<b>6 987 340,9</b>	<b>5 730 157,1</b>	<b>4 906 801,9</b>	<b>4 184 666,9</b>	<b>3 925 430,3</b>	<b>3 755 594,7</b>	الدخل الوطني المتاح حسب (ن.م.و)

الناتج المحلي الخام و الناتج الوطني الخام حسب الفرد

2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	السوحدة: مسليونون د.ج.
<b>14 481 007,8</b>	<b>12 034 399,0</b>	<b>10 006 839,7</b>	<b>11 077 139,4</b>	<b>9 366 565,9</b>	<b>8 514 843,3</b>	<b>7 561 984,3</b>	<b>6 149 116,7</b>	<b>5 252 321,1</b>	<b>4 522 773,3</b>	<b>4 227 113,1</b>	<b>4 123 513,9</b>	الناتج المحلي الخام (مليونون د.ج)
10 608,8	9 589,4	4 347,4	3 823,1	4 285,5	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	رصيد تعويضات الأجراء مع العالم الخارجي
-137 687,6	-15 686,7	-88 193,0	-83 602,8	-123 511,0	-321 273,2	-336 127,4	-253 259,9	-189 977,6	-174 668,8	-123 190,1	-175 240,3	رصيد دخل الملكية والمؤسسة
<b>14 353 929,0</b>	<b>12 028 301,7</b>	<b>9 922 994,1</b>	<b>10 997 359,7</b>	<b>9 247 340,4</b>	<b>8 193 570,1</b>	<b>7 225 856,9</b>	<b>5 895 856,8</b>	<b>5 062 343,5</b>	<b>4 348 104,5</b>	<b>4 103 923,0</b>	<b>3 948 273,6</b>	الناتج الوطني الخام (مليونون د.ج)
36 717	35 978	35 268	34 591	34 096	33 481	32 906	32 364	31 848	31 357	30 879	30 416	عدد السكان في منتصف السنة (بالآلاف)
<b>394 395,2</b>	<b>334 493,3</b>	<b>283 737,1</b>	<b>320 231,8</b>	<b>274 711,6</b>	<b>254 318,7</b>	<b>229 805,6</b>	<b>189 998,7</b>	<b>164 918,4</b>	<b>144 234,9</b>	<b>136 892,8</b>	<b>135 570,6</b>	الناتج المحلي الخام للفرد (د.ج)
<b>390 934,1</b>	<b>334 323,8</b>	<b>281 359,7</b>	<b>317 925,5</b>	<b>271 214,8</b>	<b>244 723,0</b>	<b>219 590,9</b>	<b>182 173,3</b>	<b>158 953,3</b>	<b>138 664,6</b>	<b>132 903,4</b>	<b>129 809,1</b>	الناتج الوطني الخام للفرد (د.ج)
72,8567	74,3908	72,6349	64,5828	69,3757	72,6466	73,3596	72,0603	77,3947	79,6829	77,2600	75,2569	معدل الصرف د.ج / دولار أمريكي
<b>5 413,3</b>	<b>4 496,4</b>	<b>3 906,3</b>	<b>4 958,5</b>	<b>3 959,8</b>	<b>3 500,8</b>	<b>3 132,6</b>	<b>2636,7</b>	<b>2 130,9</b>	<b>1 810,1</b>	<b>1 771,7</b>	<b>1 801,4</b>	الناتج المحلي الخام للفرد (بالدولار)
<b>5 365,8</b>	<b>4 494,2</b>	<b>3 873,6</b>	<b>4 922,8</b>	<b>3 909,4</b>	<b>3 368,7</b>	<b>2 993,3</b>	<b>2528,1</b>	<b>2 053,8</b>	<b>1 740,2</b>	<b>1 720,1</b>	<b>1 724,9</b>	الناتج الوطني الخام للفرد (بالدولار)

تطور تعويضات الأجراء ودخل المؤسسات الفردية

2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	السوحدة: مليون د.ج.
1 274,2	1 166,4	1 016,9	943,4	820,5	725,2	651,8	606,5	531,7	502,9	460,8	428,5	القطاع الاقتصادي خارج الفلاحة
129,4	123,7	114,0	96,6	90,7	90,9	78,1	74,1	63,1	56,8	56,3	51,2	الفلاحة
2 414,3	1 627,5	1 229,5	1098,4	810,7	684,0	634,1	598,0	543,1	489,1	453,5	404,9	الادارة بما فيها الشؤون العقارية والمؤسسات المالية
<b>3 817,8</b>	<b>2 917,6</b>	<b>2 360,5</b>	<b>2 138,4</b>	<b>1 721,9</b>	<b>1 500,2</b>	<b>1 364,0</b>	<b>1 278,6</b>	<b>1 137,9</b>	<b>1 048,9</b>	<b>970,6</b>	<b>884,6</b>	مجموع تعويضات الأجراء
2 379,4	2 143,8	1 909,9	1 696,5	1 473,3	1 288,3	1 143,9	993,9	885,7	824,0	772,6	673,2	القطاع الاقتصادي خارج الفلاحة
1 035,2	882,1	812,5	623,9	611,1	544,5	497,7	502,3	443,8	356,2	351,1	293,6	الفلاحة
47,8	43,2	41,2	38,9	39,6	37,6	34,7	30,6	28,2	26,5	25,2	24,0	الشؤون العقارية
<b>3 462,4</b>	<b>3 069,1</b>	<b>2 763,6</b>	<b>2 359,3</b>	<b>2 124,0</b>	<b>1 870,5</b>	<b>1 676,3</b>	<b>1 526,8</b>	<b>1 357,7</b>	<b>1 206,7</b>	<b>1 148,9</b>	<b>990,9</b>	مجموع دخل المؤسسات الفردية

تركيبية تعويضات الأجراء ودخل المؤسسات الفردية (%)

2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
33,4	40,0	43,1	44,1	47,6	48,3	47,8	47,4	46,7	47,9	47,5	48,4	القطاع الاقتصادي خارج الفلاحة
3,4	4,2	4,8	4,5	5,3	6,1	5,7	5,8	5,5	5,4	5,8	5,8	الفلاحة
63,2	55,8	52,1	51,4	47,1	45,6	46,5	46,8	47,7	46,6	46,7	45,8	الادارة بما فيها الشؤون العقارية والمؤسسات المالية
<b>100,0</b>	<b>100,0</b>	<b>100,0</b>	<b>100,0</b>	<b>100,0</b>	<b>100,0</b>	<b>100,0</b>	<b>100,0</b>	<b>100,0</b>	<b>100,0</b>	<b>100,0</b>	<b>100,0</b>	مجموع تعويضات الأجراء
68,7	69,8	69,1	71,9	69,4	68,9	68,2	65,1	65,2	68,3	67,2	67,9	القطاع الاقتصادي خارج الفلاحة
29,9	28,7	29,4	26,4	28,8	29,1	29,7	32,9	32,7	29,5	30,6	29,6	الفلاحة
1,4	1,4	1,5	1,6	1,9	2,0	2,1	2,0	2,1	2,2	2,2	2,4	الشؤون العقارية
<b>100,0</b>	<b>100,0</b>	<b>100,0</b>	<b>100,0</b>	<b>100,0</b>	<b>100,0</b>	<b>100,0</b>	<b>100,0</b>	<b>100,0</b>	<b>100,0</b>	<b>100,0</b>	<b>100,0</b>	مجموع دخل المؤسسات الفردية

بعض النسب المعبرة نسبة للإنتاج المحلي الخام

2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
31,9	36,2	38,1	29,1	26,3	23,1	22,4	24,0	24,1	24,6	22,8	20,7	التكوين الخام لرؤوس الأموال الثابتة/الناتج المحلي الخام (معدل الاستثمار)
30,9	33,6	36,8	29,6	31,1	31,1	33,2	37,9	39,8	43,2	43,0	40,9	الاستهلاك النهائي للأسر / الناتج المحلي الخام
38,9	38,3	35,2	47,8	47,0	48,7	47,2	40,1	38,2	35,5	36,7	42,1	الصادرات / الناتج المحلي الخام
28,4	31,3	35,8	28,6	24,8	21,9	24,1	25,6	23,9	25,6	22,0	20,8	الواردات / الناتج المحلي الخام (كثافة الواردات)

بعض النسب المعبرة نسبة للإنتاج المحلي الخام

2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
38,1	41,6	43,3	32,3	28,7	25,1	24,4	26,6	26,9	27,6	25,7	23,1	التراكم الخام لرؤوس الأموال الثابتة / الإنتاج المحلي الخام (معدل الاستثمار)
37,0	38,7	41,7	32,7	34,0	33,8	36,2	42,1	44,5	48,6	48,4	45,6	الاستهلاك النهائي للأسر / الإنتاج المحلي الخام
46,5	44,1	40,0	53,0	51,4	53,0	51,5	44,4	42,7	39,9	41,3	46,9	الصادرات / الإنتاج المحلي الخام
34,0	36,1	40,7	31,7	27,1	23,8	26,3	28,4	26,7	28,8	24,8	23,2	الواردات / الإنتاج المحلي الخام (كثافة الواردات)

تركيبية القيمة المضافة (%)

2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
8,6	9,0	10,0	7,0	8,0	8,0	8,2	10,2	10,6	10,1	10,5	9,0	الزراعة
38,3	37,0	33,5	47,9	46,3	48,4	47,4	40,7	38,6	35,7	36,7	41,9	المحروقات
4,9	5,5	6,2	5,0	5,4	5,6	5,9	6,8	7,3	8,1	8,0	7,5	الصناعة
9,8	11,1	11,8	9,2	9,3	8,4	8,0	8,9	9,2	9,9	9,1	8,7	البناء و الأشغال العمومية (بما في ذلك قطاع الخدمات و الأشغال العمومية البترولية)
21,1	23,3	25,6	20,6	21,9	21,2	21,5	22,9	22,9	24,2	23,5	21,9	الخدمات السوقية
17,3	14,1	12,9	10,3	9,0	8,4	8,9	10,6	11,4	12,0	12,0	11,0	الخدمات غير السوقية
100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	مجموع القيم المضافة

تركيبية القيمة المضافة خارج المحروقات (%)

2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
13,9	14,3	15,1	13,4	14,9	15,5	15,7	17,2	17,3	15,6	16,6	15,5	الفلاحة
7,9	8,7	9,3	9,6	10,1	10,9	11,3	11,5	11,9	12,7	12,7	13,0	الصناعة
15,8	17,7	17,7	17,6	17,4	16,3	15,2	15,0	14,9	15,4	14,5	15,0	البناء و الأشغال العمومية ( بما في ذلك قطاع الخدمات و الأشغال العمومية البترولية)
34,3	37,0	38,5	39,6	40,7	41,0	40,9	38,5	37,4	37,6	37,2	37,5	الخدمات السوقية
28,1	22,3	19,4	19,8	16,8	16,4	17,0	17,8	18,5	18,7	19,0	19,0	الخدمات غير السوقية
100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	مجموع القيم المضافة

تركيبية الناتج المحلي الخام من منظور الدخل (%)

2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
26,4	24,3	23,6	19,4	18,4	17,6	18,0	20,8	21,7	23,2	23,0	21,5	تعويضات الأجراء
5,6	6,3	7,4	5,9	6,2	5,9	6,2	6,5	6,5	6,7	6,7	6,5	استهلاك الأموال الثابتة
14,0	14,5	15,4	16,2	15,5	15,7	17,1	17,6	17,7	18,7	18,0	18,4	ضرائب غير المباشرة الصافية للإعانات
54,0	54,9	53,6	58,5	59,9	60,8	58,7	55,1	54,1	51,4	52,3	53,6	فائض الإستغلال الصافي
100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	الناتج الداخلي الخام

تركيبية الناتج المحلي الخام من منظور الدخل خارج المحروقات (%)

2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
40,1	36,0	33,1	34,0	31,4	31,1	31,1	32,1	32,3	33,0	33,5	33,9	تعويضات الأجراء
5,7	6,5	7,1	7,0	6,9	6,6	6,8	6,3	6,3	6,2	6,6	7,0	استهلاك الأموال الثابتة
11,4	12,3	13,3	13,7	13,1	13,8	15,4	16,0	16,4	16,9	15,6	15,6	ضرائب غير المباشرة الصافية من الإعانات
42,8	45,2	46,5	45,3	48,6	48,6	46,7	45,6	45,0	43,9	44,3	43,5	الفائض الإستغلال الصافي
100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات





## بعض التعاريف الضرورية

1 - **حقل الإنتاج** : في تحديده لحقل الإنتاج يعتبر نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية ضمن الأنشطة المنتجة القطاعات التالية:

➤ الفلاحة ( بما في ذلك استغلال الغابات و الصيد البحري...)

➤ الصناعة ( بما في ذلك المحروقات)

➤ البناء و الأشغال العمومية

➤ الخدمات الإنتاجية المادية و غير المادية ( التجارة و النقل إلخ...)

إن نظام المحاسبة الوطنية للأمم المتحدة هو نظام موحد يعتمد على تعريف أوسع لحقل الإنتاج. زيادة على الأنشطة التي يعتبرها نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية كمنتجة، يدمج نظام المحاسبة الوطنية للأمم المتحدة كذلك أنشطة الإدارة العمومية و المؤسسات المالية و الشؤون العقارية و الخدمات المنزلية.

الإجمالي الأساسي لنظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية هو الإنتاج المحلي الخام. أما بالنسبة لنظام المحاسبة الوطنية للأمم المتحدة فإن الإجمالي الأساسي هو بالخصوص الناتج المحلي الخام.

و خلاصة لذلك، و بتجميع حقول الإنتاج لنظامي المحاسبة الوطنية، يتم الانتقال من الإنتاج المحلي الخام (لنظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية) إلى الناتج المحلي الخام (نظام المحاسبة الوطنية للأمم المتحدة) على النحو التالي:

الناتج المحلي الخام = الإنتاج المحلي الخام + القيمة المضافة للإدارة العمومية

( الإدارة المركزية و الجماعات المحلية و المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري و الضمان الإجتماعي)

+ القيمة المضافة للمؤسسات المالية (البنوك و مؤسسات التأمين)

+ القيمة المضافة للشؤون العقارية ( خدمات الإيجار )

+ تعديلات مرتبطة بالإنتاج المدرجة في الخدمات البنكية و في استهلاك الخدمات غير المنتجة.

### II - طريقة التقييم:

يعتمد نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية في طريقة تقييمه للإجماليات الأساسية على النحو التالي :

الإنتاج الخام المقدر حسب أسعار الإنتاج بدون الضريبة على القيمة المضافة المفوترة.

الاستهلاك الوسيط المقدر حسب أسعار الإستلام بدون الضريبة على القيمة المضافة المسترجعة.

الاستهلاك النهائي مقدر بأسعار الإستلام لمجموع الضرائب.

يقدر التراكم الخام لرؤوس الأموال الثابتة بأسعار الإستلام بدون الضريبة على القيمة المضافة المحسومة.

الواردات مقدر حسب CAF (تكاليف تأمين الشحن) بدون الضريبة على القيمة المضافة و خارج حقوق الجمارك.

تغير المخزونات مقدر حسب أسعار الإستلام بدون الضريبة على القيمة المضافة المحسومة.

الصادرات مقدر حسب FOB ( التسليم على ظهر السفينة) بدون ضريبة على القيمة المضافة.

III - ثلاثة طرق لحساب الإنتاج المحلي الخام: يتم حساب الإنتاج المحلي الخام حسب ثلاثة زوايا التي يتم الحصول عليها بنفس الرقم:

(أ) الأول « زاوية الإنتاج »  $PIB = \sum VA + TVA + DT/M$

(ب) الثاني « زاوية الدخل »  $PIB = RS + CFF + ILP + ENE$

(ت) الثالث « زاوية الإنفاق »  $PIB = CF + ABFF + \Delta Stocks + Export. - Import$

### IV - حساب الإنتاج:

في الموارد نجد الإنتاج و في الإستخدامات نجد الإستهلاك الوسيط. يتم رصد هذا الحساب بالقيمة المضافة التي تمثل الثروة المنشئة.

### V - حساب الاستغلال:

يستعمل هذا الحساب للتوزيع الأولي للقيمة المضافة. في موارد نجد القيمة المضافة و كذلك إعانات الإستغلال التي قدمت للمؤسسات . تستعمل هذه القيمة المضافة لدفع عوامل الإنتاج. سيستعمل جزء منها لدفع أجور العمال و جزء منها سيستعمل لدفع العامل الرئيسي على شكل اهتلاكات اقتصادية (استهلاك الأموال الثابتة) و جزء آخر يدفع للدولة على شكل ضرائب غير المباشرة. و الباقي أي الفائض الصافي للإستغلال هو رصيد حساب الإستغلال و يمثل الدخل الأولي.

## المختصرات :

$RI = \text{الدخل المحلي} / CFF = \text{الاموال الثابتة} / \text{استهلاك رؤوس الاموال الثابتة} / CI = \text{الاستهلاك الوسيط} / PB = \text{الانتاج الخام}$

$DT/M = \text{القيمة المضافة} / VA = \text{الضريبة على القيمة المضافة} / TVA = \text{حقوق و ضرائب على الواردات}$

$ENE = \text{تعويضات الأجراء} / RS = \text{الضريبة المتعلقة بالإنتاج} / ILP = \text{فائض الإستغلال الصافي}$

$ABFF = \text{الاستهلاك نهائي} / CF = \text{التراكم الخام لرؤوس الاموال الثابتة} / \text{التكوين الخام لرؤوس الاموال الثابتة} = FBCF$

وهذه بعض المعادلات :

- القيمة المضافة (VA) = الإنتاج الخام - الاستهلاك الوسيط
- الدخل المحلي (RI) = القيمة المضافة - استهلاك رؤوس الاموال الثابتة
- فائض الإستغلال الصافي (ENE) = الدخل المحلي - الضريبة المتعلقة بالإنتاج - تعويضات الأجراء
- الدخل المحلي (RI) = ENE + RS + ضرائب غير المباشرة على صافي الإعانات
- الدخل المحلي (RI) = الإنتاج المحلي الخام - استهلاك رؤوس الاموال الثابتة
- الدخل المحلي (RI) = الإنتاج المحلي الصافي (PIN)
- الدخل الوطني (RN) = الدخل المحلي + رصيد الاقتطاعات مع باقي العالم الخارجي + رصيد دخل الملكية والمؤسسة مع باقي العالم الخارجي
- الدخل الوطني المتاح (RND) = الدخل الوطني + التحويلات الجارية الأخرى.
- الدخل النقدي الوطني (RMN) = RS + RN = للفروع غير المنتجة + ضرائب غير مباشرة على الفروع غير المنتجة + ENE للفروع غير المنتجة - الخدمات غير المنتجة المستهلكة من طرف مجموع الفروع
- الدخل النقدي الوطني المتاح (RMND) = RMD - التحويلات الجارية الأخرى
- صافي الادخار (EN) = RMND - (إستهلاك الأسر المعيشية + استهلاك الإدارات العمومية)

## الملخص:

تعتبر المعاملات المالية الموازية من الأنشطة الجذ معقدة، والتي عانت منها وبدرجات متفاوتة كل أنواع الاقتصاديات في العالم من بينها الجزائر، واشتد النقاش حول هذه الظاهرة وأهميتها وآثارها منذ فترة الثمانينات، نظرا لما يوفره هذا نوع من المعاملات من فرص العمل، و الفائدة والتمويل، إلى جانب مرونته في التعامل مع الأزمات الاقتصادية، وزاد الاهتمام بها أكثر في الآونة الأخيرة خاصة مع ثبوت فشل سياسات الاقتصاد الرسمي الاقتصادية والاجتماعية على استيعاب اليد العاملة المتزايدة وتحقيق الرفاهية، ومحاولة الدولة لادماج الإقتصاد الموازي في الإقتصاد الرسمي.

## Summary:

A financial transactions parallel activities seriously complex, which suffered varying degrees all kinds of economies in the world, including Algeria, intensified the debate about this phenomenon and its importance and its effects since the eighties, because of offering this type of transactions of jobs, and interest and finance, to Besides their flexibility in dealing with economic crises, and it increased the most attention in recent years, particularly with evidence of official economic and social policies of the failure of the economy to absorb the growing labor and welfare, and try to integrate the state parallel economy into the formal economy